مجلة مركز التخطيط الفلسطيني

تصدر عن مركز التخطيط الفلسطيني

السنة الثانية عشر – العدد 44 | يناير 2015

مدير التحرير

د. خالد شعبان

سكرتير التحرير

أ.عاطف المسلمي

إشراف فني :

أ. أحمد الطيبي

إعداد وتنسيق:

محمد حمودة

طباعة

سائدة أبو شقفة

هيئة التحرير

د. مازن العجلة

د. عبد الحكيم حلاسه

أ. جمال البابا

أ. معين الطناني

أ. غادة حجازي

أ. مطيع بسيسو

أ. سمية السوسي

رئيس التحرير

أ.مجد الوجيه/مهنا

مركز التخطيط الفلسطيني

تأسس مركز التخطيط الفلسطيني في عام 1967 بقرار صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة، المنعقدة في القاهرة في تموز 1967، كمؤسسة دراسية تتبع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. انتقل المركز، في عام 1982، أسوة ببقية مؤسسات المنظمة، من بيروت إلى تونس، ثم انتقل ثانية في عام 1994 إلى ارض الوطن، وصدر قرار باعتباره مؤسسة دراسية تابعة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى جانب تبعيته لرئيس اللجنة التنفيذية. وفي العام 2005 تم اتباعه بوزارة التخطيط الفلسطينية كمركز دراسي وبحثي مستقل في مقره بمدينة غزة ، وفي عام 2006 أعيد المركز باعتباره دائرة سياسية من دوائر منظمة التحرير الفلسطينية إلى وضعه الطبيعي وتحت رئاسة عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذه المجلة أو خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

المحتويات

دراسات

الفلسطينيون ما بين خيارات الانقسام والمصالحة.....	د.ناجي شراب	5
تحديات التنمية الاقتصادية في فلسطين.....	د.مازن العجلة	34
مناقشات المؤتمرات الصهيونية واليهودية لفكرة طرد الفلسطينيين.....	أ.سعيد تمراز	65
سياسات التجارة الخارجية الإسرائيلية 1948-2013.....	أ.حكمت عاشور	113

تقارير

قراءة في تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية.....	أ.عاطف المسلمي	133
احتمالات تشكيل قائمة عربية موحدة.....	د.خالد شعبان	140
انتهاكات المحتل الصهيوني بحق الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.....	أ.غادة حجازي	147

ترجمات

التوترات وحالة الجمود في إسرائيل.....	أ.زهير عكاشة	161
الدولة الفلسطينية: تصويت بدافع المبادئ العالمية، وليس الطائفية.....	أ.نهال ثابت	167

مراجعات

نقد كتاب الإسلام والتنمية المستدامة..... أ.توفيق أبو شومر 171

سياسات الأرض والدين الإسرائيلية في القدس الشرقية..... أ.جمال البابا 180

الدورات التي عقدتها دائرة التدريب والتثقيف خلال عام 2014م..... أ.غ.ح 188

ببليوغرافيا فلسطينية أ.كفى الوحيدي 214

دراسات

الفلسطينيون ما بين خيارات الانقسام والمصالحة، سيناريوهات وبدائل النجاح والفشل

دكتور ناجى صادق شراب *

مقدمه :

الانقسام السياسي الفلسطيني الفلسطيني له أبعاد ومحددات كثيرة تتراوح ما بين الأبعاد التاريخية والعقيدية الايدولوجية، والسياسية، وتتعدد مستوياته ما بين المستوى الفلسطيني الداخلي على مستوى العلاقة بين حركتي فتح وحماس، ومستوى العلاقة مع إسرائيل كسلطة احتلال، والمستوى الإقليمي العربي والمجاور وصولا إلى المستوى الدولي، وهو ما يعنى أننا أمام حالة من الانقسام البنيوي المركب والمعقد،

* أستاذ العلوم السياسية \ جامعة الأزهر

والـذى يعكـس جـوهر القضـية الفلسـطينية، والصـراع الفلسـطيني الإسـرائيلي كقضـية وصـراع مركـب وممتـد وشـامل وتـدخل فـي مكوناتـه العديـد مـن المتغيـرات التـي تتفـاوت فـي حجـم تأثيرهـا. وفـى هـذا السـياق سـتركز الورقـة علـى تحليـل دور هـذه المتغيـرات، وتبيـان تراجـع المتغيـر الفلسـطيني مـن متغيـر رئـيس إلـى متغيـر تـابع يخضـع لتـأثير المتغيـرات الخارجيـة، ممـا يجعـل مـن حالـة الانقسـام مرهونـة بـالتوافق مـن عدمـه بـين المتغيـرات الإقليميـة والدوليـة، وقـد يجعـل مـن متغيـر الانقسـام المتغيـر الـرئيس، ولـيس متغيـر المصـالحة الـذي بـات يخضـع لمـا تفرضـه حالـة الانقسـام السياسـي مـن تـداعيات وتناقضـات. والبعـد ألآخـر إن حالـة الانقسـام تـرتبط بمسـتقبل القضـية الفلسـطينية وتسـويتها، وأمـا متغيـر المصـالحة فيـرتبط بالمصـلحة الفلسـطينية العليـا، وفـى ضـوء مـا سـبق فالورقـة تثيـر التسـاؤل الـرئيس الـذي يـدور حـول ماهيـة الانقسـام السياسـي لـيس كمجـرد خـلاف أو صـراع حـول سـلطة أو حكـم، او حـول خيـارات فلسـطينية لإنهـاء الإحـتلال، بقـدر مـا هـو خيـار إقليمـى ودولـى يعتبـر خيـارا ناجعـا للـتخلص مـن القضـية الفلسـطينية والصـراع العربـى الإسـرائيلي وفـى هـذا الفهـم يمكـن النظـر لخيـار الانقسـام علـي أنـه خيـار مـرتبط بـالتحولات الكبـرى التـي تشـهدها المنطقـة ومحاولـة إسـتبدال النظـام العربـى الـذي تقـع فـي قلبـه القضـية الفلسـطينية ،إلـى نظـام شرق أوسطى جديد تقع في قلب إسرائيل.

وسـيتم تنـاول الموضـوع مـن خـلال ثلاثـة محـاور، ألأول السـياق التـاريخي لظـاهرة الانقسـام والصـراع الفلسـطينيي الفلسـطيني ، والمحـور الثـاني محاولـة لإعـادة صـياغة وتعريـف مفهـوم الانقسـام، والمحـور الثالـث يتنـاول الخيـارات المتاحـة والممكنـة. وأخيرا تأثير مستقبل الانقسام الفلسطيني على مستقبل الدولة الفلسطينة .

أولا السياق التاريخى ودلالاته السياسية :

بإستقراء التاريخ السياسي الفلسطيني الذي إرتبط بنشوء القضية الفلسطينية، نلاحظ أن ظاهرة الصراع والانقسامات الفلسطينية الفلسطينية ظاهرة متأصلة ومتجذرة في المكون التاريخي الفلسطيني ، وهو ما كان له دلالة سياسة عميقة في غياب الرؤية الإستراتيجية الفلسطينية الموحدة في مواجهة رؤية صهيونية واحدة، ومن ناحية تفسر لنا وهذه حقيقة تاريخية في لعب دور مباشر في عدم قيام الكينونة الفلسطينية في صورة دولة فلسطينية علي غرار الدول العربية الأخرى، وقد يقول قائل أن المؤامرة الإستعمارية أقوى من الموقف الفلسطيني، وأنها كانت ذاهبة لقيام إسرائيل كدولة، ولكن يبقى عامل الخلاف والانقسام الفلسطيني وغياب الرؤية له دور مباشر، والشكل الذي ساد في الفترة التاريخية قبل 1948 صورة الخلافات والانقسامات العائلية والحزبية والعائلية والشخصانية، وفي جانب منها الخلافات ما بين الجماعات الإسلامية والجماعات ذات التوجهات القومية الأخرى. وإما المرحلة الثانية وتمتد من عام 1948 إلى 1964، ففي أعقاب نشوء القضية الفلسطينية والتشتت الفلسطيني تفرق الفلسطينيون بين القوى والتيارات السياسية العربية التي تراوحت ما بين التيارات العلمانية والليبرالية والإشتراكية والشيوعية والدينية، وهذه المرحلة تشكل الأساس لكل القوى السياسية الفلسطينية السائدة اليوم، ولعل اهم ملامح هذه المرحلة والتي ما زالت قائمة حتى اليوم هو التأثير العربي على القرار الفلسطيني ، وخضوعه لحالة الإستقطاب والمحاور العربية، واستمرت هذه المرحلة إلى أن قامت منظمة التحرير الفلسطينية، وانتزاعها قرار التمثيل الفلسطيني، ولتشكل إطارا بنيويا يجمع حالة التعدد والانقسام الفلسطيني. وعلى الرغم من أهمية مرحلة منظمة التحرير الفلسطينية نحو إكتمال البنيوية السياسية الفلسطينية، لكنها فشلت أن تتحول إلى بناء سياسي توافقي، وشكلت إطارا حفظ إلى حد بعيد بنية الانقسام السياسة المتمثلة في التعدد بين القوى السياسية، وعدم تلاقى برامجها السياسية،

ومن نقاط الضعف الأخرى عدم إنضمام القوى والحركات الدينية الإسلامية بعيدا عن إطار المنظمة. وبقيت ظاهرة عدم التوافق لصيقة للعمل السياسي الفلسطيني، وصولا إلى مرحلة السلطة الفلسطينية. وأما المرحلة الثالثة فتمتد من 1964 إلى 1993 وهى مرحلة نشأة السلطة الفلسطينية بمؤسساتها السياسية، والتي قد جاءت على حساب دور منظمة التحرير الفلسطينية. ولعل من أبرز سمات هذه المرحلة تعميق الفصائلية من جديد، وبداية الانقسام الواضح بين القوى ذات المرجعيات الدينية كحماس وغيرها والتي رأت في خيار التسوية السياسية خطرا على مستقبلها السياسي ، وعلى برنامجها الذي استند على خيار المقاومة، وهنا لا بد من الإشارة إن المفاضلة بين خيار المقاومة وخيار المفاوضات يأتى في سياق إن خيار المقاومة هو الذي يضفى الشرعية عليها من ناحية، ويعطيها الحق في التمثيل عنه، ومن ناحية أخرى اعتمد علي فشل خيار التفاوض، وهنا لا بد من التمييز بين خيار المقاومة وخيار الحكم والسلطة. ولذلك بقيت هذه الحركات تقوم بدور المعارضة العسكرية أكثر منها معارضة سياسية. واتسمت هذه المرحلة ببداية الانقسام ليس فقط على المستوى البنيوى، ولكن علي المستوى الأيدولوجى والعقيدي، والتنازع حول مدى شرعية المشروع الوطني الذي أصابه الانقسام أيضا بعد ما لحق به من تعديلات تتوافق وخيار التسوية كالإعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، ولهذا فإن هذه المرحلة تشكل بداية حقيقية لجذور الانقسام السياسي ، والذى ساعد على ذلك الفشل في بنا نظام سياسى توافقى قادر على إحتواء كافة القوى السياسية في إطار من الشرعية السياسية الواحدة الملزمة للجميع، وعدم القدرة على صياغة مشروع وطنى واحد تشارك فيه كل القوى السياسية يجسد المصلحة الفلسطينية، وبما لا تتعارض معه المشاريع السياسية للقوى الأخرى، ولذلك يمكن وصف هذه المرحلة بمرحلة التصادم والصراع بين المشاريع الوطنية الفلسطينية، وعلى أساس من الإلغاء والإقصاء للمشاريع الأخرى، ومن مظاهر هذه المرحلة الفشل في بناء منظومة مدنية

قادرة على تحقيق التوازن المجتمعى في مواجهة السلطة السياسية، ،والتركيز على البنية ألأمنية التي قد جاءت إلى حد كبير على حساب منظومة الحقوق والحريات. ومن اهم المظاهر التي لعبت دورا وما زالت في التأصيل لحالة الانقسام والتخطيط لها التصادم بين السلطة الفلسطينية وبين هذه الحركات التي وصلت إلى حد الإعتقال، والحيلولة دون ممارسة نشاطاتها، وقد تركت هذه المرحلة من التصادم حالة من الكراهية و الحقد النفسى بين قادتها وبين السلطة بكل رموزها، مما ساهمت في خلق فجوة كبيرة من التباعد والتنافر، وعليه فإن أخطر ما فى هذه المرحلة أنها أصلت للقطيعة النفسية في العلاقة بين حركة حماس وفتح، وهذا البعد النفسى الذي يصل إلى حد عدم الثقة بينهما، وبين تبنى فكرة الرفض وعدم القبول، او التعايش السياسي ، وإمكانية التعايش التوافقى، وبات كل طرف لا يقبل ألآخر، ولكل منهما قناعات بعدم أحقية ومصداقية ما يمثله من خياراتـ ولذلك لا بد من أخذ هذا البعد في الإعتبار عند تحليل الصراع والانقسام بينهما.وإذا ما أضفنا البعد او المكون الدينى في الصراع والانقسام يتضح لنا مدى عمق هذا الانقسام في التكوين الدينى والأيدولجى لدرجة عدم التوافق.، والمرحلة الرابعة والتي تمتد من 1993 إلى الأن ويمكن تقسيمها إلى مرحلة نشأة السلطة حتى عام 2006 وفيه تم بنا سياسى أحادى القوة، وبسيطرة وهيمنة حزب واحد وهو حركة فتح، وهى مرحلة تعتبر إمتدادا لمرحلة منظمة التحرير، وكما أشرنا فيها لم ننجح في بنا نظام سياسى توافقى، وبروز أولويات الحكم والسلطة على ألأولويات الفلسطينية ألأخرى، وفيها ساد خيار التفاوض بإعتباره الخيار الذي يتوافق مع خيا رالحكم والسلطة، وهنا برزت مساوئ السلطة وإدارتها في ظل الحكم، وتعمقت خلالها بذور الانقسام السياسي ، وهو ما إستفادت منه حركة حماس من كل أخطا حركة فتح والسلطة السياسية، وتراجع أدائها، وتفشى مظاهر الفساد الإداري المالى، ويمكن القول إن هذه المرحلة كانت بداية للتأسيس لبنية الانقسام السياسية والإقتصادية والأمنية والإدارية. والمرحلة

الثانيـة هـى مرحلـة مشـاركة حركـة حمـاس إدراكـا منهـا باهميـة متغيـر الحكـم والسـلطة، وإدراكـا منهـا أن التغييـر لا يمكـن أن يـأتى إلا مـن داخـل السـلطة ولـيس بمواجهتهـا فقـط، وكانـت نقطـة التحـول والمعادلـة الصـعبة فـي بينـة الانقسـام، وهـى فـوز حركـة حمـاس بأغلبيـة المقاعـد فـي المجلـس التشـريعى، ومـن ثـم تشـكيلها للحكومـة بالكامـل مـن أعضـائها، وتحكمهـا فـي عمليـة التشـريع، لكـن هـذا التحـول خلـق حالـة مـن التصـادم والتنـازع بـين الحكومـة وبـين أجهزتهـا ألإداريـة والأمنيـة والإقتصـادية والسياسـية، وزادت ألأمـور صـراعا بفـوز حركـة فـتح برئاسـة السـلطة، وهنـا بـرز شـكل جديـد مـن الصـراع بـين صـلاحيات رئـيس الحكومـة، وبـين الرئاسـة، ولعـل أحـد العوامـل التـي قـد سـاهمت فـي ذلـك الخلـل الدسـتورى الـذي تمثـل فـي عـدم إكتمـال البنـاء الدسـتورى، وبعـدم وضـوح الصـلاحيات والسـلطات، لعـدم ألإتفـاق حـول ماهيـة النظـام السياسـي هـل هـو رئاسـى أم برلمـانى أم نظـام خلـيط. ولقـد اضـاف هـذا الصـراع بعـدا جديـدا إلـى جانـب الأبعـاد ألأخـرى وهـو بعـد الشـرعية الـذي قـد إحتمـت حركـة حمـاس بـه، وبـرز شـكل جديـد مـن الصـراع حـول الشـرعية السياسـة .وعلـى الـرغم مـن المحـاولات العربيـة لـراب الصـدع والخـلاف بينهمـا بالـدور الـذي قامـت بـه المملكـة السـعودية وتوقيـع إتفـاق مكـة، لكـن بنيـة الانقسـام كانـت أكبـر مـن الرغبـة فـي التوافـق، لتصـل الأمـور إلـى ذروتهـا بسـيطرة حركـة حمـاس علـى غـزة ،او بإنقلابهـا علـى السـلطة التـي تمسـكت بموقفهـا الشـرعى فـي الحكـم، وهنـا دخلـت مرحلـة الانقسـام مرحلـة جديـدة سـاهمت فيـه العوامـل الجغرافيـة، ودور القـوى الإقليميـة وخصوصـا إسـرائيل فـي التمهيـد لإنفصـا لغـزة عـن الضـفة الغربيـة، لتبـدأ مرحلـة الانقسـام البنيـوى، والعمـل علـي إسـتبدال البنيـة القديمـة ببنيـة جديـدة تسـيطر عليهـا حركـة حمـاس، وهـذا ينقلنـا للنقطـة الثانيـة وهـى التحـديات الميدانيـة أو الواقعيـة التـي تواجـه عمليـة المصـالحة وخياراتها.وقبلهـا نقـدم صـياغة جديـدة لحالـة الانقسام والمصالحة.

إعادة صياغة مفهوم الانقسام والمصالحة

حالة الانقسام أو الصراع وتقابلها حالة المصالحة ليست مجرد تعارض سياسي مؤقت، أو ظاهرة سياسية عابرة، او مجرد خلاف سياسي حول قضية معينة، فهو ابعد من الخلاف حول الخيارات الفلسطينية، وأيها افضل لإنهاء الإحتلال الإسرائيلى، وقيام الدولة الفلسطينية، فكل الخيارات مطلوبة، ولها نفس القدرة والتاثير. بل أعمق إلى تبنى أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة وأكثر تعقيدا، هو صراع حول الهوياتية الفلسطينية، هل هى هوية فلسطينية وطنية أم هوية أممية بمرجعية إسلامية ترتبط بإطار اممى إسلامى أوسع تحت ما يسمى بدولة الخلافة الإسلامية، واحد ركائزها غزة.ووفقا لتعريف دائرة المعارف الأمريكية فإن الصراع في بعده السياسي يشير إلى موقف تنافسى خاص، يكون طرفاه أو أطرافه علي دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهما أو منهم مضطرا فيها إلى تبنى أو إتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثانى أو الأطراف الأخرى .ومن هذا التعريف نجد إن حالة الانقسام السياسي الفلسطيني لم تعد انقساما فقط، بل حالة صراع شاملة تتدخل فيها العديد من المكونات النفسية والتاريخية والعقيدية والدينية. وترتبط وهنا تكمن الخطورة بصراع البقاء لكل طرف. ولذا نحن أمام النموذج الهرمى للإنقسام والمصالحة، الانقسام يشكل القاعدة التحتية للهرم، والمصالحة تشكل أعلى قمته، وهو ما يعنى فقدان المصالحة للقاعدة التحتية والبنيوية، وهذا سيفرض نفسه على الخيارات المتاحة والممكنة .ولا يقتصر ألأمر عند هذا الحد، فبناء الانقسام أو المصالحة يحتاج إلى مقومات ومحددات بيئية ودولية ساهمت وتساهم في تعميق هذه البنية السياسية. فلا يمكن فصل مفهوم الانقسام عن الإطار الداخلى ومحدداته الخارجية، وفى هذا السياق لا يمكن فصل قيام حماس في غزة ككينونة منفصلة عن الضفة الغربية دون ربط ذلك بالبناء الاسلامى الأكبر لحركة الأخوان والذى قد

ينظر لغزة على انها كينونة يمكن البنا ء عليها لتحقيق الهدف الأكبر في بنا ء حكم إسلامى بقيادة الأخوان المسلمين. وفى السياق نفسه لا يمكن تجاهل تراجع القضية الفلسطينية كأولوية قومية عليا، وبين الدفع في إتجاه هذا الانقسام، وهنا نضيف مكونا جديدا يتمثل في المكون العربى وحالة الإستقطاب العربية، التي ترى في القضية الفلسطينية وسيلة وليست أولوية، والدور الجغرافى يلعب دورا كبيرا في إستمرارية نموذج الانقسام، وتحكم إسرائيل في معادلة الانقسام والمصلحة، وعلى البعد الدولى يبقى الهدف الدفع في إتجاه تخلى حماس عن ثوابتها في القبول بإسرائيل والتسوية السياسية مقابل ألإعتراف بها كفاعل فلسطينى له شرعيته السياسية. كل هذه المكونات تضفى بعدا مهما في تحديد صياغة مفهوم الانقسام والمصالحة، فالهدف هنا واضح خلق كينونة سياسية قائمة بذاتها ومستقلة، بعيدا عن المصالحة لإرتباط هذه البنية بأبعاد ومتغيرات خارجية .ولذا عند الحديث عن المصالحة ترفض الخيارات والأطروحات التي لا تتعامل مع بنية الانقسام كحقيقة قائمة، ومن ذلك رفض خيار الإنتخابات السياسية، وتشكيل لحكومة فلسطينية واحدة. هذا المفهوم للإنقسام والمصالحة ضروريا لفهم مستقبل الانقسام الذي بات متغيرا رئيسا، والمصالحة التي باتت متغيرا تابا لمتغير الانقسام. وعليه يمكن تفسير هذا الصراع في ضوء العديد من النظريات والمداخل التفسيرية، وأبرزها المدخل الأيدولوجى، والذى يقصد به التناقض الكبير لدرجة عدم التلاقى بين الرؤية والمشروع السياسي لحركة فتح، وحركة حماس، الأساس الدينى واضح، وتأثيره لا يقف عند الحدود المكانية للحالة الفلسطينية .والمدخل الثانى مدخل المصلحة العليا علي مستوى الحركتين، وفيه تعطى الأولوية لمصلحة كل حركة، وإختزال المصلحة الفلسطينية العليا في إطار ضيق، وهذا المدخل وفى سبيل تحقيقه يسعى كل طرف لتأسيس تحالفات إقليمية ودولية ، والمدخل الثالث المفسر مدخل النظام السياسي ، وهذا المدخل له جانبان الأول الفشل في بنا نظام سياسى توافقى، والفشل أيضا في

تحديد ماهية النظام، والجانب الثانى أن كل طرف يحمل رؤية خاصة للنظام السياسي الفلسطيني .والنظرية الثالثة النظرية ألإجتماعية والتي بموجبها تم تقسيم الشعب الفلسطيني على أساس أيدولوجى جديد، وعلى أساس معايير ومنظومة قيم تصادمية غير متقابلة، وايضا التنوع والتصادم حول النخبة السياسية، وبالتالى أضيف بعدا جديدا للإنقسام الانقسام السكانى، والانقسام النخبوى. وأخيرا المدخل الإقليمى والدولى، والذى يقوم على أساس إن التحولات فى العلاقة بين هذين النظامين قد جات لحساب تعميق حالة الانقسام، مما قد يدفع في إتجاه القول إن سيطرة حركة حماس على غزة والإنفصال بها كانت لها دوافعها ودورها الإقليمى والدولى، ولم تاتى من فراغ، ومما يقوى هذه الفرضية إمكانية حل العديد من نقاط الخلاف في إطار فلسطينيى. فرفض كل الحلول المطروحة يدعم هذا التفسير. وفى ضوء هذه الرؤية الشاملة للإنقسام تقابلها رؤية شاملة للمصالحة، فالمفهوم الضيق للإنقسام ينحصر في الإجراءات الشكلية مثل الحكومة والإنتخابات، وعلى أهميتها لا تكفى، ويقابلها المفهوم الواسع الذي يتعلق ببنية منظومة القيم السياسية التي يبنى عليها المشروع الوطنى الفلسطيني ، وبناء نظام سياسى توافقى، وبنية مجتمعية داعمة للمصالحة وهدفها الحفاظ على الوحدة الوطنية الراسخة والتي تميز الشعب الفلسطيني . وتعكس خصوصيته في إنهاء الإحتلال الإسرائيلى.عموما المصالحة ليست مجرد حالة بسيطة، بل هى أيضا حالة مركبة تصل إلى درجة التصالح، فالمصالحة بالمعنى الضيق تعنى مصالحة الفرقاء السياسيين على إقتسام السلطة السياسية ،وأما المصالحة بالمعنى الواسع تعنى تصالح المجتمع مع نفسه، ومع أفكاره وقيمه، وعلى هويته المشتركة، والمصالحة بهذا المعنى الواسع تعنى لتوافق حول الضوابط التي إطار الحركة السياسية من خلال نظام سياسى توافقى بمرجعية سياسية توافقية ملزمة للجميع تستمد شرعية من الشرعية المجتمعية، وعليه المصلحة

العامة تعنى تصالح قيمى، وسلوكى، ووضع الضوابط الملزمة للحركة على المستوى العام، وعلى مستوى الفرد.

بنية الانقسام والمصالحة :

لعل المعضلة الرئيس التي تواجه عملية المصالحة رغم حتميتها التي تفرضها وحدانية الشعب الفلسطيني، ووحدانية الإحتلال، وعدم قدرة طرفى الانقسام الذهاب بهذا الانقسام وفرضه كخيار قائم بذاته، إلا في سياقات سياسية وإقليمية ودولية متناقضة. ومع هذا فلقد نجح الطرفان في جعل الانقسام حقيقة بنيوية لا يمكن القفز عنها ،او تجاهلها حتى مع المصالحة، هذا ويشكل إستمرار الانقسام البنيوى تهديدا مباشرا لأى إمكانية لتحقيق وإستعادة الوحدة الفلسطينية الكاملة، ويتجسد هذا التهديد الإستراتيجى في إعطاء اولوية للبناء الانقسامى، فبدلا من الحفاظ علي بنية المصالحة المتمثلة في وحدانية السلطة الفلسطينية ووحدانية الشعب الفلسطينيى، ذهب الطرفان بالعمل الدؤوب أولا على التخلص من بنية المصالحة القائمة، والعمل ثانيا على بنا ء بنية الانقسام السياسي التي يصعب إقتلاعها أو التخلص منها، وهو ما سيفرض نفسه على خيارات المصالحة الممكنة. ولم تقتصر هذه البنية على البنا ء السياسي المتمثل في حكومة في غزة وأخرى في الضفة الغربية، وفى بنية تشريعية مجزأة، ولكنها امتدت لتشمل كل البنية الفلسطيينة الإقتصادية والمجتمعية والثقافية ،التعليمية، والأمنية، وأخطرها بنية المنظومة القيمية. ويلاحظ من واقع الملاحظة المباشرة أن التطورات الإقتصادية سارت في إتجاهين متناقضية وغير متقابلين، فحركة حماس عملت علي خلق بنية إقتصادية متكاملة مغايرة تماما للبنية الإقتصادية الفلسطينية الواحدة، ويتمثل ذلك في إنشاء منظومة بنكية ذات أساس إسلامى، والسيطرة على الموارد الإقتصادية المتاحة، وخلق طبقة إقتصادية تابعة لها، وتجسد في خلق بنية تجارية خاصة، من خلال

التحكم في مصادر المال كالأنفاق. والخطورة في هذه البنية أن لها إمتدادا خارجيا، مما يعنى ربط الإقتصاد في غزة بالخارج. وإلى جانب هذه البنية نذكر البنية ألأمنية وهى الأخطر، لأن أحد اهم وظائفها حماية والحفاظ على بنية الانقسام من أى تهديدات وخصوصا داخلية المصدر والمحددة بحركة فتح وحماس كل في منطقة حكومته، ولا يقتصر الخلاف على وظيفة بنية الانقسام، بل إنها تقوم على عقيدة أمنية مناقضة كلية للبنية ألأمنية في الضفة الغربية، وتقوم على قيم ومعتقدات ترى في البينة ألأخرى أنها تشكل تهديدا لها. ومن المظاهرة السلبية في هذه البنية زيادة عددها بما لا يسمح باستيعاب أى عنصر من عناصر المؤسسة ألأمنية السابقة ،وأما البنية الثالثة والتي تهدف لتعميق بنية الانقسام البنية القانونية والقضائية والتي توفر الأساس القانونى لهذه البنية، فهى تحكم وفقا لمنظومة قوانين مغايرة ومتعارضه، والأخطر أنها تؤسس لمجموعة من القوانين التي تؤسس لكينونة مستقلة علي أساس دينى كامل مثل قوانين العقوبات والحريات الشخصية.

والبنية الرابعة التي تساهم في توفير منظومة القيم الدور الذي تلعبه الجامعات والمدارس وإعادة النظر في المناهج التعليمية القائمة، وهذا يتضح من خلال نشأة العديد من الجامعات ومعاهد التعليم بدرجاتها المختلفة والتي تنتمى لبنية الانقسام. ومن الظواهر السلبية أيضا إدخال مناهج خاصة وخصوصا في مجال التدريب العسكرى والتي يتم من خلالها إعداد جيل يتربى علي ثقافة وقيم الانقسام السياسي .ولقد إمتد الانقسام إلى المؤسسة الإعلامية بإنشا ء العديد من القنوات الفضائية، ومراكز البحث والتفكر والصحف اليومية، لدرجة أنه في كل منطقة لا تقرأ أو يسمح إلا بالصحف التي تصدر فيها، والتي وظيفتها تعميق الخطاب الانقسامى ومفرداته، ولم يقتصر الانقسام على هذه البنية بل نجحت الحركتين في خلق بنية إدارية كاملة تقوم على أولوية الإنتماء للحركة، وتم من خلالها إستبدالها بالنية التصالحية القديمة، فالمعطيات الإدارية أوجدت بنية إدارية تفرض نفسها على

الخيارات المتوقعة، بل إن هذه البنية الانقسامية ستفرض نفسها على أى خيارات كما سياتى ذكره في النقطة التالية .نخلص من هذه البنية أن كل منها له وظيفة في إتجاه الانقسام، وليس المصالحة وهدفها النهائى هو العمل على إنشاء كينونة سياسية كاملة مناقضة ومغايرة للبنية السابقة، وتسعى لإنشاء بنية تقوم على مرجعيات وأسس تستمد جوهرها من المرجعية الدينية الإسلامية بعيدا عن التوافق، ومن ثم هى بنية إلغائية إستبدالية وإحلالية.

الخيارات الممكنة والمتاحة :

في ضوء المعطيات والمحددات السابقة يمكن القول أن الخيارات الفلسطينية تتراوح ما بين ثلاث مجموعات من الخيارات، الأولى خيارات الانقسام السياسي ، والثانية خيارات المصالحة، والثالثة خيارات المصالحة بالانقسام. وفيما يتعلق بالمجموعة الأولى من الخيارات وهى خيارات الانقسام والذهاب إلى كينونة سياسية مستقلة، هذا الخيار مستبعد وإحتمالاته ضعيفة لأكثر من سبب، السبب الأول وحدانية الشعب الفلسطيني الذي لا يمكن تجزئته إلى كيانيين سكانيين منفصلين، والسبب الثانى إرتباطه بالإحتلال الإسرائيلى، فإسرائيل هى من تحدد توجهات هذا الخيار.، فلا يعقل أن يتم الإعلان عن إنتهاء الإحتلال الإسرائيلى وإلا معنى ذلك فقدان خيار المقاومة مبرراته الشرعية. ، وثانيا أن هذا لخيار مستبعد لأنه يتعلق بطبيعة حركة حماس وأيدولوجيتها الدينية التي تقوم على الرفض الكامل لإسرائيل، ومن ناحية أخرى إنهاء الإحتلال والإستقلالية الكاملة يتطلب إعترافا كاملا بالكينونة الفلسطينية الجديدة، وهو ما يتطلب إعترافا من قبل حركة حماس بإسرائيل، ونبذها للعنف، وإسقاط خيار المقاومة والإلتزام بما وقعت يه السلطة وفتح من إتفاقات مع إسرائيل، وهو ما يعنى أنه لا فرق بين الحركتين، وهذا أمر مستبعد، وهذا ما يبدو في حرص حماس على التمسك بهوية السلطة الوطنية ككينونة فلسطينية، وعدم

قدرتها على اعلان غزة كينونة سياسية مستقلة تحت اى مسمى. هذا على الرغم من التاسيس لهذه الكينونة كما سبق الإشارة. وبقابل خيار الانقسام الكامل خيار المصالحة الكاملة وهذا الخيار ليس مستبعدا بالكامل مقارنة بالخيار الأول، على الرغم من وجود بنية إنقسام كاملة. ومع ذلك لا يمكن حصر او تضييق هذا الخيار بالإنتخابات السياسية على الرغم من أهميتها كأساس للشرعية السياسية، ولأى نظام سياسى توافقى، إلا إن هذا الخيار لكى يتحقق يحتاج إلى توافق سياسى حول أسس المشروع السياسي الفلسطيني ، وحول ما هية النظام السياسي ، مع إعادة تأهيل جديدة لبنية الانقسام الذي قد يحتاج وقتا طويلا. وهى عملة من الصعوبة تحققها في فترة زمنية قصيرة. وهذا ما يدفعنا للذهاب إلى المجموعة الثالثة من الخيارات وهو خيار المصالحة بالانقسام، وتحت هذا الخيار يمكن تصور العديد من الخيارات أهمها : خيار الفيدرالية الفلسطينية والذى بموجبه يتم الإتفاق على شكل من اللامركزية السياسية، مع وجود سلطة مركزية واحده تعكس وحدانية القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ، والإتفاق بموجبها على نفس الأسس في بناء هذه المركزية من حيث الأساس الشرعى والإنتخابات والمشاركة والتوافق السياسي العام، والخيار الثانى وهو أقرب إلى خيار الانقسام الكونفدرالية والذى بموجبه يتم الإتفاق علي التنسيق في عدد من المجالات الإدارية والإقتصادية والقضائية، وهو شكل ضعيف في الحفاظ على وحدانية الشعب الفلسطيني ، وأما الخيارات ألأخرى فقد تتمثل في اللامركزية الإدارية، بإعطاء مزيد من الصلاحيات للإقاليم التي تتكون منها الدولة الفلسطينية، مع وجود سلطة سياسية واحده. وعم الأخذ بالإعتبار إعطاء صلاحيات واسعة في المجالات المالية والضريبية والموازنات المحلية، وفى المجال القانونى والتعليمى، وهذا الخيار يقع في إطار خيارات الانقسام.. وهذه الخيارات كل منها قد لا تصل إلى ماهية القضية الفلسطينية ووحدانية الشعب الفلسطيني وهما المحددان اللذان يرفضان خيار الانقسام السياسي ، وعليه لا بدهنا من الإشارة إلى

أن الانقسام حالة إستثنائية لا تتوافق ومعطيات الوحدة الفلسطينية، ومعطيات الحالة السياسية الفلسطينية وحالة الإحتلال. وعليه لا يمكن لحركة حماس أن تذهب بعيدا في خيار الانقسام، ولا تستطيع أن تحافظ على بقائها السياسي إلا من خلال البنية السياسية الواحدة، لأن معطيات الانقسام والكينونة المستقلة ممكنة لكن في ظل محددات وإستحقاقات سياسية تجعلها في نفس الدائرة من حركة فتح والسلطة، وعليه هذا يستوجب البحث في البعد الآخر للمصالحة، فالمصالحة تحتاج إلى بنية تصالحية، وهو ما يتطلب إعادة تأهيل بنية الانقسام السياسي من خلال إتباع مناهج التدرج الوظيفى، ومناهج الإستيعاب وإعادة التأهيل لكل شرائح المجتمع الفلسطيني في البنية السياسية الجديدة، والمستوى الثانى البنية القيمية والتي تعنى إعادة بناء منظومة القيم السياسية التي تعمق من المصالحة وتلفظ قيم الانقسام، وهنا يمكن إعادة النظر في الخطاب الإعلامى والسياسى، والثقافى، وتفعيل دور ووسائل التنشئة التي تعيد للمصالحة جذورها، والمستوى الثالث البناء السياسي من خلال التوافق والعمل علي بلورة رؤية فلسطينية مشتركة ولا يلغى خصوصية كل فصيل فلسطينى وخصوصية كل تنظيم، مشروع سياسى فلسطينى ينطلق من خصوصية القضية اللفلسطينة وليس من المنطلقات التنظيمية والايدولوجية الضيقة، وإن كان يمكن أخذها كمحددات سياسية عامة، والمستوى الرابع المستوى العلائقى والمقصود به التوافق على إستراتيجية العلاقات الخارجية التي تنطلق من المصلحة الفلسطينة العليا أخذا في الإعتبار تأثير هذه المحددات الخارجية في تطورات القضية الفسطينة بإعتبارها مكونات أساسية في القضية.

إتفاق غزة للمصالحة :

لقد جا ء إتفاق غزة ليؤسس لمرحلة سياسية جديدة في الشراكة والتوافق الفلسطيني نحو بناء نظام سياسى توافقى وصولا إلى تحقيق الأهداف الوطنية

الفلسطينة العليا في إنهاء الإحتلال ألإسرائيلى، وقيام الدولة الفلسطينية الكاملة، ولقد جاء هذا الإتفاق بعد إدراك أن الانقسام لم يعد خيارا يمكن من خلاله تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية العليا، وبدأت تداعياته السلبية تعود بالضرر على حركتى حماس وفتح، وخصوصا الحالة في قطاع غزة، وأن هذا الخيار لم يعد ممكنا أو محتملا، وبعبارة أخرة أن خيار الانقسام قد وصل لنهاياته، والبديل لذلك هو الإستقلال او الإنفصال الكامل، وهذا لا يمكن أن يحدث في ظل الإحتلال الإسرائيلى، ومن ناحية أخرة باتت عائقا امام تمدد حركة حماس وفتح، لإنحصاره في إطار مكانى محكوم بمحددات خارجية لم تعد تعمل لصالح أيا منهما. وعلى الرغم من أهمية إتفاق غزة الذي سيتم تناول بعض جوانبه في نقاط اخرى، وبعيدا عن التفاؤل والتشاؤم المشروع بعد ست إتفاقات مصالحة إنتهت بالفشل فإن هذا الإتفاق قد تم في ظل معطيات سياسية فلسطينية وإقليمية ودولية وتحولات عربية كلها عملت ضد هدف الوحدة الوطنية الفلسطينية، وأوصلت الجميع لمدركات سياسية أنه لا بديل لتفعيل عامل المصلحة الوطنية الفلسطينية وتغليبه على المصالح الإقليمية والتنظيمية الضيقة .وهنا التساؤلات هل هذا الإتفاق هو من باب إتفاقات المصلحة أم الضرورة أم إتفاق تكتيكى مرتبط بأهداف وقتيه لكل من حماس وفتح، وان الهدف منه فقط القفز على ألأزمات التي تواجه كله منهما بعد فشل خياراتهم. ومما قد يدفع أيضا إلى هذا القدر من التشاؤم هو الغموض الذي صيغت فيه عباراته، ولا يتضمن تفاصيل دقيقة للعديد من القضايا التي قد كانت سببا في فشل الإتفاقات السابقة، مثل قضية الإعتقال السياسي والتوافق حول مفهومه، والعقيدة الأمنية والسياسية لكل منهما، وكيفية دمج بنية المصالحة في بنية إنقسام قائمة، وكيفية مواجهة الخيارات الإسرائيلية والأمريكية الضاغطة لإجهاض المصالحة، وما مدى مصداقية الدعم العربى للمصالحة وتوفير الدعم المالى لها، والأهم من ذلك هل التحولات في المدركات والتصورات السياسية التي دفعت في

إتجاه المصالحة تعتبر تحولات جوهرية، ام أنها مجرد تحولات وقتيه، وإذا كان الأمر كذلك فمعنى ذلك بقاء بنية الانقسام قائمة في إطار من المصالحة الهشة القابلة للإنهيار في اى وقت حتى مع إجراء إنتخابات فلسطينية جديدة .لأنه لا يمكن الذهاب والإستمرار في طريق المصالحة بنفس المدركات والتصورات التي حكمت الانقسام السياسي .والسؤال الرئيس الذي يثيره الإتفاق هو لماذا المصالحة في هذا التوقيت ؟ ولماذا في غزة تحديدا؟ وهل ستنجح هذه المرة بعد فشل الإتفاقات السابقة علما إن الإتفاق الجديد هو تأكيد على ما سبق في القاهرة والدوحة ؟ فما هو الجديد في بيئة المصالحة ومعطياتها؟ وهل ستصمد السلطة الفلسطينية في مواجهة الضغوطات الإسرائيلية والأمريكية ؟ وماذا لو إستمرت المفاوضات؟ ما هو موقف حركة حماس ؟ وهل بمقدور حماس العودة عن خيار المصالحة ؟ والسؤال الأهم هل يمكن لغزة بخصوصيتها السكانية والجغرافية إن تذهب بعيدا عن المصالحة ؟ وما حدود الدور المصرى في تحديد خيارات من يحكم غزة ؟ والسؤال ذاته علي إسرائيل؟ فهم هذه التحولات يحتاج إلى تحليل وتفسير القرار السياسي على مستوى الحركتين، ومستوى السلطة الفلسطينية ذاتها، وهذا في سياق منهج التحولات الإقليمية والدولية على إعتبار أن القرار الفلسطيني تحكمه متغيرات خارجية لا يمكن تجاهلها، ولا تقل تأثيرا عن المحددات الداخلية .والفرضية المحورية التي يقوم عليها هذا الجزء من الدراسة إن خيار المصالحة خيار حتمى، لأن خيار الانقسام لا يتوافق وخصوصية الحالة الفلسطينية التي يحكمها الإحتلال، وبقدر إستمرار الإحتلال بقدر رفض الانقسام.

أولا حماس ومأزق خيار الانقسام لم يعد امام حركة حماس أن تذهب بعيدا غزة أكثر مما وصلت إليه ،بل إن حالة الانقسام قد وصلت لطريق مسدود بدا يتعارض مع الأهداف الإستراتيجية والثوابت العقيدية والايدولوجية التي تحكم حماس، بمعنى عدم القدرة على التمدد إلا من خلال الضفة الغربية ،وان هذا لا

يمكـن أن يتحقـق إلا مـن خـلال الضـفة الغربيـة، ومـن خـلال الكـل الفلسـطيني أو الشـرعية الفلسـطينية، وبالتـالى النمـوذج الإسـلامى لا يمكـن تحقيقـه مـن خـلال غـزة كمـا كـان يعتقـد، وخصوصـا بعـد خسـارة الإخـوان الحكـم فـي مصـر، وتوصـيفها إرهابيـة بقـرار مصـرى، وخسـارة مـدخل التمـدد مـن خلالـه. وإلـى جانـب ذلـك الأزمـة الماليـة الخانقـة بعـد التوسـع الـوظيفى الأمنـى والإدارى، وغلـق الإنفـاق التـي كانـت تشـكل دخـلا كبيـرا علـى مسـتوى الحركـة. وزيـادة وتيـرة المعارضـة السياسـية الداخليـة والخارجيـة، وزيـادة درجـة الإحبـاط لـدى المـواطن الفلسـطيني فـي غـزة بسـبب زيـادة نسـبة الفقـر والبطالـة التـي قـد وصـلت لحـدود أربعـين فـي المائـة. وزادت الأمـر تعقيـدا بعـد تـأزم العلاقـات مـع مصـر بخسـارة الأخـوان المسـلمين الحكـم فـي مصـر، وبدايـة مواجهـة مـن العنـف علـى أثرهـا اعتبـرت حركـة الأخـوان إرهابيـة، وهـو القـرار الـذي وصـلت تأثيراتـه السـلبية علـى حركـة حمـاس لدرجـة حظـر نشـاطها فـي مصـر وتلويحـا بصـدور قـرار مماثـل.وتزامن ذلـك مـع تحـولات إقليميـة ودوليـة لا تعمـل لصـالح رؤيـة وأهـداف الحركـة، فالمصـالحة الخليجيـة قـد تتـرك تـداعيات سـلبية، والتراجـع فـي الـدور الإيرانـى، وفقـدان الـدور السـورى، والأهـم فـي هـذه التحـولات التطـورات السياسـية التـي قـد شـهدتها مصـر بخسـارة الأخـوان، وتـأزم العلاقـات مـع مصـر، علـى إعتبـار إن غـزة منفـذها الوحيـد هومصـر وإسـرائيل. والعلاقـة مـع إسـرئيل يحكمهـا العـداء وخيـار الحرب.وفـى يقينـى إن أحـد اهـم التفسـيرات لهـذا التحـول بدايـة إدراك صـعوبة عـودة الأخـوان، وأن إسـتمرار نهـج نفـس الموقـف قـد يصـل بالعلاقـة مـع مصـر لخيـار الصـدام. وبالمقابـل هنـاك التخـوف مـن حـرب إسـرائيلية جديـدة علـى غـزة ،والتعامـل مـع الحـرب فـي ظـل المصـالحة أفضـل بكثيـر فـي ظـل الانقسـام، ورفـض التعامـل معهـا عربيـا وفلسـطينيا. ومـن هنـا كـان قـرار المصـالحة الـذي قـد يعنـى إحتـواء للعلاقـات المتـدهورة مـع مصـر، ومـدخلا لإسـتعادة دورهـا الإقليمـى، وإسـتعادة قـدرا مـن شـرعيتها، ومـن ناحيـة أخـرى إحتـواء للأوضـاع الإقتصـادية المتـدهورة داخليـا بعـد فقـدان الأنفـاق التـي كانـت تشـكل مصـدرا للـدخل، وتسـببت فـي خسـائر

وصلت لحوالى 500 مليون دولار أثرت في القدرة على صرف رواتب لحوالى خمسين ألفا تصل جملة رواتبهم حوالى 37 مليون دولار.، مما أدى إلى إرتفاع البطالة مع نهاية العام المنصرم لحوالى أربعين في المائة.. ، وثالثا التعامل مع الكل الفلسطيني والتهيئة لكل الإحتمالات التي تطرأ على الساحة الفلسطينية، ومن ثم المشاركة الكاملة التي قد تحقق لها التوازن في دورها، هذه الأسباب الآنية هى التي قد تفسر لنا لماذا المصالحة في هذا الوقت؟ ويبقى السؤال الرئيس هنا ماذا خسرت حماس؟ وماذا كسبت؟ من المنظور القريب حماس لم تخسر شيئا من منظور العوامل التي قد دفعتها للمصالحة، فهى في الوقت ذاته لا يعد فقدانها للحكومة خسارة كبيرة ، لإحتفاظها ببنيتها التي أرستها على مدار السنوات الست التي حكمت فيها غزة، فبقت مؤسساتها الأمنية قائمة، وحافظت على بنيتها الإقتصادية، ونجحت في دمج بنيتها الإدارية في بنية السلطة، وهذا في حد ذاته مكسبا لها ويحقق لها الشراكة والإنتقال من الجزء للكل. ومسألة خسارة الحكومة قد تكون وقتيه، بإجراء الإنتخابات التي تعتقد الحركة أنه يمكن أن تحقق نتائج إيجابية لها وخصوصا على مستوى الضفة الغربية مستفيدة من تدهور السلطة هناك وتراجع شعبيتها.

السلطة ومأزق القرار السياسي :

وعلى هذا المستوى القرار السياسي لا يتسم بالوحدانية من ناحية، فالتعدد واضح على مستوى السلطة والرئاسة ذاتها، والمستوى الثانى مستوى حركة فتح، والمستوى الثالث على مستوى الفصائل والقوى السياسية ذاتها. فعلى مستوى الرئاسة والرئيس شخصيا وبعد تاكيده على عدم نيته الترشح للرئاسة ثانية، وبعد قناعته بفشل المفاوضات مع إسرائيل وعدم القدرة على تحقيق إنجاز سياسى، فكان لا بد من التفكير في إعادة ترتيب وصياغة الوضع الفلسطيني ، والعمل علي تحقيق

إنجاز سياسي فلسطيني داخلي بتحقيق الوحدة الفلسطينية، وهذا بلا شك سيسجل له. ولا شك إن رفض إسرائيل الإفراج عن الدفة الرابعة من ألأسرى ومن بنيهم 14 أسيرا من الداخل قد أوصل القيادة الفلسطينية إلى قناعة تامة بفشل المفاوضات، ولما لذلك من تاثير على شعبيتها وشرعية خياراتها وأن الذهاب لخيار الأمم المتحدة يستوجب التوافق السياسي على رؤية فلسطينية واحدة حول الخيارات الفلسطينية .ولا تقتصر أزمة السلطة في البعد السياسي التفاوضي، بل إن الأزمة لها ابعادا إقتصادية لا تقل لخطورة وتأثيرا عن الأزمة في غزة.وخصوصا في ضوء العقوبات المالية التي تهدد بها حكومة نتانياهو والتي تقدر بحولى مليار دولار ونصف سنويا. ولا شك أن هذا التأزم السياسي على مستوى المفاوضات والعلاقات مع إسرائيل خلق قوة معارضة وضاغطة على السلطة الفلسطينية للتوجه نحو لمصالحة، وهذا ما قد اكده إستطلاع للرأى اجراه المركز العربي للأبحاث والدراسات العربية أن حوالى 89 في المائة من الفلسطينيين يرفضون المضي قدما في المفاوضات بالشروط الإسرائيلية، ورفض إطار الإتفاق المعروض عليها أمريكيا وإسرائيليا. وفى الوقت ذاته أظهر الراى العام الفلسطيني دعمه للمصالحة الفلسطينية كخيار حتمى يعيد الوحدة الفلسطينية .وفى الوقت ذاته وعلى مستوى حركة فتح يدعم خيار المصالحة شرعية الرئيس عباس ودوره الوطنى، ويعيد لحركة فتح في مواجهة إحتواء دور محمد دحلان، وحالة الصراع داخل حركة فتح الباحثة عن دور وقيادة في غزة بشكل خاص.وعلى مستوى بقية الفصائل الفلسطينية وهى قد تضررت من الانقسام بشكل كبير تمثل في تراجع دورها، ووقوعها في دائرة الإستقطاب بين حركتى حماس وفتح والسلطة، فخيار المصالحة يعيد بعث دورها، والتي تعتقد أنه في ظل الخلاف والصراع بين الحركتين يمنحها الفرصة الكبيرة لتحقيق قدرا من الفوز أكبر من الإنتخابات السابقة، مما يعنى قدرتها في التحكم في أى إئتلاف حكومى فلسطينى

فـي المسـتقبل علـى أسـاس عـدم قـدرة أى مـن فـتح وحمـاس علـي تحقيـق أغلبيـة تسـمح لهما بتشكي لحكومة منفردة.

مبررات المصالحة :

قـد تتعـدد المبـررات للمصـالحة علـي مسـتوى كـل طـرف كمـا أشـرنا، وقـد تكـون لـه دوافعـه. ولكـن الحالـة الفلسـطينية الخاصـة تفـرض مبرراتهـا للمصـالحة التـي لا يمكـن لأى تنظـيم أن يسـتمر فـي شـرعيته السياسـية بـدونها .ووفـى هـذا السـياق سأقتصـر علـى الإشـارة إلـى مبـررين أساسـيين : الأول مبـرر الشـرعية السياسـية، وهـو الأسـاس لعمـل حركتـى فـتح وحمـاس وكـل الفصـائل، وهـذه الشـرعية قـد إنتهـت بإنتهـاء الإنتخابـات الفلسـطينية بسـبب الانقسـام السياسـي ، والـذى قـد حـال دون تجديـد هـذه الشـرعية. وخطـورة فقـدان الشـرعية إنعكاسـها علـى كـل القـرارات والقـوانين التـى تصـدر فـي حيـز إقلـيم الانقسـام الجغرافـى. وقـد إمتـد فقـدان الشـرعية علـي خيـار المقاومـة والمفاوضـة سـلبا، فافقـد هـذه الخيـارت زخمهـا وفعاليتهـا. ومـن ناحيـة أخـرى فقـدان مؤسسـات السـلطة الفلسـطينية، والمنظومـة السياسـية الفلسـطينية العامـة علـى مسـتوى منظمـة التحريـر لفعاليتهـا وقـدرتها علـي الإنجـاز، ممـا قـد إنعكـس علـى تراجـع القضـية الفلسـطينية ،وسـهولة إسـتقطابها إقليميـا ودوليـا، ومـنح إسـرائيل غطـاءا فلسـطينيا لإسـتمرار سياسـتها الإسـتيطانية والتهوديـة للأراضـى الفلسـطينية .أمـا المبـرر الثـانى وهـو الحفـاظ علـى وحـدة الشـعب الفلسـطيني ، والتـي كانـت ضـحية الانقسـام السياسـي ، وهـو الطريـق الوحيـد للـتخلص مـن القضـية الفلسـطينية، وبـدت ملامـح التفكـك السياسـي تصـل للبنيـة المجتمعيـة وصـولا للأسـرة بإعتبارهـا نـواة وحـدة الشـعب الفلسـطيني . ولعـل إتهـام كـل طرف في ضياع هذه الوحدة الوطنية قد يكون أحد الدوافع للمصالحة.

منهاج المصالحة :

بقراءة الخطاب السياسي لحركتى فتح وحماس على كافة مستوياته نجد أن كل منهما له رؤيته لكيفية التعامل مع الانقسام والمصالحة. وتتراواح هذه الرؤية وتتفاوت ما بين إدارة الانقسام، وحله. وقد تكون رؤية حماس اقرب إلى إدارة الانقسام، من خلال التمسك ببنيتها السياسية والأمنية والإقتصادية والإدارية التي اسستها طوال فترة حكمها، وليست على أستعداد للتخلى عنها، وخصوصا المؤسسة الأمنية التي قد بذلت جهدا كبيرا في تأسيسها، ووفرت لها الموارد المالية الضرورية، والحفاظ على القدرات العسكرية للقسام الذي يشكل القوة الرئيسة في تحديد مسار الانقسام والمصالحة. ويقوم هذا المنهاج على الدمج في بنية السلطة بإستثناء المؤسسة ألأمنية، وإبقاء القدرة العسكرية بعيدة عن أى إتفاق للمصالحة. وهى بذلك تكون لديها القدرة على التعامل مع أى تطورات سياسية لا تتوافق ورؤيتها وأهدافها، وقد تسمح لها بالعودة للإنقسام تحت أى ظرف. وبالمقابل السلطة وفتح تتدعمان منهاج حل الانقسام من خلال إجراء إنتخابات فلسطينية كاملة قد تعيد بنية النظام السياسي الفلسطينيى على أساس من مرجعية وشرعية جديدة، يمكن من خلالها إستبدال بنية الانقسام ببنية مصالحة كامله. وبين هذه المنهاجين يمكن تطبيق منهاج التدرج الوظيفى للتخلص من سلبيات بنية الانقسام وإستبدالها تدريجيا ببنية المصلحة، وهذه قد تكون أحد وظائف الحكومة الإنتقالية، ومثال ذلك إستيعاب عدد من العناصر الأمنية السابقة في البينة القائمة، وبإدارة مشتركة في معبر رفح، وبمنهاج الإستيعاب التدريجى لكل الموظفين الإداريين والقانونيين في بنية واحدة، مع ألأخذ في الإعتبار إعادة التاهيل السياسي والأخلاقى الوطنى لكل االعاملين بإكتساب مفاهيم المواطنة والإنتماء الواحد.

تحديات المصالحة :

في ضوء الخبرات السابقة التي قد أدت لفشل إتفاقات المصالحة الست السابقة، فهذا الإتفاق وإن كانت فرصته أكبر، لأن المعطيات الداخلية والإقليمية والدولية، والتحولات العربية كلها تسمح بإستمرار هذا الإتفاق لكن تبقى عددا من التحديات تقف في طريق هذه المصالحة. ويمكن تقسيم هذه التحديات على المستوى الفلسطيني ، والذى يتمثل في مدى التحول في المدركات السياسية لصانعى القرار الفلسطينيى على إعتبار المصالحة خيارا إستراتيجيا، وهدفا أعلى يجب أى هدف آخر، وفى هذا السياق لا يمكن القول إن هذا التحول قد وصل للمستوى المطلوب والذى قد يوفر ضمانة مهمة للمصالحة، وفى السياق ذاته التوافق حول العديد من المفاهيم السياسية التي تحكم العمل السياسى الفلسطيني . ويواجه إتفاق المصالحة تحديات ومعيقات كثيرة، بعضها يتعلق بمحددات العلاقات مع إسرائيل التي تعتبر العقدة الرئيسة في تحديد التفاعلات السياسية الفلسطينية، فعلى الرغم من أن المصالحة تبدو في صالح إسرائيل حيث وظفتها للتنصل من مسؤوليتها في فشل المفاوضات، تحت زعم مشاركة حماس في أى حكومة فلسطينية، وأن الأخيرة لا تعترف بإسرائيل وترفض الإعتراف بكل المعاهدات الموقعة مع منظمة التحرير وإسرائيل، إلا أن إسرائيل ترى في المصالحة ضررا كبيرا، فمن ناحية وفى حالة نجاحها فهذا يعنى التوافق حول الخيارات الفلسطينية، وزيادة شرعية الرئيس الفلسطيني والسلطة ونزع ذريعة فلسطينية من يد إسرائيل أن الرئيس والسلطة ليس لها شرعية وسلطة في بقية الأراضى الفلسطينية، ومن ناحية أخرى المصالحة تعنى تعقيد الخيارات الإسرائيلية التي يمكن أن تذهب إليها مثل الخيار العسكرى وقيامها بحرب على غزة، وهو مما قد يدفع السلطة الفلسطينية للإنضمام لمعاهدة روما، والمحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة إسرائيل على جرائم الحرب التي تقترفها بحق الشعب الفلسطيني . وهذا لا يمنع إسرائيل من الذهاب لفرض عقوبات ومالية

وإقتصادية على السلطة، وممارسة سياسة الحصار على غزة بهدف إسقاط المصالحة، وهنا بقدرة قدرة السلطة على مواجهة هذه التحديات بقدر الإستمرار في المصالحة، لكن هذا يتطلب توافقا سياسيا أو تفهما سياسيا من قبل حركة حماس لما تقوم به السلطة من سياسات. وأما العقدة الثانية التي تواجه إتفاق المصالحة لها علاقة بالبعد الفلسطيني الداخلى، وهنا تبرز عقدتان : الأولى العقدة ألأمنية، واقصد بها ليس فقط القدرة على دمج لأجهزة ألأمنية في غزة في إطار الجهاز الأمنى للسلطة، بل المقصود بذلك العقيدة ألأمنية التي تتبناها حماس، والتي تتناقض مع العقيدة الأمنية للمؤسسة ألأمنية في الضفة الغربية، وهنا تبرز مشكلة العلاقة مع إسرائيل، ومشكلة الإعتقال السياسي والأمنى، والسياسات المتبعة، وعلاقة ذلك بخيار المقاومة. والعقيدة الثانية وهى التي تشكل الأساس لنجاح أو فشل المصالحة العقيدة السياسية، ومدى القدرة على التوافق بين خيار المقاومة وخيار التفاوض، فأى مقاومة يتم الإتفاق عليها، وأى مفاوضات يمكن التوافق عليها أيضا.وهنا قد تبرز جدلية العلاقة بين المفاوضات والمصالحة، وأى دور لحركة حماس هنا. وتمتد هذه الجدلية في التوافق السياسي حول إعادة صياغة العديد من المفاهيم السياسية التي قد ترسخت في ظل الانقسام، ومن ذلك التوافق حول مفاهيم الشراكة الوطنية، والتوافق السياسي ، ومفهوم الوحدة الوطنية ،والمفاهيم السياسية المتعلقة ببناء نظام سياسى توافقى، وموضوع الإنتخابات وعلى أى أساس يمكن أن تتم، ووفقا لأى قانون إنتخابى، وماذا لو لم منعت إسرائيل مشاركة اهل القدس في اى إنتخابات، وكذا ما يتعلق الأمر بإنتخابات المجلس الوطنى، وعلى أى أساس يمكن أن تتم، ومن لهم الحق في المشاركة، وهذه الإنتخابات هى ألأساس لتفعيل وتطوير منظمة التحرير ومؤسساتها، ومن المسائل الشائكة أيضا ماذا عن علاقة الدولة الفلسطينية المنزوعة السلاح وإمتلاك المقاومة الفلسطينية وخصوصا حركة حماس والجهاد لأسلحتهم. كل هذه القضايا تتعلق بالقدرة على الوصول إلى صياغة وتوافق سياسى

عام حول المشروع الوطنى الفسطينى، وعلاقته بالمشاريع السياسية على مستوى الحركة ذاتها. ومفهوم المصلح الوطنية الفلسطينية وهو من المفاهيم السياسية المطاطة والواسعة ،فحماس تتكلم عن فلسطين التاريخية بكاملها، وفتح والسلطة تتكلم عن دولة فلسطينية في حدود 1967، والخلاف قد يمتد لمفهم عودة اللاجئين الفلسطينيين. وكيفية تطبيقه، كل هذه المفاهيم قد تكون موضوع خلاف، وتنازع، وإذا لم يتم التوافق بشأنها فقد تكون سببا في عدم نجاح المصالحة .ومن التعقيدات التي ترتبط بالقدرة السياسية القدرة على تحرير القرار السياسي الفلسطيني من التأثيرات والضغوطات الخارجية التي تحاول توظيف القضية الفسطينية لأهداف ومصالح دول أخرى ساعية للعب دور على حساب القضية الفلسطينية. وبقدر تحرر القرار السياسي من هذه التاثيرات، بقدر نجاح الإستمرار في المصالحة، ولعل احد أهم الدلالات المكانية لإتفاق غزة تحرره من هذه المؤثرات، لكن الخشية أن يكون هذا التحرر وقتى. وفى هذا السياق تثار علاقة حركة حماس بالإخوان المسلمين، وبسياسات بعض الدول العربية المتنازعة كعلاقة قطر وتركيا بمصر، هنا التوازن وتحديد الأولويات قد يلعب دورا مهما في التنبؤ بنجاح أو فشل المصالحة، والقدرة تلعب دورا في تحديد أولويات الخيارات والمحددات وتأثيرها علي القرار الفلسطيني، ونفس النموذج ينطبق علي العلاقة بين السلطة وعلاقتها بإسرائيل والولايات المتحدة. ولهذا المطلوب مراجعة نقدية لكل السياسات والخيارات الفلسطينية السابقة أخذا في الإعتبار المصلحة الفلسطينية على إعتبار انها المحدد للعلاقة مع القوى الأخرى. ومن المسائل الحاسمة ضرورة المراجعة لكل الأساليب المتاحة والخيارات الممكنة للوصول غلى إنهاء الإحتلال الإسرائيلى. وماذا عن خيار الشرعية الدولية وتفعيل الدولة الفلسطينية وصولا إلى حصولها لي دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وهذا الخيار بحاجة لدعم بالمقاومة المدنية الشعبية. فإلى أى مدى يمكن أن تلتزم حركة حماس وبقية الفصائل بخيار المقاومة المدنية الشعبية. وإلى جانب هذه

الأبعاد السياسية والأمنية للمصالحة، هناك البعد المجتمعى للمصالحة، والقدرة على التوافق والمصالحة المجتمعية، وتجاوز كل حدود الدم الذي تسبب فيه الانقسام. وهو ما يعنى إن المطلوب ليس فقط مصالحة سياسية، بل المطلوب مصالحة قومية على مستوى المجتمع الشعب الفلسطيني كله في هذه المرحلة المصيرية التي تتعرض فيها القضية لمرحلة ذوبان وإنصهار في كيانات سياسيه أشمل، وأبعد من الكينونة الفلسطينية. وهناك تحدى أو عقدة منظومة القيم التي رسختها سنوات الانقسام، وإستبدالها بمنظومة قيم للمصالحة والتعايش السياسي والإجتماعى، كل هذه التحديات ليس من السهولة بمكان التغلب عليها في فترة زمنية قصيرة، وتبقى تشكل قوة دفع لأى فشل للمصالحة. وتتطلب قدرا من الموضوعية والتدرج الهادف، وهذا يتوقف على درجة الإلتزام بخيار لمصالحة كخيار أعلى لا يمكن التراجع عنه.

كل ما سبق يعنى أننا أمام رؤيتين فلسطينيتين متناقضتين لا تتقابلان، رؤية حماس التي ترى في خيار المقاومة المسلحة الطريق للوصول إلى فلسطين التاريخية، والرؤية التي تتبناها حركة فتح والسلطة وهى أن المفاوضات تبقى خيارا إستراتيجيا للوصول إلى الدولة الفلسطينية بحدود الرابع من حزيران يونيو 1967 وليس فلسطين التاريخية. هذا هو ألأساس في التناقض والانقسام، واذا لم تترجمه المصالحة في مصالحة حول هاتين الرؤيتين فستبقى بذور الانقسام متجذرة، وتقف فى طريق المصالحة التي قد تزول لو نجح كل طرف بالتغلب على أزماته الآنية. ووجد مخرجا لها. فمن ناحية بنية الانقسام قائمة، والمصالحة لا تعنى في المنظور القريب سيطرة السلطة على غزة، ولا سيطرة حماس علي الضفة الغربية.

إحتمالات المصالحة والسيناريوهات المتوقعة :

ابتداء لا يمكن الحكم المسبق على إتفاق غزة بالفشل او النجاح إستنادا إلى إتفاقات المصالحة الست السابقة، فعلى الرغم من أن إتفاق غزة جاء تأكيدا لما سبقه

وخصوصا إتفاقيتى الدوحة والقاهرة، وحمل نفس المعطيات بالنسبة لبنوده، لأن المعطيات والمتغيرات الداخلية والإقليمة والدولية تختلف عن نفس المعطيات بالنسبة للإتفاقات السابقة التي يمكن تلخيصها بإنها كانت حاضنة للإنقسام السياسي ، أما المحددات بالنسبة لإتفاق غزة يمكن القول انها حاضنة ودافعة للمصالحة .والدافع للمصالحة هذه المرة التحولات العميقة التي قد شهدتها البيئة العربية، والبيئة السياسية الفلسطينية بعلاقتها بإسرائيل وفشل المفاوضات. ولا شك أن التاثير الشعبى، وبداية ظهور معارضة سياسية فلسطينية شعبية قد يكون المتغير القوى في الذهاب إلى المصالحة، فالحالة الفلسطينية ليست إستثناء من الحالة العربية، ودور الشارع السياسي في التصدى لأنظمة حكم ما تصور احد سقوطها. إذ بدأ الإدراك يتزايد أن المصالحة هى الطريق الوحيد للتصدى للإستيطان والتهويد الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية، وانه لا مستقبل لأى خيار فلسطينى احادى بدون المصالحة. وعلى الرغم كما أشرنا أعلاه أن إتفاق غزة قد جاء مقتضبا وموجزا، وأتسم بالعموميات دون التفاصيل، وبالتركيز على الأمور الإجرائية الفنية مثل تشكيل حكومة توافق وطنى لمهام إنتقالية غير سياسية، وإجراء الإنتخابات في غضون فترة زمنية محددة لا احد يضمن ثبات متغيراتها ،والتأكيد على إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، والتباين بين لجنة تفعيل، وإطار قيادة مؤقت، وكل ذلك قد جاء على حساب تحديد المبادئ العامة للمشروع الفلسطيني ، ومستقبل المصالحة في حال تجدد المفاوضات ،الذي ما زالت السلطة والرئاسة تتمسك به، بل والذهاب للتأكيد إن البرنامج السياسي للرئيس هو برنامجها. وكيفية إدارة الملف الأمنى، والعسكرى، ومع ذلك فقد خطا الإتفاق خطوة متقدمة بالنسبة للإتفاقات السابقة في الشروع في التنفيذ لتشكيل الحكومة الإنتقالية التي تعتبر في حال تشكيلها أول عقبة يمكن تجاوزها، وقد تدفع بالمصالحة إلى خطوات أكبر .وعموما يمكن القول وفى ضوء

المحـددات الداخليـة الفلسـطينية والإقليميـة العربيـة والمحـدد الإسـرائيلى، والمحـددات الدولية أن المصالحة تقف اما خياريين رئيسيين، وهما :

1- **خيـار المضـي قـدما فـي طريـق المصـالحة**، ونجاحهـا فـي تجـاوز العقبـات والتحـديات التـي ذكرنـا بعضـها .وهـذا يتوقـف أولا علـى إلتـزام حركتـى فـتح وحمـاس بمـا تـم الإتفـاق عليـه رغـم الضـغوطات التـي تمارسـها إسـرائيل والولايـات المتحـدة، والقـدرة علـى تشـكيل حكومـة توافـق وطنـى تـنجح فـي تهيئـة الأجـواء لإجـراء الإنتخابـات الفلسـطينية، والتـي بإجرائهـا يصـعب علـى أى طـرف العـودة لخيـار الانقسـام مـن جديـد. ويتوقـف نجـاح هـذا السـيناريو أيضـا علـى الموقـف العربـى، وتقـديم الـدعم المـالى الضـرورى لإسـتمرار السـلطة فـي آداء واجباتهـا، والإيفـاء المـالى الـلازم لإنجـاح المصـالحة بـدمج البنيـة الوظيفيـة والأمنيـة فـي موازنـة السـلطة العامـة. ويتوقـف هـذا السـيناريو علـى الإسـراع فـي تفعيـل دور منظمـة التحريـر، والتوصـل علـى توافـق إنتقـالى لكيفيـة التعامـل مـع خيـارات التفـاوض. وبقـدر الإتفـاق علـى الحـدود الـدنيا للعمـل السياسـي الفلسـطيني بقـدر تجـاوز العديـد مـن الإشـكاليات السياسـية فـي هـذه المرحلـة المصـيرية بالنسـبة للمصـالحة. وهنـا أهميـة التوافـق علـى أولويـة المصـالحة علـى أى أولويـة أخـرى .وإحتمـالات هـذا الخيـار تتوقـف علـى إنجـاز الإنتخابـات، وتفعيـل دور منظمـة التحرير .ويتوقـف نجـاح المصـالحة علـى تفعيـل الـدور المجتمعـى، ودور مؤسسات المجتمع المدني، وزيادة دور القوى الفلسطينية الأخرى.

2- **خيـار الفشـل:** ويقابـل النجـاح الفشـل، وإحتمالاتـه قائمـة، وقويـة وذلـك فـي ضـوء الخبـرة السـابقة. وهـذا يعتمـد علـى كيفيـة النظـر للمصـالحة، هـل كخيـار أولويـة إسـتراتيجية عليـا، أم كخيـار تكتيكـى، ووسـيلة لتجـاوز الآزمـات التـي تواجـه كـل طـرف، وهـل هـى مجـرد غطـاء ورسـالة تهديـد لإسـرائيل والولايـات المتحـدة لإسـتمرار التفـاوض، وتراجـع الـدور العربـى، والهـروب مـن آداء الإلتزامـات الماليـة. ويتوقـف علـى الخيـارات التـي يمكـن أن تلجـأ لهـا إسـرائيل كالخيـار العسـكرى بشـن حـرب جديـدة علـى غـزة تخلـط بهـا كـل الأوراق الفلسـطينية، وتضـع السـلطة فـي موقـف صـعب الإختيـار فـي كيفيـة التعامـل مـع هـذه الحرب.والفشـل أيضـا قـائم لـو لـم يـتم الإتفـاق علـى كثيـر مـن المفـاهيم التـي تحتـاج لتوافـق مثـل لمفهـوم الوحـدة الوطنيـة، والمفاوضـات، والمقاومـة، ومفهـوم

المصلحة الوطنية. وغير ذلك، وبدون ذلك ستفشل الإنتخابات في تحقيق المصالحة، لن المصالحة لا تعنى إستبدال حكم بحكم .إحتمالات هذا الفشل قوية ومرتفعه طوال الفترة الإنتقالية ،لأن آدوات وآليات الانقسام قائمة وقوية.

3- **السيناريو الثالث** وهو إستمر الحالة الإنتقالية وعدم القدرة على تأجيل الانتخابات الفلسطينية لظروف فنية أو موضوعية أو بسبب الموقف الإسرائيلى. وهنا قد تستمر هذه الحالة طالما أن كل طرف مستفيد من إستمرارها بما لا يضر خيارته.ولكن هذا السيناريو يتوقف على ثبات المتغيرات الفلسطينية، وعدم حدوث أى تغيرات كالتصعيد العسكرى الإسرائيلى، أو فراغ منصب الرئاسة لأى سبب.هذا السيناريو إحتمالاته ضعيفه، لأنه في النهاية ذا ما حدثت تحولات سياسية على المشهد السياسي الإقليمى لأنه في النهاية .سيصطدم بالخيارات الأساسية لكل من حماس وفتح.إلا أن هذا التوقع قد يكون غير مقبول لأن العامل المجتمعى والشعبى قد يلعب دور الضامن لعدم عودة خيار الفشل من جديد.

أخلص من كل ما سبق للقول أن الإتفاق هذه المرة تحكمه محددات ومعطيات ليست كسابقاتها ويبدو من الصعوبة بمكان قدرة أى من فتح وحماس العودة للإنقسام، لأنه سيعنى فقدان شرعيتهم ومصداقيتهم السياسية امام الشعب الفلسطيني ، والتخوف إن الفشل هذه المرة سيعنى خسارة كل منهما على مستوى الحركة، وهذا الإحساس قد يكون دافعا للمضى قدما في طريق المصالحة، وتذليل ما قد يعترضها من تحديات وكبوات، وخصوصا لمستوى الدور الذي قد يلعبه الرئيس الحريص أن يسجل له أنه قد أنجز وأعاد الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية .وبقدر مواجهة الضغوطات، وبقدر الحفاظ على الإتفاق بقدر المضى قدما في طريق المصالحة، بتوفر الدعم الشعبى اللازم. وبقدر الإحساس أن الإتفاق كانت نتيجته صفرية، وأن الكل قد خرج محققا ما يريد. وأخيرا يبقى أن نأخذ في الإعتبار أن تأثير العوامل والقوى الإقليمية والدولية من القدرة على الوقوف في

وجـه المصـالحة، وبقـدر التوافـق والتكيـف مـع التحـولات الإقليميـة والدوليـة بقـدر الـذهاب للمصالحة الفلسطينية في صورتها النهائية.

تحديات التنمية الاقتصادية في فلسطين

د.مازن صلاح العجلة

مقدمة

تراكمت في المجتمع الفلسطيني تحديات اقتصادية جسيمة خلال أكثر من ستة عقود من الاحتلال الإسرائيلي. لقد ورثت السلطة الوطنية الفلسطينية مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية، إضافة إلى تحديات النشأة ومدى توفر التمويل، وتحديات الآثار الناجمة عن الاتفاقيات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل والتي تضمنت آليات وشروط تعزز استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل.

لذلك خاضت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ إنشائها عام 1994 حرباً ضروساً مع الاحتلال للوصول إلى بناء مؤسسات تنموية وبنية اقتصادية تشكل قاعدة ملائمة وقوية للدولة الفلسطينية. خلال هذه الفترة بدا واضحاً أن سلطات الاحتلال تمارس منهجية شاملة وواضحة للحد من تطلعات السلطة وإفراغ كافة جهودها من مضمونها. في نفس الوقت استمرت السلطة في ممارسة منهجية شاملة للبناء، ورغم حمى الصراع التي نشأت بين المنهجين، منهج البناء (السلطة) ومنهج التدمير (الاحتلال)، ورغم نجاح الاحتلال في تقويض العديد من إنجازات السلطة التنموية، إلا أن الاتجاه العام الذي شكل هذه الجهود والإنجازات كان اتجاه الاستمرار نحو بناء المؤسسات واستكمال الإصلاحات، وقد أشاد صندوق النقد الدولي الذي يراقب أنشطة السلطة ويدعمها بالخبرات بهذه الإنجازات قائلاً: "حققت السلطة الفلسطينية إصلاحات واسعة النطاق في نظام الإدارة العامة المطبق لديها،

ويتسم النظام حالياً بجاهزيته لدعم وظائف الدولة، ويمثل نموذجاً رئيسياً تحتذي به البلدان النامية التي تحتاج إلى إصلاحات في نظام الإدارة المالية"[1].

وهناك العديد من الإنجازات الأخرى والتي استطاع الاحتلال تقويضها وإضعافها، فالسلطة عملت طوال هذه الفترة وهي تواجه عقبتين رئيسيتين، هما:

1- اتفاق باريس الاقتصادي، الذي يمثل الإطار المرجعي والمنظم للاقتصاد والعلاقات الاقتصادية للسلطة، خاصة مع إسرائيل، والذي لم يوفر للسلطة صلاحيات كافية لصياغة السياسات الاقتصادية والتنموية الملائمة والداعمة لبناء مؤسسات الدولة، بل ورسخ الآليات التي تكفل استمرار حالة التبعية مع الاحتلال الإسرائيلي.

2- منهجية الحصار الشامل التي مارستها إسرائيل تجاه الأراضي الفلسطينية وهي تشمل كافة الإجراءات والتدابير الأمنية والسياسية والاقتصادية التي اتخذتها إسرائيل بدوافع وذرائع متنوعة وعلى رأسها الأمنية. حيث شملت هذه الإجراءات الإسرائيلية المستمرة، إغلاق المعابر، إقامة الحواجز، بناء جدار الفصل العنصري، الحصار الشامل على غزة، الاستيطان، السيطرة على الموارد الفلسطينية ونهبها (الأرض والمياه)، منع السلطة من استغلال موارد مهمة مثل استخراج الغاز من شواطئ غزة والبوتاس من البحر الميت وزراعة الأغوار واستغلالها، العدوان العسكري، حجز إيرادات المقاصة التي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة والتي تشكل حوالي 55% من الإيرادات العامة للسلطة، تدمير البنى التحتية، حظر الأنشطة الاقتصادية في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، إنشاء منطقة عازلة داخل أراضي قطاع غزة وعلى امتداد الحدود مع إسرائيل، منع الصيادين من تجاوز مسافة 3 ميل فقط للصيد، وغير ذلك من الممارسات المقصودة تجاه الأراضي الفلسطينية.

من نافلة القول، أن السلطة الفلسطينية تتحمل جزءاً من المسؤولية نتيجة عدم استغلالها لمواردها (بما فيها المساعدات) استغلالاً أمثلاً بسبب تأخر البدء بالإصلاحات المطلوبة، الأمر الذي أضفى مزيداً من الصعوبة لتنفيذ برامج الإصلاح نتيجة ترسخ ومأسسة بعض أوجه الفساد وآلياته.

ستركز هذه الدراسة على التحديات الاقتصادية التي تواجه التنمية في فلسطين، باعتبار أن التحدي السياسي هو الذي يغلف معظم هذه التحديات، كذلك فان استعراضنا المفصل حول التبعية يمثل توضيحا للتحدي السياسي.

أولا- التحدي الرئيسي: التبعية وآلياتها

تمثل التبعية الاقتصادية لإسرائيل التحدي الرئيسي للوصول إلى اقتصاد فلسطيني مستق. وتتبدى ملامح التبعية ومؤشراتها في كل مفاصل الاقتصاد الفلسطيني، بدءاً بقطاع التجارة الخارجية، ومروراً باستخدام العملة الإسرائيلية، والالتزام بالنظام الجمركي الإسرائيلي، والاعتماد على إسرائيل لتوفير الخدمات العامة الإستراتيجية (كهرباء ومياه) وانتهاءً بسوق العمل.

وخطورة التبعية تأتي من تجذرها وعمقها في البنية الاقتصادية الفلسطينية بعد عقود طويلة من الاحتلال وسياساته، التي استمرت بعد إنشاء السلطة الفلسطينية من خلال اتفاق باريس الاقتصادي، كما أشرنا.

لقد ترتب على ذلك، أن أصبحت هذه العلاقة (علاقة التبعية/السيطرة) نظاماً له مكوناته، وأدواته وآلياته، بل ومؤسساته. إن الموافقة على اتفاق باريس بقيوده المعروفة هو الذي عطل قدرة السلطة على التخلص من هذه التبعية وآلياتها، ومن الواضح أنها تطورت.

فإذا وضعنا الممارسات الإسرائيلية، سالفة الذكر، تجاه الاقتصاد الفلسطيني في إطار آليات التبعية وأدواتها، يصبح واضحاً أن هذه المنظومة هي التي أدت إلى ضعف الأداء الاقتصادي الفلسطيني وتدهور قطاعاته الإنتاجية، وترسخ العجز التجاري والمالي، خاصة منذ نهاية عام 2000 الذي شهد بداية موجة جديدة وقاسية من الإجراءات الإسرائيلية المتتالية حتى تاريخه. لذلك فإن استعراضاً ولو موجزاً لطبيعة هذه التداعيات/التحديات الناجمة عن منظومة التبعية والممارسات الإسرائيلية، يصبح ضرورياً من أجل صياغة أهداف الدولة التنموية بما ينسجم مع التوجه نحو علاج هذه المشاكل والتحديات.

ولابد من التأكيد مرة أخرى، قبل استعراض التحديات، أن جميع هذه التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني مرتبطة بالاحتلال أكثر من ارتباطها بالسياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية التي هي سياسات محدودة النطاق بطبيعتها.

ثانيا- التحديات القطاعية الرئيسية:

1- تآكل القاعدة الإنتاجية

يعاني الاقتصاد الفلسطيني بعد سنوات من الممارسات الإسرائيلية المحكمة، من تآكل قاعدته الإنتاجية، أي تراجع وضعف القطاعات الإنتاجية وقدرتها على التراكم الرأسمالي وزيادة الإنتاجية ومن ثم توفير فرص عمل، وتعتبر هذه التبعية من أبرز جوانب الضعف الهيكلي للاقتصاد. وتشير دراسة للأنكتاد أن "الاقتصاد الفلسطيني يعمل الآن بأقل كثيراً من ثلثي رأس المال المادي (القاعدة الإنتاجية) مقارنة بعام 1998"[2].

وتتمثل مؤشرات هذا التآكل في القاعدة الإنتاجية في تراجع نصيب القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) في الناتج المحلي، حيث تراجع نصيب الزراعة في الناتج المحلي من 12% إلى 5% فقط، في حين هبط نصيب الصناعة من 20% إلى 15% خلال الفترة 1995-2013. وقد ارتفع في الوقت ذاته نصيب قطاع الخدمات من 67% إلى 83%[3]. هذا إضافة إلى تدمير البنية التحتية المادية والممتلكات الخاصة والعامة في الاقتصاد وقد قدرت الأنكتاد خسائر هذا التدمير بنحو 3.3 مليار دولار أي ما يعادل 30% من رأس المال المادي قبل عام 2000[4]. وفي ظل هذه الظروف لم تُتح للاستثمار الخاص فرصة التعافي لإحياء واستبدال القاعدة الإنتاجية المتآكلة فما زالت العقبات تعترض طريق القطاع الخاص بسبب سنوات ممتدة من القيود على حركة التنقل والحصار والوصول المحدود للغاية إلى الأسواق الخارجية للتصدير واستيراد مستلزمات الإنتاج وتقلص رأس المال وقواعد الموارد الطبيعية. ومن الطبيعي والحال كذلك أن يشهد معدل الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي انخفاضاً ملحوظاً إذ لم يتجاوز هذا المعدل 11%

من الناتج المحلي في المتوسط خلال الفترة (2008-2012)، وفقاً لإحصاءات تقرير سلطة النقد الفلسطينية 2012.

لقد شكلت منظومة الإجراءات الإسرائيلية آليات دائمة تستنزف بصورة منهجية القاعدة الإنتاجية المتآكلة أصلاً، وقد ساعد على هذا الاستنزاف أن الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية السلطة لم تتوفر له الفرصة لتطوير قاعدته الإنتاجية التي تتسم بالضعف والتجزئة وقلة التناسق فيما بين القطاعات، وهي مؤلفة أساساً من وحدات إنتاج وتسويق صغيرة الحجم، الأمر الذي زاد من هشاشة هذه القاعدة وجعلها غير قادرة على الصمود ومقاومة الضغوط الخارجية.

2- تشوهات سوق العمل

يعاني سوق العمل من عجز مزمن في توفير فرص عمل كافية لتغطية النمو المتزايد في حجم الأيدي العاملة سنوياً، تمثل الفجوة بين الطلب على القوى العاملة والعرض منها، أحد أهم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني، ويرتبط هذا الاختلال، بالتشوهات والاختلالات الأخرى التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني وخاصة ما سبق استعراضه من تآكل القدرة الإنتاجية للاقتصاد. ويعاني سوق العمل بصفة خاصة من سياسة الإغلاق التي تنتهجها إسرائيل فضلاً عن تاريخ طويل من الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلية، والبنود المتعلقة بالعمالة في اتفاق باريس الاقتصادي، وعدم وجود فرص عمل منتجة مستديمة خاصة تلك المرتبطة بالقطاع الخاص.

لقد أدى ذلك إلى تشويه وتجزئة سوق العمل، وارتفعت معدلات البطالة، وزادت حالات التشغيل الناقص وانخفضت إنتاجية العامل، هذا بالإضافة إلى تواضع مستوى الأجور في السوق المحلية واتجاه معدلات الأجور الحقيقية إلى الانخفاض، ناهيك عن التفاوت الواضح في الأجور في سوق العمل المحلي وسوق العمل الإسرائيلي، حيث تتمتع الأيدي العاملة في إسرائيل بأجر أعلى نسبياً منه في السوق المحلي، الأمر الذي لم يؤد فقط إلى خفض تنافسية أرباب العمل المحليين من خلال تشويه هيكل الأجور في الاقتصاد الفلسطيني، ولكنه أفضى كذلك إلى

زيادة الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي وإلى جعل سوق العمل والاقتصاد برمته عرضة للتأثر بالتقلبات التي يشهدها الاقتصاد الإسرائيلي[5].

ورغم أن ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى 24% عام2013 وإلى 34% في قطاع غزة، يمثل خطراً حقيقياً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، فإن استمرار ارتفاع هذه المعدلات إلى فترات طويلة سيترك آثاره السلبية، حيث يزيد منً التكاليف الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأمد، لأن فقد مهارات العمال على نطاق واسع لن يدفع بالبعض إلى البطالة فحسب، بل سيجعلهم غير صالحين للعمل أصلاً.

ولا يعطي معدل البطالة، المرتفع جداً، صورة كاملة لسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأسباب أخرى كانخفاض الأجور الحقيقية، وتدني إنتاجية اليد العاملة، وارتفاع معدلات الإعالة، وطول فترات البطالة التي تضاعفت بين عام 2000 وعام 2013 لتبلغ 12 شهراً، وانخفاض معدلات المشاركة الذي وصل إلى أقل من 44% عام 2013[6].

ومع تدني مستوى المشاركة في القوى العاملة، وارتفاع معدلات البطالة ومدة استمرارها، فإن الكثير من الفلسطينيين ممن هم في سن العمل لا تتوافر لهم الفرصة لتطوير مهاراتهم وهم قائمون على رأس العمل. وعلاوة على ذلك، فإن تركز القوى العاملة في مؤسسات صغيرة متخصصة في التجارة والخدمات لا يشكل بيئة مواتية لتطوير المهارات التي تجعل العاملين الفلسطينيين منافسين في الاقتصاد العالمي.

لقد عمل النمو في القطاع العام على دعم عملية استحداث الفرص الوظيفية، ولكن هذا النمو لا يشكل حلاً مستداماً على المد بين المتوسط والطويل. إن التبعات التي تبعث على القلق لهذه الظاهرة تتمثل في إمكانية خسارة القوى العاملة الفلسطينية قابلتها للتشغيل والعمل على المدى الطويل. وبالإضافة إلى التبعات الاقتصادية، فإن تطاول فترة البطالة، ولا سيما في أوساط الشباب (تشمل البطالة في صفوف الشباب شاباً من أصل اثنين في غزة) تميل إلى إضعاف

التماسك الاجتماعي، إضافة إلى ما يتبعه ذلك من ضرر طويل الأجل لرأس المال البشري، حيث تكون إعادة بناء المهارات المفقودة أمراً مكلفاً[7].

تمثل تشوهات سوق العمل أحد أهم الاختلالات الهيكلية وهي بلا شك مرتبطة بما سبقها من تآكل للقاعدة الإنتاجية، فغالباً ما يرتبط خلق فرص العمل بشكل وثيق بنمو الإنتاج وتكوين رأس المال الثابت، وهذا يعني أن فجوة الطلب والعرض في سوق العمل ترجع في المقام الأول إلى ظروف الاقتصاد الكلي غير المواتية التي تحول دون زيادة حجم الاستثمارات ونمو الإنتاجية، كما أشرنا مسبقاً.

3- عجز الميزان التجاري

سجل قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني طوال الفترة 1995-2013 عجزاً مستمراً ومتواصلاً في الميزان التجاري وصل عام 2013 إلى 5414.4 مليون دولار أو ما نسبته 72% من الناتج المحلي الإجمالي. يمكن النظر إلى ذلك فنياً، كنتيجة لنمو كل من الصادرات والواردات بنسب متفاوتة، حيث لا تغطي الصادرات أكثر من 20% من الواردات، وتبلغ نسبتها من الناتج المحلي 12.2%، بينما تبلغ نسبة الواردات من الناتج المحلي 60%[8]. إلا أن العجز التجاري يعتبر عجزاً هيكلياً وهو مرتبط بشكل مباشر بتآكل قاعدة الإنتاج، وضعف القدرة التنافسية نتيجة ذلك. ويأتي هذا في سياق الآثار الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية التي أدت كما أشار تقرير للأنكتاد، إلى سوء تخصيص عوامل الإنتاج بين القطاعات أو الشركات مما أثر على الأنماط الطبيعية للتجارة والتراكم. ولم تعد الميزة النسبية هي التي تحدد أنماط التجارة، بل القيود التي يفرضها الاحتلال[9].

إن العامل الأهم في التأثير على نمط التجارة الفلسطينية والذي يقف وراء هذه الآثار السلبية للتجارة وتداعياتها، يتمثل في القيود التي يفرضها اتفاق باريس والتي من خلاله تم إلزام الجانب الفلسطيني بالعمل وفقاً للنظام الجمركي الإسرائيلي وفي إطار سياسته التجارية التي تلائم بنيته الاقتصادية وأهدافها، وتتعارض بالضرورة مع الأهداف والمصالح الفلسطينية.

لقد عزز النظام التجاري القائم التبعية القسرية للاقتصاد الإسرائيلي، فقد أصبحت إسرائيل السوق الخارجية الوحيد للصادرات والواردات الفلسطينية نتيجة القيود المفروضة على الجانب الفلسطيني وارتفاع تكاليف التجارة مع باقي العالم. وهذا من شأنه أن يبقى على التركيز طويل الأمد للتجارة الفلسطينية مع إسرائيل والتي تشكل مصدر معظم القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني. لقد استمرت هذه التبعية الهيكلية عام 2012 حيث استأثرت إسرائيل بنسبة 70% من الواردات، وفقاً لتقرير سلطة النقد السابق، واستوعبت أكثر من 80% من صادراتها، ما خلف عجزاً في ميزان التجارة الثنائية قيمته 3.7 مليار دولار، أي ما يعادل 77% من مجموع العجز التجاري الفلسطيني و37% من الناتج المحلي الإجمالي*.

إن العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل، بناء على الصورة السابقة، وبالاقتران بالإجراءات الإسرائيلية الأخرى التي أضعفت القطاعات الإنتاجية، هي علاقة غير عادلة وملتوية وستبقى السبب الرئيسي لاستمرار العجز التجاري طالما لم تتغير هذه العلاقة في إطار تعاون اقتصادي غير تمييزي وفقاً للمعايير التجارية العالمية ومصالح الطرفين.

4- عجز الموازنة

يعاني الوضع المالي الفلسطيني من اختلال آخر، يأتي في سياق الاختلالات والتشوهات سابقة الذكر. أفضى ذلك إلى وجود العديد من مؤشرات الضعف وعدم الاستقرار المالي وعلى رأسها عجز الموازنة الذي يتمثل في قصور إيرادات السلطة عن تغطية نفقاتها المتزايدة، ورغم أن نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي وفقاً لتقرير سلطة النقد 2013، قد انخفض من 24.2% سنة 2009 إلى 12% سنة 2013، إلا أن ذلك جاء نتيجة إجراءات تقشفية في النفقات، وزيادة في بعض أنواع الإيرادات، ولم يأت في سياق إصلاح جذري للمشكلة، ومن ثم فإن عجز الموازنة ما زال يشكل أزمة هيكلية مزمنة مرتبطة بمصدرين رئيسيين[10]:

الأول: متعلق بالإيرادات والنفقات:

قصور الإيرادات عن تغطية النفقات وعدم القدرة على تطويرها، وانخفاض مستواها بسبب ضعف الأنشطة الاقتصادية، وهشاشة القطاع الخاص، وتدني الإنتاج الذي لم يصل إلى مستوى إمكاناته المتاحة. أضف إلى ذلك اعتماد الإيرادات بشكل مفرط على إيرادات المقاصة وبنسبة وصلت في بعض السنوات إلى 67%، وهو أمر طبيعي في الأحوال العادية، إذ أن الضرائب غير المباشرة هي الأساس في تمويل الموازنات في الدول النامية نتيجة انخفاض مستوى الدخول والاستثمارات، الأمر الذي يؤثر في قدرة الدولة على زيادة الضرائب المباشرة وخاصة ضريبة الدخل التي لم تتجاوز 5-6% من حجم الإيرادات في فلسطين.

لكن هذه النسبة الكبيرة لإيرادات المقاصة تشكل تحدياً نتيجة ارتباطها بإسرائيل، كما سيأتي عند الحديث عن البند الثاني.

الوجه الآخر لمصدر الأزمة الأول هو النفقات العامة، وهي تتزايد بتأثير ارتفاع بند الأجور والرواتب التي تصل إلى حوالي 55% من إجمالي النفقات الجارية، بينما لا تتعدى 30% في الدول المشابهة والمجاورة. من جانب آخر يمثل ضآلة حصة النفقات التطويرية أحد أوجه المشكلة إذ لا تتجاوز نسبتها من الناتج2.1% سنة 2012 بعد أن كانت 3.4% سنة 2008، ووصلت حصتها عام 2013 من النفقات العامة إلى 5.1% فقط (تقرير سلطة النقد 2013).

الثاني: يتعلق بالجانب الإسرائيلي واتفاق باريس، ويبرز ذلك في عدة أوجه:

- تمثل سيطرة إسرائيل على الإيرادات الضريبية وإيرادات التخليص الجمركية (إيرادات المقاصة) تقديراً وتحصيلاً نيابة عن السلطة حسب اتفاق باريس، أهم الأسباب التي عملت على مضاعفة الأزمة المالية وتراكمها وإضعاف قدرة السلطة على تنفيذ برامج الإصلاح المالية التي وضعتها. وأحد أوجه المشكلة أن إسرائيل تتحكم في هذه الإيرادات وتمنع تحويلها في موعدها حسب الاتفاق لاعتبارات سياسية، وقد قامت فعلاً بحجز هذه الإيرادات عدة مرات خلال الفترة 1996-2011[11]. والجانب الآخر من المشكلة يكمن في عدم دقتها وشموليتها

لكافة أنواع الضرائب المستحقة، الأمر الذي يترتب عليه تسرب نسبة مهمة من الإيرادات إلى إسرائيل، وهو ما سنفصله في الفقرة التالية.

– إن الآلية المتفق عليها في اتفاق باريس لتحصيل الإيرادات الجمركية بأنواعها، قد أدت إلى تسرب العديد من الإيرادات مثل تلك الناشئة عن الضرائب المفروضة على السلع المستوردة أو المهربة من إسرائيل، وقدرت الأنكتاد في تقريرها الأخير عن الاقتصاد الفلسطيني[12]، حجم التسرب في الإيرادات المباشرة وغير المباشرة في المتوسط 115 مليون دولار سنوياً، ويبلغ حجم التسرب الناجم عن التهريب في المتوسط 190 مليون دولار سنوياً. إضافة إلى التسرب الضريبي الناجم عن العمالة والإنتاج والتلاعب في أسعار فواتير الواردات. والخسائر الناجمة عن فقدان إيرادات سك العملة نتيجة استخدام الشيكل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والتي تقدر بحوالي 0.3 إلى 4.2% من الدخل القومي الإجمالي.

ما يثير القلق في الأزمة الحالية هو اعتماد السلطة في تمويل عجز موازنتها على المنح والمساعدات الخارجية، حيث غطت هذه المساعدات 92% من العجز في المتوسط خلال السنوات الأربع الأخيرة 2009–2008. وما يعزز من هذا القلق أن حجم المساعدات الخارجية في تناقص مستمر ويوجه معظمه لدعم الموازنة الجارية، فقد انخفضت نسبة المنح والمساعدات من الناتج المحلي الاسمي من 31.7% سنة 2008 إلى 9.1% سنة 2012 وفقاً لتقرير سلطة النقد 2012. الأمر الذي يشير إلى صعوبة استدامة المنح والمساعدات وتناقصها وما يترتب على ذلك من لجوء السلطة للاستدانة من الجهاز المصرفي وعجزها عن تسديد التزاماتها للقطاع الخاص ما يعني زيادة المتأخرات وتراكمها.

5– الدين العام والمتأخرات

واصل الدين العام ارتفاعه خلال الفترة 2008–2012، إذا ارتفع من 1736 مليون دولار إلى 2483 مليون دولار، وانخفض قليلا عام 2013 ليبلغ 2376 مليون دولار. وبنسبة 37% خلال الخمس سنوات الأخيرة فقط، ويأتي ذلك متزامناً مع انخفاض حجم المنح والمساعدات ومن ثم لجوء السلطة إلى الاقتراض

من الجهاز المصرفي لذلك تُعزى معظم الزيادة في إجمالي الدين العام إلى الدين المحلي الذي زاد من 649 مليون دولار عام 2008 إلى 1385 دولار عام 2012 وبنسبة 113.4%، وبلغت بذلك نسبة الدين العام الداخلي عام 2012 55.8% بعد أن كانت 25.7% عام 2007. ورغم انخفاضه عام 2013 الى 1268، وبنسبة 8%، إلا أن كافة المؤشرات المذكورة تبقى مرتفعة.

على صعيد آخر تزايد حجم المتأخرات على السلطة الفلسطينية وهي الالتزامات التي لم تستطع أن تدفعها السلطة وتقسم ما بين متأخرات تحت بند الأجور والرواتب وبنسبة 22.4% من حجم المتأخرات الإجمالي عام 2013، ومتأخرات غير الأجور (وتشمل القطاع الخاص، والموردين، ومساهمة الحكومة في صندوق التأمين والمعاشات) حيث وصل حجمها إلى 1221 مليون دولار من الحجم الكلي للمتأخرات الذي وصل إلى 1693 مليون دولار سنة 2013 وبنسبة 72%.

ويترتب على ارتفاع حجم الدين العام وخاصة المحلي التزامات لخدمة هذا الدين، إذ بلغت خدمة الدين العام 2013 نحو 14.3% من الإيرادات العامة بدون المنح، وحوالي 42.6% من الإيرادات المحلية. ويمثل هذا المبلغ استنزاف مستمر للإيرادات المحلية لصالح خدمة الدين العام، إذ دفعت الحكومة 363.1 مليون دولار كخدمة لدينها العام خلال 2013 (الفائدة والأقساط)، منها 68.3 مليون فوائد (معظمها للدين الداخلي 61.8 مليون دولار) والباقي للأقساط المستحقة[13]. والصعوبات المتوقعة أن السلطة قد لا تستطيع تسديد التزاماتها خاصة للقطاع الخاص، وهذا ما حصل عام 2011 حيث لم تستطع تسديد أصل الدين الداخلي المستحق والبالغ نحو 157 مليون دولار[14]، وعندما تعجز السلطة عن سداد التزاماتها للمصارف والقطاع الخاص، في إطار أزمتها المالية التي تعني عدم قدرتها أيضاً على دفع أجور الموظفين، فإنها في الغالب ستكون غير قادرة على الحصول على تسهيلات ائتمانية إضافية لتلبية احتياجاتها التجارية والاستهلاكية، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء حلقة مفرغة سلبية بين القطاع المصرفي والقطاع الخاص والاقتصاد.

6- التغيرات الهيكلية

تُعبر التغيرات الهيكلية عن عملية اختلال في التوازن الاقتصادي، وتشير إلى تغيرات في البنية الاقتصادية على صعيد الوزن النسبي للقطاعات المشاركة في الناتج المحلي أو في علاقاتها الفنية. وقد تبدو التغيرات الهيكلية إيجابية، ويفترض أن تكون كذلك غالباً، حينما تمثل تحولاً هيكلياً يعزز فرص النمو الاقتصادي واستدامتها، فمثلاً ينظر إلى التحول الهيكلي المتمثل في عملية الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الحديث، كأحد أهم أشكال التحولات التي تضم غالباً تغيرات في أهم الوظائف الاقتصادية مثل ارتفاع الطاقة التراكمية للاقتصاد (رأس المال والمهارات)، وتحول في استخدام الموارد وتغير في نمط توزيع الدخل إلى آخره. لكن الحديث عن التحولات الهيكلية (التغيرات الهيكلية) في الاقتصاد الفلسطيني يشير إلى تغيرات سلبية في الهيكل الاقتصادي نتيجة مجمل التحديات التي استعرضناها مسبقاً.

- وأهم المؤشرات التي تعكس هذه التغيرات ما طرأ على مساهمة القطاعات الإنتاجية (الزراعي والصناعي) في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-2013، وقد أشرنا عند الحديث عن تآكل القاعدة الإنتاجية أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي قد انخفضت من 12% إلى 4.1% فقد خلال الفترة المذكورة، وكذلك انخفضت نسبة مساهمة القطاع الصناعي من 20% إلى 15%. وتراجعت كذلك حصة القطاع الصناعي في استيعاب العمالة، بينما تضاعفت العمالة في القطاع الزراعي وانخفضت الإنتاجية الزراعية إلى النصف[15]. وأدى ذلك إلى تدهور قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التصدير فصادرات السلع والخدمات لا تزيد على 14% من الناتج المحلي الإجمالي وهي من أقل النسب في العالم مقارنة بالاقتصاديات الصغيرة.

- إن زيادة معدلات النمو في قطاعات التوزيع والخدمات عن معدلات النمو في قطاعات الإنتاج السلعي، يمثل احد أوجه الاختلال الهيكلي في الناتج. فقد نمت قطاعات الإنتاج السلعي خلال السنوات الفترة (2010-2012) بمعدل متوسط 11%، بينما نمت قطاعات التوزيع والخدمات لنفس الفترة بمعدل 18% كمتوسط.

إن اتساع قطاع الخدمات، بدلالة معدلات النمو، كما أوضحنا، او كنسبة من الناتج المحلي (62%)، دون توفر جهاز إنتاجي متطور ومرن، يؤدي غالبا، الى توليد دخول نقدية أو إضافية يعجز الجهاز الإنتاجي الداخلي عن ملاحقة احتياجاتها لقصور طاقته الإنتاجية أو انخفاض الاستثمارات، أو ضعف الإنتاجية، مما يهيئ المناخ لنمو ضغوط تضخمية تؤثر سلبا على مستويات المعيشة، وما يترتب على ذلك من تداعيات اقتصادية واجتماعية.

– ومن مؤشرات التغيرات الهيكلية ما طرأ على قدرة القطاع الخاص من تراجع في توفير فرص العمل وتزايد الاعتماد على القطاع العام في تطور غير صحي في نماذج التنمية الحديثة، إذ زادت نسبة العاملين في القطاع العام من 12% عام 1995 إلى نحو 23% عام 2013، وهي ترتفع في قطاع غزة لتصل إلى 39%. ولا تشير هذه الزيادات إلى زيادة في استثمارات القطاع الحكومي أو إنتاجيته بقدر ما تشير إلى أن هذا القطاع أصبح الملاذ الأخير لتوفير فرص عمل بعد التراجع الخطير في دور القطاع الخاص وقدرته على توفير فرص العمل نتيجة مجمل القيود التي يخضع لها منذ عام 2000، وما يترتب على ذلك من انخفاض في حجم استثماراته، واستمرار اعتماده على مؤسسات صغيرة وبالغة الصغر، إذ أن معظم مؤسسات الأعمال تشغل أربعة عمال فأقل.

– هذه التغيرات الهيكلية لم تتم في فراغ، بمعنى أنها قد سحبت معها قطاعات أخرى مثل القطاع الخاص والمالية العامة، إذ يترتب على التغيرات الهيكلية الرئيسية غالباً تغيرات أخرى بفعل أن هذه التغيرات تكون قد تمت في قاعدة الاقتصاد وأساسه.

– إن التغيرات الهيكلية تحتاج عادة إلى عقد أو أكثر من الزمن، وهي تتم في بيئة تمتلك القدرة على التأثير القوى لإحداث تغيرات سنوية تتراكم تدريجياً لتشكل في النهاية مجمل التغيرات الهيكلية، وهي في الحالة الفلسطينية لا تخرج عن إطار منهجية الحصار الشامل الذي تمارسه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية من خلال آليات عسكرية وأمنية واقتصادية، والأخيرة تتمثل في اتفاق باريس الذي أسس

لعلاقات اقتصادية غير كفء ومحابية وغير عادلة، وقد أضرت بشكل جوهري بالمصالح الفلسطينية.

ثالثا- تحديات أخرى:

1. قصور المساعدات الخارجية

منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو، يشكل التمويل المقدم من الجهات المانحة المصدر الرئيسي للإيرادات الفلسطينية التي تستهدف تعزيز تنمية اقتصاد فلسطيني، ألا أن العديد من الانتقادات وجهت إلى هذه المنح والمساعدات سواء على صعيد انخفاض حجمها المستمر، أو على صعيد الفرق بين التعهد بتقديم المساعدات والمدفوع منها، أو فيما يتعلق بتوجيه نسب كبيرة من المساعدات لأغراض الإغاثة والحالات الطارئة بصورة متزايدة، وخاصة في أعقاب الانتفاضة الثانية منذ عام 2000، ويأتي ذلك في جزء منه كاستجابة لتفاقم الكارثة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن ناحية أخرى، إشارة إلى عدم قدرة الجهات المانحة على تنفيذ مشروعات إنمائية أثناء الصراع المتزايد. وفي هذا السياق دأبت منظمة الأنكتاد على تقييم اتجاهات المساعدات وسياسات المانحين، وقد استعرض أحد تقارير الأنكتاد في عدة مواضع منه العديد من النقاط الهامة في إطار هذا التقييم نوجزها فيما يلي نظراً لأهميتها[16]:

- ينتج عن مشاركة الجهات المانحة في عملية الإصلاح والبناء المؤسسي الفلسطيني، بالإضافة إلى شروط المساعدات التي تفرضها وإطار العمل السياسي الحالي لاتفاق باريس، انكماش مجال التحرك المتاح للسلطة الفلسطينية على صعيد السياسات، فمن ناحية تصاغ السياسات الفلسطينية في إطار ما تطرحه وتوافق عليه الجهات المانحة، وتُعد من الناحية الأخرى بمثابة مجرد استجابة للشروط العديدة (والمتناقضة أحياناً) للمساعدات التي تقدمها هذه الجهات. وقد أدت هذه القيود ليس فقط إلى الحد من قدرة المؤسسات الفلسطينية على الاستجابة لاحتياجات الاقتصاد الفلسطيني، ولكن أيضاً إلى خلق انقسامات داخل المؤسسات والوزارات الفلسطينية.

– يتمثل أحد مدلولات الدور الهام الذي تلعبه الجهات المانحة في صياغة السياسة الاقتصادية الفلسطينية في التغير الذي حدث لاحقاً في طبيعة العلاقات والهياكل الاقتصادية. فواقع الصراع والإغلاق قد أعاق الأنشطة التجارية الفلسطينية من ناحية، ورفع مستويات المساعدات الأجنبية التي تدفقت على الاقتصاد من ناحية أخرى. وما لحق ذلك من الاعتماد على المساعدات كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية يعني أن مستويات التشغيل لم تعد تعكس الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بل مدى اهتمام الجهات المانحة بخطط توليد التشغيل. وأدى تركيز السلطة والجهات المانحة على الاحتياجات المشروعة للحالات الطارئة والإغاثة إلى سحب الاهتمام من القطاعات كثيفة التشغيل والمنتجة مثل الزراعة والصناعة.

– وهذا يقودنا إلى سياسة الدول المانحة تجاه القطاعات الإنتاجية، التي أهملت تماماً في موازنات المنح والمساعدات وفي الموازنات والخطط الفلسطينية بفعل تأثير سياسات الدول المانحة، وخاصة القطاع الزراعي الذي تعاملت على أنه قطاع ضعيف وبالتالي فرصته في الحصول على التمويل ضعيفة، وإن كان هذا التوجه تشوبه أبعاد سياسية متأثرة بالصراع وممالئة لإسرائيل.

– إن رؤية وأجندة وشروط الجهات المانحة تثقل كاهل القدرات المؤسسية والاقتصادية الفلسطينية الضعيفة بالفعل، وبالتالي تقيد نطاق إعداد إستراتيجية وسياسات التنمية الوطنية. وقد انعكس هذا في التحول التدريجي مع مرور الوقت في صياغة وأهداف ومكونات الخطط الإنمائية الفلسطينية، لتتماشى بصورة أكثر مع أولويات الجهات المانحة. ويمكن الاستدلال على ذلك بمقارنة أهداف الخطة الإنمائية متوسطة المدى للفترة 2005–2007 بخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للفترة 2008–2010. فالأولى تمنح الأولوية لخفض الفقر وتتبنى منهجاً إنمائيا بالنسبة لعمليات الإغاثة والتعمير، وتدعو إلى توزيع المعونة وفقاً للأولويات الوطنية، وتركز بصفة أساسية على تنسيق الجهود الإنمائية للمشروعات. وتقسم الأولويات إلى "أولويات قصيرة الأجل" تشمل التركيز على الزراعة والقطاعات الأخرى التي تخدم الاستهلاك المحلي، وعلى خلق الوظائف وتعزيز الصادرات، و"أولويات طويلة الأجل" مثل تحقيق الاندماج الإقليمي وتنفيذ سياسة تجارية مستقلة.

أما خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للفترة 2008–2010 فقد انتهجت، خلافاً لذلك، رؤية تقليدية أكثر بشأن الإصلاح في مجال التجارة، فتناولت التجارة الفلسطينية وكأن اقتصاد الأرض المحتلة يعاني فقط من التدخل الحكومي الزائد وتشوهات السوق، وتؤكد على تحرير التجارة كأحد محركات النمو، وتعتبر وجود قطاع نظام تجاري يتوافق مع منظمة التجارة العالمية أهم عنصر في التأكيد على القدرة التصديرية والتنافسية للاقتصاد، كما تؤكد بصفة أساسية على تعريفة جمركية منخفضة وعلى البناء والإصلاح المؤسسي.

– أثرت أجندة الجهات المانحة منذ التوقيع على اتفاق أوسلو على التجارة والسياسة التجارية الفلسطينية، كما أثرت على العلاقة بين التجارة والتشغيل والفقر في الأراضي الفلسطينية، وتزامنت فترة تدخل الجهات المانحة في الأرض الفلسطينية المحتلة مع ظهور أجندة المساعدات لأجل التجارة على المستوى الإقليمي والعالمي. وقد تم اعتماد هذا التوجه في الأرض الفلسطينية بصورة حماسية، وإن كانت درجة تطبيقه محدودة نظراً لأن العقبات الرئيسية أمام التجارة هي من خارج فلسطين، وتكمن في القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية. ومن ثم فقد شوهد تحول بصورة أكبر، مؤخراً، في اهتمام الجهات المانحة من تقديم المعونات للتنمية إلى مساعدات للإصلاح والبناء المؤسسي. حيث يتم توجيه نسبة متزايدة من المعونة الأجنبية لبند "سياسة وتنظيم التجارة"، خاصة وأن احتدام الصراع منع الجهات المانحة من الاستثمارات في الأنشطة الإنمائية، والإنتاجية وتلك الخاصة بالبنية التحتية، وتهدف هذه المساعدات إلى تطويع قطاع التجارة والمؤسسات الفلسطينية وفقاً للمعايير الدولية، بدلاً من استهداف تلبية الاحتياجات الخاصة بقطاع التجارة الفلسطيني، والأهم تنويع نطاق التجارة والسوق الفلسطينية مما يمكن أن يسهم في إعادة بناء القاعدة الإنتاجية المتآكلة وخلق هيكل مستقل من خلال تقليل الاعتماد على إسرائيل.

إن تدخل الجهات المانحة في التجارة الفلسطينية لم يستهدف مباشرة خلق أساس قوي للتجارة الفلسطينية أو المساعدة على تنويع نطاق صادراتها، كما أنه لم يهدف إلى إزالة بعض العقبات الرئيسية أمام تدفق التجارة بين الأراضي الفلسطينية

المحتلة والعالم الخارجي، بل تُعد غالبية المشروعات المرتبطة بالتجارة، مجرد امتداد لسياسات الجهات المانحة للإصلاح في مجال الحوكمة. وإدراك هذا الواقع يجب أن يرشد صناعة السياسة التجارية الفلسطينية في المستقبل في الأراضي الفلسطينية.

2. ضعف المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة

كيف لمجتمع ما أن يحقق أهدافه وغاياته في الوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة ونصف سكانه لا يشاركون مشاركة فاعلة في هذه التنمية؟ إن واقع الحال في فلسطين يشير إلى مشاركة ضئيلة للمرأة في الاقتصاد بشكل عام وفي سوق العمل بشكل خاص، وكذلك في الحياة العامة. سواء قيس ذلك بالمعايير الدولية أو الإقليمية. وفي ذات الوقت تعتبر مشاركة المرأة في الاقتصاد غير الرسمي والعائلي غير مدفوع الأجر، وفي اقتصاد الرعاية مشاركة عالية. حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة 17.4% عام 2012، وذلك بعد ارتفاعها من معدل متدن يصل إلى 11% عام 1995[17].

إن هذا الضعف الخطير والكبير في معدل مشاركة المرأة اقتصادياً أدى عملياً إلى انخفاض معدل مشاركة القوى العاملة حيث يتراوح حول 43.6% وأدى إلى ارتفاع معدلات البطالة عموماً بسبب ارتفاعها بين النساء حيث وصلت إلى 33% من القوى العاملة النسائية. ويؤثر هذا الضعف في المشاركة الاقتصادية النسائية إلى زيادة معدلات الفقر أيضاً، لان تدني معدل المشاركة في قوة العمل تعتبر من العوامل المؤثرة في زيادة معدل عبء الإعالة(*) وهو من العوامل الرئيسية لزيادة معدلات الفقر.

على صعيد المشاركة في الحياة العامة، لم تزد نسبة تمثيل النساء في آخر انتخابات 2006 عن 12.9%، كما تراجعت المشاركة النسوية في الانتخابات المحلية التي أجريت خلال العام 2012 في الضفة الغربية، حيث تقدمت للمرة الأولى قوائم نسوية وبأجندات نسوية، لكنها منيت بخسارة قاسية. كما تراجع حضور المرأة في القوائم الحزبية والمستقلة على حد سواء[18]. أضف الى ذلك انخفاض تمثيل المرأة في المناصب الإدارية العليا في الدولة، فهناك فقط ستة نساء في منصب

وكيل وزارة من أصل 43، ونسبتهن لا تتجاوز 13% من إجمالي عدد القضاة (21 قاضية من أصل 154)، وهناك أربعة سفيرات فقط من أصل 92 سفيراً (4.3%)، وتمثل النساء 17% من عدد المحامين، 9.8% من عدد المدعين العامين. ولا يشارك من النساء كأعضاء في النقابات العمالية إلا ما نسبته 9.2%[19].

يمثل هذا الواقع المشوه لمشاركة المرأة جزءاً أساسياً في الخلل الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد سواء على صعيد السياسات أو القطاعات. ويبرز الخلل واضحاً في المؤشرات السابقة التي تؤكد عدم التكافؤ بين التقدم الذي أحرزته المرأة في فلسطين في مجال التعليم والصحة والتقدم الذي تحقق في سوق العمل والحياة العامة.

ويعزز هذا الخلل ارتباطه بالبنية الثقافية للمجتمع التي تنعكس على طريقة التعامل مع المرأة. فما زالت النساء في فلسطين هي الفئة الأكثر تعرضاً للعنف بأنواعه المختلفة، تبلغ نسبة النساء اللاتي تعرضن للعنف 52% في قطاع غزة (أي أن امرأة من كل اثنين تتعرض لأحد أشكال العنف الأسري)، مقابل حوالي 30% في الضفة. كما تتعرض 34.8% من النساء في القطاع للعنف الجسدي مقابل 17.4% في الضفة، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع تلك المسجلة إقليمياً وعالمياً[20].

لاشك أن ضعف الاقتصاد والتحديات التي تم استعراضها مسبقاً تؤثر بشكل مباشر في ضعف مشاركة المرأة، خاصة تركيبة سوق العمل وجموده، إضافة إلى بعض الجوانب الثقافية والمجتمعية التي تؤثر في طبيعة اختيارات المرأة أولاً بين أن تعمل أو لا تعمل، ثم في أي المجالات تعمل[21]، لذلك نجد أن النسبة الأكبر من النساء العاملات تتركز في قطاع الخدمات خاصة التعليم.

3. قطاع غزة: تداعيات الحصار والانقسام

لقد خضع قطاع غزة لأربعة أحداث جسيمة خلال الفترة 2007–2013 وهي الانقسام في 14 يونيو 2007 وما تبعه من حصار، ثم العدوان الإسرائيلي العسكري الأول 2008–2009 والعدوان الثاني في 2011. ورغم فداحة الخسائر

التي ترتبت على الحصار والعدوان العسكري المتكرر والتي شملت الخسائر البشرية والمادية والاقتصادية والبنى التحتية، إلا أن الخسائر الأفدح هي التي كانت نتيجة للانقسام الذي حدث على أثر سيطرة حماس على القطاع بالقوة المسلحة بعد تطور الخلافات والأحداث بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها الأمنية.

لقد طالت تداعيات الانقسام النظام السياسي الفلسطيني الذي لم يعد يسيطر على مؤسساته وامتداداته ومكوناته في القطاع، ووجد المجلس التشريعي الفلسطيني نفسه في حالة عجز عن أداء مهماته ودوره. واقتصر نشاط المؤسسات الفلسطينية التابعة للحكومة على المؤسسات الموجودة في الضفة الغربية.

لقد مثل الانقسام ضربة نوعية (فلسطينية المنشأ!!) للمشروع الوطني الفلسطيني الذي هو مشروع معركة الاستقلال الوطني، إذ أثَّر الانقسام "استراتيجياً بالسلب على ركيزتي المشروع الوطني الفلسطيني، المقاومة والتسوية السياسية"[22]. ومن ثم فقد ضعف الموقف الفلسطيني إقليمياً ودولياً، وأصبحت إسرائيل تثير قضية غياب الشريك الفلسطيني وأن السلطة لا تمثل كل الفلسطينيين باعتبار أنها لا تسيطر على قطاع غزة. الأخطر من ذلك، هو تقاطع حماس مع هذا الرأي، حيث أكدت في أكثر من مناسبة "عدم وجود مرجعية مؤسسية يحتكم إليها الطرفان، وتحدد أولويات المشروع الوطني وآليات اتخاذ القرار وشرعية تمثيل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج"[23]. وهذه التصريحات تنسجم غالباً، مع فلسفة حماس في التعامل مع القضية الفلسطينية، فهي بعد أكثر من ستة عقود من النضال والكفاح بكل أشكاله تريد أن تحدد أولويات المشروع الوطني(!)، وتشكك في شرعية منظمة التحرير ومدى تمثيلها للشعب الفلسطيني، لكي يتوافق الخطاب مع طبيعة توجهها كبديل لمنظمة التحرير وكصاحبه مشروع يختلف بالضرورة عن المشروع الوطني الفلسطيني.

لقد وصلت تداعيات الانقسام إلى النسيج الاجتماعي الفلسطيني بما فيها العلاقات الاجتماعية بين الأصدقاء وزملاء العمل والأقارب وحتى الأسرة. وأصبح مصطلح الانقسام مثقلاً بكل ما يعكس تجليات النمط الإداري والسياسي الذي انتهجته حماس في سلوكها مع القطاع. فقد قادت حماس حملات مستمرة غيرت

فيها الخطاب العام، والمفردات والمصطلحات، وطبيعة العلاقات وتشابكاتها، حتى الاعتقالات تغيرت أسبابها وآلياتها وأصبح التواصل بمحافظات فلسطينية جريمة تستدعي الحكم بالسجن على مرتكبها.

وقبل الحديث عن الوضع الاقتصادي الذي تشكل بفعل تداعيات الحصار والانقسام، لابد أن أؤكد على أن الانقسام ورغم كل ما استعرضناه من تداعيات، لم ينل من جوهر المشروع الوطني وخاصة الوضع الدولي والقانوني للقضية الفلسطينية، فلا ننسى أن في هذه السنوات الحالكة للانقسام انتزع الفلسطينيون اعترافاً بفلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة في نوفمبر 2012.

على الصعيد الاقتصادي، تأثر أداء القطاع الخاص والمواطنين من الانقسام والحصار معاً، فإذا كان الحصار قد حرم القطاع الخاص من توفر المواد الخام والقدرة على التصدير، وأدى إلى تدهور مستويات معيشة المواطن نتيجة عدم توفر السلع وارتفاع أسعارها، وتزايد معدلات البطالة والفقر، فإن الانقسام قد أضر بمصالح الطرفين، بل والأطراف جميعاً، نتيجة مجموعة كبيرة من الإجراءات التي تمس الأنشطة التجارية بشكل مباشر وخاصة طبيعة الجبايات الحالية التي تتم وأنواعها وآلياتها، وهو ما سنتعرض له بعد قليل.

رغم تخفيف الحصار منتصف 2010، إلا أن الظروف الإنسانية في قطاع غزة لا تزال خطيرة، ولا يزال الحصار المفروض منذ عام 2007 موجوداً على نطاق واسع، ولا تزال القيود المفروضة على المواد الخام المستوردة تعيق انتعاش القطاع الخاص وتحبط الاستثمارات العامة في البنى الأساسية المنصوص عليها في الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار. ولا تزال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في غزة أسوأ كثيراً مما كانت عليه قبل عام 2006 أو من الأوضاع الحالية في الضفة الغربية. وفيما يلي تستعرض المؤشرات الرئيسية للأوضاع الاقتصادية والمعيشية في القطاع والتي تعرضها بشكل مستمر التقارير الدولية[24].

– رغم انخفاض معدلات البطالة عن مستوياتها القياسية عامي 2008، 2009 حيث وصلت إلى 50%، فإن معدل البطالة في القطاع وصل عام 2013 إلى 32% وهو ما زال يعتبر من أعلى معدلات البطالة في العالم، والأخطر أن معدلات البطالة بين الشباب (15–29) سنة يصل إلى 43.5%، والبطالة من الإناث تصل إلى 50.2% مع انخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة وبمعدل 40.3%.

– بلغ معدل الفقر بين الأفراد عام 2012 نحو 39% وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية بينما بلغ معدل الفقر المدقع 21.2%.

– ينعكس الفقر الشديد عادة، في انعدام الأمن الغذائي(*) المزمن حيث تعاني 57% من الأسر من انعدام الأمن الغذائي وفقاً لتقرير برنامج الأمن الغذائي العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والجهاز المركزي للإحصاء 2012. وتتعرض لانعدام الأمن الغذائي، أيضاً، 13% من الأسر الأخرى، يذكر التقرير كذلك أن 10% من الأسر دخلت إلى حالة انعدام الأمن الغذائي عام 2012.

– ارتفع المستوى العام للأسعار خلال الفترة 2008–2012 بمعدل 23%.

– 80% من السكان يحصلون على مساعدات متنوعة.

– يتعذر الوصول بشكل كامل أو جزئي إلى 35% من الأراضي الزراعية و85% من مياه الصيد بسبب القيود الإسرائيلية.

– يعاني سكان القطاع من انقطاع الكهرباء لفترات تصل إلى 12 ساعة يومياً، خاصة عند انخفاض أو توقف إمدادات الوقود كما حدث خلال الأشهر الأخيرة من عام 2013.

– يُلقى نحو 90 مليون لتر من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئياً في البحر كل يوم.

– أكثر من 90% من مخزون المياه الجوفية في القطاع غير آمن للاستخدام البشري بدون معالجة.

– يعمل 85% من المدارس في القطاع بنظام الفترتين.

– حوالي 71000 وحدة سكنية جديدة مطلوبة لتغطية احتياجات السكن الحالية.

– في عام 2012 كان حوالي شاحنة واحدة تغادر قطاع غزة يومياً وهو أقل من 3% من متوسط كمية الصادرات خلال النصف الأول من عام 2007.

– لم تظهر الطاقة الإنتاجية لاقتصاد القطاع أي تعافي، مما جعل النمو الاقتصادي بمعدل 17% عام 2011 غير مستدام، ويرجع جزء من نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى الانتعاش انطلاقاً من قاعدة اقتصادية متدنية انخفض فيها الناتج المحلي بنسبة 30% انخفاضاً تراكمياً بين عامي 2006–2009.

– تدهور نوعية البنية الأساسية والخدمات الضرورية بما في ذلك الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والطرق والخدمات البلدية.

– أضف إلى ذلك ما ترتب على هذا الوضع تزايد أعباء الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث حدث انخفاض خطير في الإيرادات الضريبية الجمركية بسبب تعرض الواردات، وزيادة حجم الإنفاق الموجه للقطاع من موازنة السلطة بعد كل عدوان إسرائيلي، إضافة لتغطية السلطة لرواتب الموظفين ونفقات التعليم والصحة.

– من أخطر التداعيات التي نشأت في ظل هذه الأوضاع القاسية التفاوت الكبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فبعد أن كان نصيب الفرد من الناتج المحلي في القطاع يصل إلى 80% من مثيله في الضفة الغربية عام 2004 أصبح يشكل 50% فقط عام 2012. كذلك انخفضت مساهمة القطاع في الناتج المحلي من 34% عام 2004 إلى 26% فقط عام 2012. وتباينت مستويات الأجور بشدة، إذ بلغت نسبة الأجر الوسيط (وهو الأجر الذي يتقاضاه نصف العاملين) 65% فقط من مثيله في الضفة الغربية[25].

لقد ساهم في تعقيد هذه الصورة القائمة وإطالة أمدها، عاملان رئيسيان، هما:

أ- الأنفاق: حيث نشأت ظاهرة الأنفاق كرد فعل على الحصار، وهي أنفاق تجارية تماماً ، واللجوء إليها لم يكن خيارا أو قرارا وطنيا يحظى بإجماع القوى والفصائل الفلسطينية، بل هو توجه تجاري بحت، ليس له علاقة بكسر الحصار، هذا إذا لم يكن قد أكده وأطال عمره. وتشير إحصاءات غير رسمية إلى أن التهريب أسفر عن ظهور طبقة جديدة تقدر بحوالي 600 مليونير جراء التربح السريع والفاحش من التهريب لصالح تجار ومحتكرين، وذلك خلال عامي 2009،2008 فقط، في الوقت الذي تجاوزت فيه معدلات الفقر 40% من الأفراد داخل قطاع غزة خلال هذين العامين.

لقد كان التوجه للأنفاق كحل لمواجهة الحصار وبتوجيه ورعاية من حماس، توجهاً خاطئاً منذ البداية، إذ أعفى الاحتلال من مسؤوليته تجاه قطاع غزة الذي ما زال محتلاً وفقا للقانون الدولي، وخلق نمطاً تجارياً مشوهاً أثّر على النظام التجاري التقليدي. إضافة إلى أن أصحاب الأنفاق طوال السنوات السابقة في ظل الانقسام كانوا يدفعون بالأموال إلى مصر ثمناً للبضائع المهربة ولا يتم تعويضها عبر الصادرات التي لم تكن موجودة، وقد عزز هذا من أزمة السيولة التي تسببت فيها إسرائيل بمنعها إدخال العملات المختلفة حسب الحجم المطلوب لاحتياجات القطاع.

ترتب على الاعتماد على التهريب من الأنفاق التي أغرقت القطاع ببضائع قد لا تخضع للرقابة الصحية والوقائية والتجارية، تشوه في النظام التجاري ونمط الأسعار الذي كان سائدا طوال سنوات، باتجاه خلق آليات وأعراف وتعاقدات وأطراف، بل ومفردات ومسميات جديدة، لم تخدم إلا التجار والمحتكرين، الذين أشبعوا الطلب السوقي بسلع ذات جودة متدنية وأسعار مرتفعة، حيث وصل معدل التضخم عام 2008 – ذروة عمل الأنفاق- إلى 15%، في ظل معدلات بطالة تجاوزت الخمسين بالمائة.

لا يمكن بأي حال التعامل مع التهريب وكأنه تجارة خارجية من المتوقع أن تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي والبطالة. فرغم ضخامة حجم التهريب والذي تراوحت قيمته بين 800 مليون إلى مليار دولار سنويا (إحصاءات غير رسمية)، إلا أن معدلات النمو ظلت سالبة طوال الفترة 2008-2010، وتزايدت معدلات البطالة والفقر وتفاقمت أزمة السيولة، وتأثرت المؤسسات المالية والمصرفية سلبا، وتعاظم تأثير الاقتصاد غير الرسمي والخفي وما ترتب على ذلك من انتشار ظاهرة غسيل الأموال، وتعذر الحصول على إحصاءات رسمية عن الأنشطة الاقتصادية في القطاع. ولم توفر الأنفاق حلولا ناجعة – وما كان ينبغي لها أن توفر – للمستثمرين والمصانع والمزارع التي توقفت نتيجة توقف إمدادات المواد الخام والمتطلبات اللازمة لاستمرار العملية الإنتاجية. ناهيك عن المضار الاجتماعية التي برزت نتيجة اتساع عمليات تهريب الممنوعات.

من نافلة القول أن السلع المهربة ساعدت على تخفيف وطأة الحصار وشدته، إلا أنها تمت بتكلفة سياسية واقتصادية عالية، وارتبط اسم قطاع غزة صاحب الانتفاضات والمواجهات مع الاحتلال، بأنفاق التهريب وثقافتها. إننا لا نسعى لتوفير سلع استهلاكية تغطي احتياجات الناس، بل نسعى لبناء اقتصاد ومؤسسات توجها نحو الدولة.

ب- الإجراءات التي اتخذتها حكومة حماس لإدارة هذا الوضع اتسمت بالتضارب وعدم الخبرة والدعاية وعدم توخي مصالح المواطنين وقطاع الأعمال. فهي مثلاً:

- دعت إلى فتح الحدود والمعبر التجاري وإنشاء منطقة حرة والتوجه بقوة جنوبا باتجاه مصر، وكل ذلك في ظل الانقسام، الأمر الذي ينطوي على مضامين سياسية تضر بالمصلحة الوطنية، وتتماهى مع أهداف الاحتلال في دفع القطاع باتجاه مصر في محاولة سياسية إستراتيجية للتخلص من مسئولية الاحتلال عن قطاع غزة. للتوضيح فان العلاقة مع مصر الشقيقة هي مطلب استراتيجي شعبي ورسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية، ولكن في ظل حكومة وطنية واحدة، وفي إطار الاتفاقيات الموقعة بين السلطة ومصر.

– أضف إلى ذلك ما انتهجته حماس من سياسة قاسية لجمع أكبر قدر ممكن الجبايات، حيث ابتكرت أساليب تتنافى مع أهداف السياسة الضريبية في تشجيع النشاط الاقتصادي مثل مقترح إلزام التجار بدفع نسبة من الربح المتوقع مقدماً عند معبر كرم أبو سالم (تم تأجيل تنفيذها لأسباب غير معلنة).

– يدفع التجار ضريبة القيمة المضافة بنسبة 14.5% رغم دفعها مسبقا للسلطة، بحجة أنها على الأرباح المتوقعة فقط (!)

– ضريبة إضافية على السيارات المستوردة عبر كرم أبو سالم رغم دفع كامل الضريبة على السيارات للسلطة.

– ضريبة مقدرة بمبالغ مالية مقطوعة حسب نوع السلعة وحجمها وارتفاعها داخل الشاحنات.

– إنشاء شركات احتكارية لسلع وخدمات محددة تسيطر على معظم السوق ولا تستطيع الشركات الموجودة في السوق من عشرات السنوات المنافسة، مثل ما حدث في سوق التامين بإنشاء شركة الملتزم التابعة لحماس.

– وتشير موازنة حكومة حماس إلى أن حجم الضرائب المقدر عام 2013 سيصل إلى 254 مليون رغم أن موازنة 2012 قدرته بحوالي 175 مليون. وهذه الزيادة في التقدير تشير إلى عدم مراعاة تدني النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات الفقر والبطالة.

– وتطلب حماس إذناً جمركياً لمن يستورد من محافظات الوطن الشمالية، والمعروف أن الإذن الجمركي يطلب فقط في حالة الاستيراد من خارج الوطن(!).

– ظهور شركات توظيف أموال غير رسمية تدفع فوائد عالية جدا للمودعين، وتشير تقديرات غير رسمية بأن هذه الشركات قد استطاعت جمع حوالي 600 مليون دولار. وجميعها أعلن إفلاسه بعد شهور أو أكثر ولم يسترد المودعين إلا جزءا يسيرا من أموالهم يقدر بنحو 16% من حجم الوديعة الأصلي.

– كذلك قامت حكومة حماس بعدة إجراءات متعارضة في مجال منع الاستيراد من إسرائيل بحجة الاكتفاء الذاتي(!) وهي الشعارات التي تداولتها وسائلها الإعلامية مراراً رغم أن الواقع يشير إلى عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي في ظل هذا التدهور الاقتصادي والحصار شبه الكامل.

لاشك أن هذا الوضع الصعب اقتصادياً واجتماعياً سيشكل تحدياً رئيسياً للدولة الفلسطينية (بافتراض إنهاء الانقسام ووحدة شطري الوطن) فهناك تفاوت اقتصادي واجتماعي كبير وفقاً للمؤشرات التي استعرضناها، والمطلوب من الدولة، بناء وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة، وخلق وتقوية اللحمة الاقتصادية بين أقاليم الوطن بشكل عام وشطريه المنفصلين جغرافياً بشكل خاص، وتشير إحدى الدراسات الجادة[26] إلى أن التحدي الأكبر الذي ستواجهه الدولة الفلسطينية في المستقبل هو تحدي التكامل والتقارب في مستويات الحياة والفرص الاقتصادية بين شطريها المنفصلين.

4. تحدي الثقافة السلبية

لا شك أن التنمية تحتاج إلى إطار ثقافي، بالمعنى الشامل للثقافة، تقوده منظومة من القيم والأخلاق التي تخدم عملية التنمية وتساعد في دفعها قدما لتحقيق أهدافها.

ورغم أن الشعب الفلسطيني قدم تضحيات جسيمة خلال مسيرته الطويلة التي تعمدت بآلاف الشهداء والأسرى والمبعدين والمشتتين، إلا أن تجربة إنشاء السلطة ومؤسساتها وكوادرها لم تعكس هذا الحس الوطني الذي توفر في ميادين القتال والصراع السياسي. حيث بدا واضحا الحرص على المصلحة الخاصة ومحاولة اغتنام اكبر قدر ممكن من موارد ومقدرات السلطة التي هي محدودة أساسا. والحديث هنا عن الاتجاه العام السائد، حيث أن هناك، بلا شك، نماذج فلسطينية في العديد من المواقع تحكمها هذه القيم وتتمسك بها.

أضف إلى ذلك أن الشعب الفلسطيني يعاني، شأنه شأن الدول النامية الأخرى، من قيم سلبية عديدة، مثل ضعف الإحساس بأهمية الوقت سواء على

صعيد الإنتاج أو السلوك أو الاستغلال الأفضل له. ويرتبط بذلك أيضا، إن المجتمع الفلسطيني يستهلك أكثر مما ينتج، كما أسلفنا في أكثر من موضع.

لقد ساعد في تعزيز هذا الواقع في السنوات الأخيرة، ارتفاع معدلات البطالة والفقر والاعتماد المتزايد على المعونات، التي رسخت مع طول المدة التعود على ثقافة الأخذ دون العطاء. وقد عمق هذا الشرخ حدوث الانقسام الذي كان إثباتا واضحا على تراجع القيم تجاه الوطن وايلاء المصلحة الوطنية الأولوية العليا مقارنة بالمصالح الحزبية والفئوية.

هذا الواقع يتعارض بالضرورة مع السعي لإحداث عملية تنموية ناجحة تلائم التطلع نحو دولة فلسطينية عتيدة وديمقراطية تولي مواطنيها الأولوية القصوى لزيادة الرفاهية وتحسين الحياة وجودتها.

لذلك يمثل هذا الواقع تحدٍ إضافي، على الدولة أن تأخذه في الاعتبار وهي تؤسس لتطوير رأس المال البشري.

***

لابد من إبداء ثلاثة ملاحظات في نهاية تحليلنا للتحديات القائمة والتي ستواجه التنمية الاقتصادية سواء في ظل الدولة الفلسطينية أو قبلها في مرحلة الإعداد:

الملاحظة الأولى: إن مجمل هذه التحديات تتعلق بالاحتلال وممارساته، ولكن هذه الحقيقة لا تعني إعفاء السلطة الوطنية من مسؤوليتها الجزئية في تفاقم هذه الاختلالات وتطورها، فقد عانت السلطة من مشكلات حقيقية على صعيد الأداء والرؤية والسياسات، حيث لمسنا تضارباً واضحاً في السياسات بعيداً على أفق تنموي واضح، وعدم توفر اتجاهات سليمة وحاسمة لتشجيع المنتج المحلي، إضافة إلى غياب الشفافية والمحاسبة والمساءلة وعدم تبني سياسة واضحة للتعامل مع إسرائيل.

الملاحظة الثانية: لا تزال مفاعيل وآثار هذه التحديات ماثلة وبشدة، ومن المتوقع أن تستمر، وقد تتفاقم، لتشكل عقبات أمام تنفيذ أية خطط تنموية، وستشكل

أيضا تحديات بعد إنشاء الدولة حتى لو تأخر ذلك سنوات. فالاقتصاد الفلسطيني ما زال يعتمد على مسار النمو غير المواتي الذي ينشأ عن تأثير فترة الاحتلال الطويلة، وممارساته الممتدة خلال فترة السلطة، ويتسم هذا المسار بسرعة التأثر بالصدمات الخارجية، والاعتماد الشديد على الموارد الخارجية (دخل عناصر الإنتاج، التحويلات، المعونة والقروض)، وضعف القدرة على توليد فرص العمل المحلية، إضافة إلى التشوهات الأخرى التي أشرنا إليها سابقاً في مجال استخدام الموارد الاقتصادية، وفي هيكل الإنتاج والتجارة، والخدمات الأساسية وغيرها. ولا تزال هذه التشوهات تؤثر في وتيرة الأنشطة الاقتصادية، وتفضي إلى مستوى منخفض لنمو هذا الدخل.

الملاحظة الثالثة: يجدر التأكيد مراراً، أن هذه التحديات إنما نشأت وتعززت في سياق المشكلة الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني وهي علاقة التبعية المطلقة للاقتصاد الإسرائيلي، التي أفرزت، كما أشرنا، ومع طول العهد وتقادمه آليات ومؤسسات ومصالح عززت وطورت من وجودها وتداعياتها. إن أي حل يتصدى لمظاهر المشكلة (التحديات) دون التعرض لجوهرها (التبعية) سيكون مؤقتاً ولا يتناسب بالضرورة مع متطلبات التنمية للدولة الفلسطينية.

الهوامش

[1] – صندوق النقد الدولي، الوضع الراهن وآفاق التطورات الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة، سبتمبر 2011، الموقع الالكتروني للصندوق www.imf.org/lobg

[2] – الأنكتاد، الاقتصاد الفلسطيني: وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال (جنيف: الأنكتاد، 2012) ص4.

[3] – سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2012 (رام الله: سلطة النقد، 2013) ص18.

[4] – الأنكتاد، المرجع السابق، ص4.

[5] – لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، انظر:

محمود عيسى، الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني وسبل معالجتها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، 2013.

[6] – الأنكتاد، المرجع السابق، ص 6، 7 وانظر كذلك:

صندوق النقد الدولي، التحديات التي تواجه المالية العامة والتكاليف الاقتصادية طويلة الأجل، تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، مارس 2013.

[7] – الانكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الانكتاد إلى الشعب الفلسطيني (جنيف: الانكتاد، 2011) ص7، وانظر كذلك، صندوق النقد الدولي، التحديات التي تواجه المالية العامة، مرجع سابق، ص2.

[8] – سلطة النقد الفلسطينية، مرجع سابق، ص50.

[9] – الانكتاد، الاقتصاد الفلسطيني، مرجع سابق، ص19.

[*] لمزيد من التفصيل حول عجز الميزان التجاري وأسبابه، انظر:

ناهض القدرة، اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني: أسبابه وطرق علاجه، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، 2013

[10] – لمزيد من التفصيل عن الأزمة المالية، انظر:

مازن العجلة، الأزمة المالية للسلطة وبرامج الإصلاح: الطريق الصعب، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، العدد32، 2011، ص46.

[11] – انظر في ذلك:

صندوق النقد الدولي الضفة الغربية قطاع غزة: المستجدات الأخيرة في إيرادات التخليص، حزيران 2011،ص7 الموقع الالكتروني للصندوق www.imf.org/wbg

[12] – الأنكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأنكتاد إلى الشعب الفلسطيني،2011، مرجع سابق، ص15 وما بعدها.

[13] - لمزيد من التفصيل حول تطورات حجم الدين العام وآثاره، انظر:

مازن العجلة وسمير أبو مدللة، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد الأول، يناير 2013

[14] – كل الإحصاءات الخاصة بالدين العام والمتأخرات من: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي العام 2012، ص41، 42، 106، 107.

[15] – البنك الدولي، التحديات التي تواجه المالية العامة والتكاليف الاقتصادية طويلة الأجل، تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم الى لجنة الارتباط الخاصة، 19 مارس 2013، الموقع الالكتروني للبنك (الضفة الغربية وغزة).

[16] – الأنكتاد، الاقتصاد الفلسطيني، مرجع سابق، ص12، 14، 22، 31.

[17] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الرجل والمرأة في فلسطين 2012، رام الله، 2013، ص27.

[*] يعرف معدل عبء الإعالة بعدد الأفراد الذين يعولهم كل عامل في المتوسط، وهي تساوي إجمالي عدد السكان/ عدد العاملين.

[18] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرجع السابق، ص28.

[19] المرجع السابق.

[20]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرجع السابق، ص27.

[21] - لمزيد من التفصيل حول أسباب ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة، انظر:

مازن العجلة، المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية: المؤشرات والمحددات، مجلة جامعة الأزهر للعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 1 يونيو 2012

[22] – إبراهيم أبراش، الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني، مجلة أمجاد العرب الالكترونية، الموقع الالكتروني: www.awgadalarab.com

[23] – محسن صالح، الوضع الفلسطيني من الاقتسام الى الاقتسام، موقع الجزيرة نت، 2011/11/2.

[24] – أنظر التقارير الآتية:

– الأونروا، غزة عام 2020، هل هي صالحة للعيش؟ أغسطس 2012، الموقع الالكتروني للأونروا.

– الأونتشا، خمس سنوات على الحصار: الوضع الإنساني في قطاع غزة، حزيران 2012، الموقع الالكتروني للأونتشا.

– الأونتشا، مراقب الشؤون الإنسانية (تقرير شهري)، ديسمبر 2012، الموقع الالكتروني.

(*) يتحقق الأمن الغذائي وفقاً لمؤتمر القمة العالمي للاغذية (1996) عندما يتوفر لجميع الناس وفي جميع الأوقات القدرة الفيزيائية والاقتصادية للحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم الحياتية لممارسة حياة صحية ومنتجة.

[25] – ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي، العدد 32، 2013، رام الله، ص 24.

[26] – نعمان كنفاني، الدولة الفلسطينية: تكامل الاقتصاد على الرغم من الجغرافيا، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر "وحدة الاقتصاد الفلسطيني رافعة رئيسية لإنهاء الاحتلال"، ماس، 23-24/ يناير 2011، رام الله.

مناقشات المؤتمرات الصهيونية واليهودية لفكرة طرد الفلسطينيين، وخطط لجان الترحيل (1918-1948م) (3-3)

سعيد جميل تمراز (*)

تمهيـد:

كانـت فكـرة طـرد العـرب مـن فلسـطين حاضـرة فـي أذهـان الصـهيونيين، ويعبـرون عنهـا باسـتمرار فـي تصـريحاتهم ومقـالاتهم ومناقشـاتهم، بيـد أن هـذه الفكـرة لـم تأخـذ صـيغة المشـروع أو البرنـامج الـذي يطـرح علـى جـدول أعمـال المؤسسـات والهيئـات الصـهيونية، ولكـن نشـر الحكومـة البريطانيـة توصـيات لجنـة بيـل، فـي السـابع مـن تمـوز (يوليـو) عـام 1937م، أثـار نقاشـاً حـادّاً بـين القـادة الصـهاينة، أدى إلـى تغييـر ملمـوس فـي النظـرة إلـى مسـألة طـرد العـرب، وأصـبحت تحتـل مكانـاً بـارزاً فـي جـدول أعمـال الحركـة الصـهيونية، وبقيـت كـذلك حتـى قيـام الكيـان الصـهيوني عـام ١٩٤٨م.

(*) ماجستير تـاريخ حـديث ومعاصـر، مـدير دائـرة التوثيـق فـي مركـز عبـد الله الحـوراني للدراسات والتوثيق.

أولاً: مناقشات المؤتمرات الصهيونية واليهودية لفكرة الطرد:

بعد أن نجحت الحركة الصهيونية في إفشال إمكانية إنشاء دولة عربية في فلسطين، حاولت بعد صدور توصيات لجنة بيل (1937م)، تركيز السمات الأساسية للمشروع الصهيوني، وتحويله إلى ثوابت على الأرض، فطرحت موضوعي التقسيم والترحيل للمناقشة خلال مؤتمرين صهيونيين كانا خاضعين لسيطرة الحركة العمالية الصهيونية، الأول: مؤتمر ايحود بوعالي تسيون (اتحاد عمال صهيون)، والثاني: المؤتمر العشرين للمنظمة الصهيونية[1]، ولم يسبق أن طُرح موضوعا التقسيم والترحيل للمناقشة في أي مؤتمر صهيوني قبل ذلك، فلم يكن هناك داع لمناقشة تلك الموضوعات في المؤتمرات الصهيونية السابقة، في الوقت الذي كانت فيه المسألة العملية الملحة، التي تصدرت الاهتمامات الصهيونية، هي كيفية الإسراع بهجرة اليهود، خاصة بعد صعود النازية إلى الحكم في ألمانيا عام 1933م، والاستيلاء على الأرض باعتبارها القاعدة الأساسية لعملية الاستعمار الاستيطاني[2]، ولكن أثيرت قضية الترحيل في اجتماع للهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية في 19 أيار (مايو) 1936م، قبل وصول لجنة بيل، وذلك للتحضير لها، وكان الكثيرون من زعماء الييشوف يرون أن التطبيق المتزايد لمبادئ الانفصال سيؤدّي منطقياً إلى اعتماد حل الترحيل في المستقبل[3].

1) مناقشات مؤتمر عمال صهيون (بوعالي تسيون) آب (أغسطس) 1937م:

سعت الحركة العمالية الصهيونية بزعامة حزب أحدوت هعفوداه (وحدة العمل)[4]، ومن ثم حزب المباي[5]، لبلورة مواقفها السياسية من العرب الفلسطينيين وحقوقهم، والعلاقات معهم منذ بدايات العشرينات، واتسمت مواقفها وبرامجها

بالمرونة، وبالقدرة على التكيف مع المتغيرات، والظروف السياسية المحلية، والعالمية[6].

وكان حزب "أحدوت هاعفوداه" أول حزب صهيوني، حاول تحديد موقفه من العرب الفلسطينيين في العشرينات، واضطر إلى التكلم عن التعايش بين اليهود والعرب، وعن الرغبة في التوصل لعلاقات جيدة مع العرب دون التنازل عن المطالب (القومية) اليهودية (!)، حيث اعتبر أن للشعب اليهودي وحده حقوقا قومية في فلسطين، أما العرب فإنهم يتمتعون "بحقوق مواطنة كاملة كسكان في فلسطين، وحقوق قومية لشعب يعيش في بلد ليست له وفق القانون الدولي، ولذلك يفقدون حقوقهم القومية في فلسطين حال تركها؛ أي أنه اعترف بحقوق العرب في فلسطين، ولكنه رأى أنها هامشية ومؤقتة؛ لذلك طالبهم بالتنازل عنها، كما أعلن حق (الشعب اليهودي) في فلسطين[7].

طرح حزب ماباي (حزب عمال "أرض إسرائيل") عام 1930م، مشروعا لتطوير نظام الحكم المحلي في فلسطين، وإعادة تنظيم العديد من المؤسسات، وارتكز المشروع على مبدأ التكافؤ، أو التعادل في الحكم؛ أي تقاسم السلطة بين العرب واليهود في فلسطين، مناصفة فيما بينهم، بغض النظر عن عدد أي منهم، ويبقى هذا المشروع نافذ المفعول ما دام اليهود أقلية في فلسطين، حتى إذا تغير وضعهم يصار إلى إعادة النظر فيه، واستبداله بنظام حكم آخر[8].

ومع تنامي المقاومة الفلسطينية للهجرة والاستيطان الصهيوني، ووصولها إلى ذروتها في الثورة الكبرى ما بين عامي 1936–1939م، وفي ضوء اتساع رقعة الاستيطان الصهيوني ليشمل نواحٍ ومساحات كبيرة من فلسطين، وازدياد عدد اليهود، وبناء قاعدة الدولة، ازدادت مواقف الأحزاب الصهيونية وضوحا، وقد سعت لتوضيح مواقفها في محاولة لبلورة نظرتها لكيفية بناء الوطن (القومي) اليهودي في

فلسطين، وكان لذلك أثر كبير ساهم في تجذر ورسوخ فكرة طرد العرب، وإعطاء (الشرعية المطلقة) للطرد كوسيلة في غاية الأهمية لتحقيق الهدف الصهيوني[9]، وعقدت الكوادر الأساسية للأحزاب الاشتراكية والعمالية الصهيونية مؤتمراً هو مؤتمر "الاتحاد العالمي للأحزاب العمالية الصهيونية" (Council of World Unity)، في زيوريخ بين 29 يوليو (تموز) – 7 آب (أغسطس) 1937م، وتركزت مداولاته على الاقتراح الذي قدمته اللجنة الملكية لفلسطين (لجنة بيل) المتضمن تقسيم فلسطين إلى دولتين (يهودية وعربية)، وتبادل السكان بينهما[10].

وتمحور النقاش داخل المؤتمر حول مسألة حدود الدولة اليهودية، وليس حول مسألة طابع الدولة أو صبغتها، فقد نادى البعض بإقامة الدولة على كامل فلسطين، فيما كان آخرون مستعدين للاكتفاء بجزء منها، وسواء أكان الزعماء الصهاينة قد رغبوا بالسيطرة على كامل فلسطين الانتدابية، أم الاكتفاء بجزء منها فقط فلا شك في أنهم تطلعوا أن تكون الدولة المزمعة دولة يهودية مئة بالمئة من دون سكان عرب[11]؛ الأمر الذي جعل فكرة الترحيل في صدارة القناعات والمواقف التي توصل إليها المؤتمرون لتحقيق أغلبية يهودية مطلقة في الدولة المرتقبة، وذلك بالرغم من ظهور تباينات في الرأي حول مشروع التقسيم، فقد عكست الخطابات والمداخلات التي ألقيت في المؤتمر إصرار الحركة الصهيونية على تنفيذ الفكرة، وكان هناك تركيز على وصف عملية تهجير العرب بأنها عملية "مبررة" من الناحية الأخلاقية(!)[12].

ولعب بن غوريون دوراً كبيراً في استقطاب معظم أعضاء المؤتمر لصالح فكرة الترحيل، وربط الموافقة على اقتراح التقسيم بشرطين؛ الأول: السيادة اليهودية، والثاني: الترحيل القسري للفلسطينيين، ففي كلمته أمام المؤتمر، تحدث عن الدولة، قائلاً: "حتى الآن تعوّدنا أن نرى في الوثائق الرسمية تأويلات تعتدي على حقوقنا وتحد منها، وللمرة الأولى سنحت لنا الفرصة لنسمع من فم اللجنة الملكية الآتية من

إنجلترا أن الوعد الذي أعطي (للشعب اليهودي)؛ أي وعد بلفور يتضمن إمكانية تحولنا إلى أكثرية، وإنشاء دولة يهودية مستقلة ليس في جزء من فلسطين، بل على أرض فلسطين التاريخية، وفي الواقع أن حدود هذه الدولة غير مرسومة، لقد تبدلت حدودها وتحولت من زمن لآخر ولكن لا شك في أنها تشمل شرقي الأردن، وليس ذلك القسم من شرقي الأردن الذي أعطى للأمير عبد الله ليحكمه فحسب، بل أيضا القسم الشمالي منه عبر اليرموك الذي أعطى للانتداب الفرنسي[13].

واستطرد بن غوريون بقوله: "هذه الدولة اليهودية التي يقترحونها علينا – حتى مع التعويضات الممكنة والتحسينات الآنية لصالحنا– ليست الهدف الصهيوني، إذ أنه لا يمكن حل المشكلة اليهودية على هذه الرقعة، لكن لا بد لهذه الدولة من أن تشكل مرحلة حاسمة على طريق تنفيذ الهدف الصهيوني الأكبر؛ لأنها ستخلق في فلسطين خلال فترة قصيرة القوة اليهودية الفعلية التي ستقودنا إلى الأرض التي نريدها تاريخياً، وكما أنني لا أرى في الدولة اليهودية المقترحة حلاً نهائياً لكافة مشكلات الشعب اليهودي، كذلك لا أنظر إلى التقسيم على أنه الحل الأخير لمشكلة "أرض إسرائيل". إن أعداء التقسيم كانوا على حق عندما ادعوا بأن فلسطين لم تُعط لنا كي نقسمها؛ لأنها لا تشكل وحدة من الناحية التاريخية فحسب، بل من الناحية الطبيعية والاقتصادية أيضاً"[14].

أما بشأن توصية اللجنة الملكية بتهجير الفلسطينيين من الدولة اليهودية، علق عليها بن غوريون، بقوله: "يتضمن اقتراح نقل السكان العرب من هذه الأرض– برضاهم إن أمكن، وإلا فقسراً، ولم تقترح اللجنة طرد العرب، بل دعت إلى نقلهم وتوطينهم في البلاد العربية، ويبدو لي من غير الضروري شرح الفارق الجوهري والعميق بين الطرد والنقل، حتى الآن حققنا استيطاننا عن طريق نقل السكان من مكان إلى آخر، وأثناء عمليات استيطاننا لم نضطر إلى نقل السكان الذين كانوا موجودين قبلنا إلا في أماكن قليلة فقط"[15]، وفي ذلك اعتراف من بن غوريون بأن

الأرض التي أقاموا عليها المستوطنات مأهولة بالسكان، وأنهم مارسوا عمليات الطرد أثناء عملية الاستيطان.

وحدد كاتسنلسون موقفه بوضوح من فكرة ترحيل العرب، بقوله: "لقد أثارت مسألة نقل السكان نقاشاً بيننا، هل يجوز ذلك أم لا ؟، ضميري مرتاح كلياً حول هذه النقطة؛ لأن الجار البعيد أفضل من العدو القريب، لن يخسر العرب من عملية نقلهم، كما أننا بالتأكيد لن نخسر نحن أيضاً؛ لأنه في نهاية المطاف، عبارة عن عملية إصلاح سياسي في ميدان الاستيطان يأتي لصالح الطرفين، كنت دائماً أحمل الرأي القائل بأن هذا الحل هو أفضل الحلول، وفي الأيام الكثيرة كان يتقوى وعيي بفكرة قدوم هذا الحل في يوم ما، إلا أنني لم أتصور أبدا أن نقلهم إلى خارج فلسطين يعني ضواحي نابلس، كنت وما زلت أعتقد أن مصيرهم هو الذهاب إلى شمال سورية والعراق"[16].

وتحدث اليعيزر كابلان[17] (Eliezer Kaplan) في كلمته التي ألقاها في المؤتمر عن الإمكانات المتاحة لإخراج فكرة لجنة بيل حول تبادل السكان إلى حيز التنفيذ، فقال: "لن أتطرق إلى جميع تفاصيل مسألة نقل السكان العرب، ولا يتعلق الأمر هنا بالطرد، بل بنقل منتظم لعدد صغير من العرب من رقعة محددة إلى دولة عربية؛ أي إلى جوار أهلهم، وعلى كل حال نحن نقترح ضمان أماكن عيشهم في ظروف لا تكون أسوا من الظروف التي عاشوا فيها هنا، ويا ليت كانت مثل هذه الشروط مضمونة لأعداد كبيرة من (الشعب اليهودي)، ولتغطية نفقات نقل الفلاحين – في ضوء مثال اليونان – سنحتاج إلى نحو 9. 12 مليون جنيه إسترليني"[18].

عكست الخطابات والمداخلات التي ألقيت في المؤتمر، إصرار الحركة الصهيونية العمالية على تنفيذ فكرة طرد جميع السكان الفلسطينيين المتواجدين داخل حدود الدولة اليهودية المستقبلية في حال تم قبول خطة "بيل" البريطانية في عام

1937م، وقد حشد الخطباء العديد من المقولات والمفاهيم والادعاءات لتبرير فكرة الترحيل، ووصفها بأنها عملية "مبررة" من الناحية الأخلاقية، وبذلك وضعت القيادة الصهيونية الاعتبارات الأخلاقية في ذلك الشأن جانبا، واعتبروا الاستيلاء على الأرض ليس عملا مخلا بالأسس الأخلاقية للإنسانية؛ أي أنه لا مانع عندهم من استخدام كل الوسائل، ولو أدى ذلك إلى إزهاق الأرواح، كما عكست مناقشات المؤتمر مدى زيادة انتشار أفكار الترحيل في أوساط القيادة العمالية الصهيونية، فقد ظهرت دعوات لفكرة "الترحيل القسري" للفلسطينيين، واقتلاعهم وتشريدهم بالقوة، واعتبروا أن الترحيل القسري للفلسطينيين شرطاً مسبقاً لتحقيق الاستيطان في مناطق شاسعة، وذلك يُعنى أن الفكر الصهيوني كان معنيًا بعملية ترحيل الفلسطينيين في إطار التغيير الديمغرافي في فلسطين لصالح اليهود.

2) مناقشات المؤتمر الصهيوني العشرين 1937م:

انطلقت القيادة الصهيونية عند تحديد موقفها من موضوعي التقسيم والترحيل من منطلقين مهمين: أولهما شعورها بضرورة تحقيق السيادة اليهودية، فالسيادة أو إقامة دولة يهودية في فلسطين هي العنصر الجوهري في المشروع الصهيوني، ولذلك كان بدهياً أن ترحب القيادة الصهيونية بالفرصة المواتية لتحقيقها حتى في جزء من (أرض الميعاد)، خصوصا وان تلك القيادة كانت ترى أن إقامة الدولة اليهودية سيكون بمثابة خطوة أولى نحو تحويل فلسطين كلها إلى دولة يهودية، ثانيهما: أن التعاون مع بريطانيا يعد، باصطلاح وايزمان، حجر الأساس في السياسة الصهيونية، وكان ذلك يحمل في ثناياه استعداد القيادة الصهيونية على ربط مصيرها بالاستعمار البريطاني، وتقديم القوات الصهيونية المسلحة للمساهمة في معركتها[19].

لـذلك نُـوقش موضـوعا التقسـيم والترحيـل مطـولاً فـي المـؤتمر الصـهيوني العشـرين الـذي افتـتح أعمالـه فبـل انتهـاء مناقشـات "الاتحـاد العـالمي للأحـزاب العماليـة الصـهيونية" فـي مدينـة زيـوريخ فـي 3 آب (أغسـطس) 1937م، وضـم 500 منـدوب ينتمـون إلـى مختلـف التيـارات الصـهيونية آنـذاك[20]، وكانـت معظـم الخطابـات التـي ألقيـت فـي المـؤتمر، تكـراراً للخطابـات التـي طرحـت فـي مـؤتمر "الاتحـاد العـالمي لعمـال صـهيون"، وسـادت التوجهـات نفسـها التـي سـادت فيـه حـول موضـوعي تقسـيم فلسـطين، وتبادل السكان اللذين وردا في تقرير لجنة بيل[21].

وقـد ظهـر فـي المـؤتمر تيـاران. التيـار الأول تزعمـه رئـيس المـؤتمر منـاحم اوسيشـكن، وكاتسنلسـون اللـذان رفضـا التقسـيم بحـزم؛ لان (الشـعب اليهـودي) لا يستطيع أن يتخلـى عـن حقـه فـي أي جـزء مـن (وطنـه!)، ورأوا فـي هكـذا دولـة فـي حـدود مقلصـة، أن المشـروع الصـهيوني قـد تقـزم ليصـبح "غيتـو" يهوديـاً جديـداً، ودعـا إلـى إقامـة الدولـة اليهوديـة فـي فلسـطين كلهـا[22]، بالإضـافة إلـى جابوتنكسـي والتصـحيحيون (بـالرغم مـن وجـودهم خـارج المنظمـة الصـهيونية)، واتفـق معهـم أيضـاً المنـدوبون الصـهاينة الأمريكيـون الـذين شـاطروا التصـحيحيين الاعتقـاد بـأن صـك الانتـداب البريطـاني سـلخ شـرقي الأردن مـن فلسـطين، وأن خطـة بيـل تقسـم الجـزء البـاقي وتعطـي قسـماً كبيـراً منهـا للعـرب[23]، كمـا عـارض يهـودا مـاغنس[24] مـن جماعـة يريـت شـالوم [25] واعتبـر أن "الترحيـل يتعـارض مـع تقاليـد الشـعب اليهـودي وطبيعتـه كشـعب يسـعى إلـى العدالـة والسـلام"[26]، كمـا رفـض منـدوبو حـزب هشـومير هتسـعير (لحـارس الشـاب) فكـرة تقسـيم فلسـطين، وترحيـل الفلسـطينيين، الـذي كـان يتغنـى بـالأخوّة العربيـة – اليهودية، ويرفع شعار اقامة الدولة ثنائية لقومية للعرب واليهود[27].

والتيـار الثـاني تزعمـه رئـيس المنظمـة الصـهيونية حـاييم وايزمـان، ودافيـد بـن غوريـون، وقيـادة حـزب مبـاي عمومـاً، وركـزوا علـى أهميـة فكـرة ترحيـل العـرب تحـت عنـوان "تبـادل السـكان"، وكانـا مـع اسـتغلال الفرصـة المتاحـة لإقامـة (دولـة يهوديـة)،

ولو على جزء من فلسطين، باعتبارها إنجازاً سياسياً تفوق مزاياه عيوبه، ولكنهما أكدا أن ذلك القبول ليس شريعة للأجيال، بمعنى قبوله المرحلي فقط، وادعيا أن الوضع السياسي لملايين اليهود في "المنفى"، يتطلب إقامة (دولة يهودية) فوراً[28].

كان تيار دعاة تهجير العرب من فلسطين تياراً طاغياً في المؤتمر، ولعبت زعامة حزب مباي دوراً كبيراً في ذلك، وكان لدافيد بن غوريون دور كبير في تبني المؤتمر سياسة الترحيل، ولقد استغل بن غوريون ومؤيدوه أحداث ثورة ١٩٣٦م، والأحداث التي شهدتها بعض الدول الأوروبية خلال صعود النازية والفاشية وعمليات (الاضطهاد) التي تعرض لها اليهود في تلك البلدان، للدافع عن فكرة ترحيل العرب الفلسطينيين إلى شرق الأردن[29]، وبذل الجهود في المؤتمر لإقناع أعضاء المؤتمر بقبول فكرة الترحيل، ففي خطابه في المؤتمر، قال: "لماذا لا نستطيع شراء الأراضي في شرق الأردن من أجل العرب الذين يريدون العيش هناك؟، وإذا كان بالإمكان نقل عرب الجليل إلى يهودا (الخليل)، لماذا لا يجوز نقل العرب من ضواحي الخليل إلى الأردن القريبة جداً. لا أرى أي فارق بين شرق الأردن وغرب الأردن"[30].

وأشار بن غوريون إلى الترحيل على نحو أكثر تحديداً، فقال: "إننا لا نريد مصادرة الممتلكات، ولكن انتقال السكان حدث بالفعل في سهل مرج بن عامر، وفي سهل سارونا (السهل الساحلي شمال وجنوب وادي الحوارث)، وفي أماكن أخرى، إنكم تعلمون الدور الذي يقوم به الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كاييمت) بهذا الخصوص، والآن يجب القيام بتنفيذ الترحيل على جميع المستويات، ففي مناطق كثيرة لا يمكن قيام مستوطنات يهودية جديدة، ما لم يتم ترحيل الفلاحين العرب، وأهمية الموضوع ترجع إلى أن هذا المشروع جاء من اللجنة ولم يأت منا، فترحيل السكان العرب هو الأمر الذي يمكن أن يجعل من تنفيذ برنامج استيطان شامل أمراً ممكناً، ولحسن الحظ أن الدول العربية لديها مساحات شاسعة مهجورة، وتنامي القوة

اليهودية في فلسطين سوف يزيد من مقدرتنا على القيام بتنفيذ الترحيل على نطاق واسع، ويجب أن تتذكروا بأن هذه الوسيلة تحتوي على فكرة (إنسانية!) وصهيونية مهمة، وهي ترحيل أعداد كبيرة من العرب إلى بلدانهم، وتعمير الأراضي المهجورة في الأردن والعراق مثلاً[31].

وكشفت المناقشات في أثناء المؤتمر عن بعض الاختلافات التي كانت تدور بشأن "الترحيل القسري"، هل الأمر ممكناً وقابلاً للتنفيذ في تلك الأعوام، وما إذا كان الترحيل يمثل تعويضاً كافياً للقبول بخطة التقسيم، وأن الترحيل في المستقبل يجب أن يتم ليس من الدولة اليهودية المقترحة إلى الدولة العربية في فلسطين، أو إلى شرق الأردن فقط، بل إلى سوريا والعراق[32]، ورغم ذلك، اتخذ المؤتمر في نهاية جلساته في 21 آب (أغسطس) 1937م، قرارا جاء فيه: "يعلن المؤتمر أن مشروع التقسيم الذي تقدمت به لجنة بيل غير مقبول، ويخول المؤتمر اللجنة التنفيذية إجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية تستهدف التأكد من الشروط المحددة والدقيقة التي تقترحها لإقامة دولة يهودية"[33].

وهكذا يعد المؤتمر الصهيوني العشرون أول مؤتمر للمنظمة الصهيونية بحث فكرة الدولة اليهودية، ووضع الأساس الإيديولوجي لفكرة الترحيل، من خلال بحثه لتقرير لجنة بيل الداعي لتقسيم فلسطين، وتبادل السكان؛ أي الترحيل بصيغة أخرى، وقد استقطب المؤتمر معظم الآراء الصهيونية الداعية إلى ترحيل العرب الفلسطينيين، رغم رفضهم مشروع التقسيم ظاهريا، وبناء على ذلك، عملت القيادة الصهيونية على تحويل تلك الأفكار إلى خطط عملية أعدها كبار قادة الاستيطان الصهيوني في فلسطين، لفهم ومعرفة كيفية تنفيذ الترحيل بصورة عملية وفعلية، والتوقيت الملائم لتنفيذ الفكرة إذا سنحت الفرصة للحركة الصهيونية للقيام بذلك.

مناقشات مؤتمر بلتيمور 1942م:

استطاعت الحركة الصهيونية التكيف مع الظروف التي فرضتها الحرب العالمية الثانية، والاستفادة من هذه الظروف، للسير قدما في مخططاتها الهادفة إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وتحدي سلطات الانتداب فيها، والوقوف بحزم ضد الكتاب الأبيض[34]، فعقدت في شهر أيار (مايو) من عام 1942م، في نيويورك مؤتمراً صهيونياً طارئاً ناقش مصير فلسطين السياسي، أطلق عليه اسم "مؤتمر بيلتمور"، حضره 600 صهيوني من المنظمات الصهيونية في أميركا وكندا، و17من القادة الصهاينة من فلسطين وأوروبا، منهم حاييم وايزمان، وديفيد بن غوريون، وناحوم غولدمان[35]، ودعا إلى إقامة "كومنولث" يهودي في فلسطين، ورفض الكتاب الأبيض للعام 1939م، وعدم تقييد الهجرة اليهودية والاستيطان في فلسطين، وتفويض الوكالة اليهودية حق السيطرة على شؤون الهجرة والاستيطان، بالإضافة إلى تشكيل قوة عسكرية يهودية، والمطالبة بإصدار مئة ألف شهادة هجرة فوراً[36].

إن قرار المؤتمر "بجعل فلسطين كومنولثاً يهودياً، علمًا بأن عبارة كومنولث (Commonwealth) تنصرف إلى معان متعددة هي: دولة، جمهورية، هيئة سياسية، مجتمع مستقل – وهي ليست متعادلة[37]، ولكنها تعني إيجاد دولة يهودية فقط، ويتضح ذلك من خطاب بن غوريون في المؤتمر، حيث أعلن: "إن إنشاء حكومة ثنائية في فلسطين، أو إقامة أي حكم يضم العرب واليهود أمر غير ممكن، وليس هناك إلا حل واحد هو إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، واقترح أن تعمل الوكالة اليهودية على تطوير المجتمع اليهودي، وأن تعتبر نفسها حكومة مؤقتة غبر معلنة ترعى وتنظم مسألة الهجرة والاستيطان، وتشرف على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد"[38]، كما أكد تقرير الجنرال باتريك هيرلي الذي

قدمه إلي الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في 3 أيار (مايو) 1943م، على أن الهدف الصهيوني هو إنشاء دولة يهودية، وجاء فيه: :إن المنظمة الصهيونية تريد دولة مستقلة في فلسطين، وتهجير سكانها إلى العراق، وضمان قيادة يهودية للشرق الأوسط بأكمله في ميداني التنمية والسيطرة الاقتصادية[39].

ويعد برنامج بلتيمور تحولاً حقيقياً في الحركة الصهيونية، حيث أفصح عن الهدف الصهيوني النهائي، وهو الإصرار على تحويل فلسطين بكاملها إلى دولة يهودية خالصة، فمنذ مؤتمر بال عام 1897م، وإعلان بلفور عام 1917م، لم يكن معلنا سوى مسألة "وطن قومي يهودي" في فلسطين، أما مسألة "دولة" مسيطرة على كل فلسطين، فقد كان الزعماء الصهاينة يفكرون فيها دائما، ولكنهم لم يتحدثوا عنها أبدا[40].

كما طالب برنامج مؤتمر بلتيمور بإلغاء كل القيود المفروضة على الهجرة (القيود التي فرضت في عام 1939م، نتيجة إصدار الكتاب الأبيض)، وبجعل اليهود أغلبية في فلسطين في أسرع وقت ممكن، فالهجرة كانت أهم عامل في سبيل تحقيق الأغلبية اليهودية، وبالتالي قلب الوضع الديموغرافي قلباً أساسياً، والنتيجة الواضحة هي إن تحقيق غالبية يهودية في فلسطين، يعني حتما سيطرة اليهود سياسياً واقتصادياً، وتحويل العرب الفلسطينيين من أغلبية إلى أقلية، وأن ذلك يتم بالهجرة اليهودية الكثيفة، وبطرد الفلسطينيين[41].

كما تضمنت بنود البرنامج لأول مرة تشكيل قوة يهودية تحارب تحت علمها الخاص بجانب الحلفاء، و بقيادة الأمم الحليفة العليا، اعترافاً بحق اليهود في فلسطين في أن يلعبوا دورهم كاملا في المجهود الحربي، وحقهم في الدفاع عن أنفسهم من خلال قوة عسكرية يهودية، وتم تشكيل قوة عسكرية صهيونية تحارب بجانب الحلفاء عام 1944م، وساهم ذلك في تطوير قدرات الهاغاناة، وتحويلها إلى

جيش صهيوني (الهاغاناه) مدرب على مختلف أنواع القتال، والذي أصبح الأداة الرئيسة لتنفيذ فكرة ترحيل الفلسطينيين، وبذلك مثل مؤتمر بلتيمور فرصة لتثبيت دعائم "الدولة اليهودية" في فلسطين، الأمر الذي ساهم في تكريس فكرة طرد الفلسطينيين من وطنهم.

يتبين مما سبق، أن الصهاينة كانوا يتصرفون وكأنهم وحدهم أصحاب الحق في تقرير مصير فلسطين، وفي السيادة على أرضها، أو حتى على جزء منها، ورفضوا أي تعريف للعرب الفلسطينيين على اعتبار أن لهم كياناً قومياً، له الحق في تقرير المصير في فلسطين، أو في السيادة على أرضها، أو حتى على جزء منها، ولا وجود له كشعب – حسب زعمهم – وبالتالي لا حقوق وطنية أو قانونية أو إنسانية لشعب غير موجود، وإذا تم إنكار أية علاقة تاريخية عميقة لهم بفلسطين، عندئذ قد يُسهل اقتلاعهم وترحيلهم وإعادة توطينهم في البلاد المجاورة، كما روجوا لفكرة الدولة اليهودية، ولكي تصبح فلسطين كومنولثا يهودياً، أو تحويلها بكاملها إلى دولة يهودية خالصة، وصبغها بالصبغة اليهودية، يتطلب طرد العرب من فلسطين، وذلك يعني أن القرار ينص ضمناً على طرد العرب من فلسطين؛ لأن طردهم يعد شرطاً مسبقاً لإقامة الدولة.

ثانياً: خطط لجان الترحيل:

فور انتهاء أعمال المؤتمر الصهيوني العشرين1937م، شرعت الوكالة اليهودية في اتخاذ العديد من الإجراءات الرامية إلى رفع مستوى الاستعدادات الصهيونية للتعامل مع التحرك البريطاني لدراسة الإمكانات المتاحة لتنفيذ مشروع لجنة بيل، وشكّلت لجان لترحيل المواطنين العرب، ووضع عدة خطط ومشاريع.

1) لجنة ترحيل السكان الأولى 1937م:

كان من بين الإجراءات التي اتخذتها الحركة الصهيونية تشكيل عدد من اللجان الفنية للعمل في النطاقين العملي والاستشاري لتنفيذ فكرة الترحيل، وكان أبرزها "لجنة ترحيل السكان" (Transfer Committee) التي أُسست في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) 1937م، بإشراف موشي شاريت[42] "شرتوك" (Moshe Sharett; Shertok)[43]، وضمت اللجنة في عضويتها عددا كبيرا من المسؤولين في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية، فقد ضمت كل من "الياهو ابشتاين" كأمين عام للجنة، والدكتور برنارد جوزيف مستشارا قانونيا، وألفرد بونيه من مركز الأبحاث الاقتصادي التابع للوكالة اليهودية، بالإضافة إلى أربعة آخرين من مسؤولي الاستيطان وشراء الأراضي وهم: الدكتور "ياكوف تون" (المدير الإداري لشركة تطوير أراضي فلسطين) رئيسا للجنة، و"عمينداف آشبال" مدير مكتب القدس في حفرات هخشرات هيشوف" (شركة تطوير أراضي فلسطين)، ويوسف فايتس رئيس دائرة الاستيطان في الصندوق القومي اليهودي، والعيزر كابلان، وآرثر روبين، وأبرهام غرانوفسكي[44].

وقد أنيط بتلك اللجنة مهام عديدة، تمحورت حول إيجاد أفضل الطرق لترحيل الفلسطينيين، وقامت اللجنة بإجراء دراسات حول أوضاع الفلسطينيين وعددهم وعدد قراهم ومدنهم ومستوى معيشتهم والعلاقات الداخلية الفلسطينية، كذلك أجرت دراسات حول تكلفة نقل الفلسطينيين إلى كل من شرق الأردن والعراق وسورية، وقدم أعضاء اللجنة خططاً لترحيل الفلسطينيين، كان أبرزها خطتان: خطة يوسف فايتس، مدير دائرة الاستيطان واستثمار الأراضي في "الكيرن كاييمت"، والذي قدم فيهما مشروعا مفصلا لتهجير الفلسطينيين إلى شرق الأردن وسورية والعراق، كذلك خطة سيلغ سوسكين، لترحيل قسري للعرب الفلسطينيين[45].

أ- خطة يوسف فايتس للترحيل سنة 1937م:

لعب يوسيف فايتس[46] (Yosef Weitz) دوراً بارزاً في لجان الترحيل التي شُكلت لوضع خطط ترحيل العرب من فلسطين، ووضع حل أساسي جذري لمشكلة الأرض والسكان العرب معا، وضمان الأسس العملية اللازمة لها، عبر دراسة للمكان، أو تصور الخطوات التنفيذية، وقام بمجهودات كبيرة؛ من أجل تفريغ القرى والبلدات العربية من خلال شرائها، وترحيل سكانها إلى خارج حدود فلسطين، ومحوها من الوجود[47]، وقدم فايتس مشروعاً مفصلاً لترحيل الفلسطينيين من (الدولة اليهودية) المقترحة، أثناء الاجتماع الثاني للجنة الترحيل في 21 تشرين الثاني (أكتوبر) 1937م[48]، وتعد خطة فايتس من أخطر الوثائق الصهيونية الداعية إلى طرد الفلسطينيين، وأهم العناصر المؤلفة لخطته وأفكاره:

1) الاستيلاء على الأرض وطرد أصحابها:

اعتبر فايتس الإنسان العربي الفلسطيني حجر عثرة أمام تحقيق المشروع الصهيوني، وأن عمليات وصفقات شراء الأراضي قد اصطدمت عشرات المرات بمعارضة عدداً من أبناء فلسطين، الذين رأوا في تلك الصفقات خطرا على مستقبلهم، خاصة وان الفلسطينيين الذين تم ترحيلهم عن بيوتهم والأراضي التي اعتاشوا منها لم يكونوا مالكيها، بل عملوا لدى إقطاعيين وملاكين من لبنان وسورية، ولدى بعض الملاكين الفلسطينيين[49].

كما اعتبر هجرة اليهود إلى فلسطين، والاستيلاء على الأرض، والاستيطان فيها وترحيل العرب منها، المرتكز الأساس للحركة الصهيونية، ولإقامة الكيان الاستيطاني، وطالب بتكثيف الهجرة والاستيطان، لخلق وقائع ديموغرافية جديدة، يصبح الخيار الأول والأساس، من وجهة نظر الصهيونية، للشروع في تنفيذ مخطط الترحيل، أو الطرد الجماعي للفلسطينيين[50]، واعتبر أن الاستيلاء على الأرض

وطرد أصحابه لا يخدم هدفاً واحداً فقط، وهو إنقاص عددهم، بل يهدف إلى إفراغ الأراضي الزراعية من العرب، و(تحريرها) للاستيطان اليهودي، بزعمه[51].

2) توطين الفلسطينيين في مناطق خارج فلسطين:

شدد فايتس على ضرورة نقل أكبر عدد ممكن من العرب الفلسطينيين من "الدولة اليهودية" المقترحة، فقام بإعداد خطة تقضي بترحيل نحو 87 ألف عربي من المدن والقرى (في المنطقة التي اقترحتها لجنة بيل للدولة اليهودية)، بالإضافة إلى 15–20 ألف من البدو من المناطق الريفية، إلى سوريا وشرق الأردن وقضاء غزة، واعتقد فايتس أن الأفضلية يجب أن تعطى لترحيل المزارعين الضامنين للأرض، والقرويين الفقراء من المناطق الريفية، واعتبر أراضيهم ضرورية لتوطين اليهود عليها، ومن ثم يأتي دور الفلسطينيين في المدن، زاعماً أن أبناء المدن (العرب) الذين لا يتمسكون بأرضهم، وسيكونون مرشحين مريحين أكثر للترحيل من القرويين المتشبثين بالأرض[52]، وتقضي خطته بترحيل الفلسطينيين على النحو التالي[53]:

1- ترحيل نحو 18 ألف عربي من منطقة الساحل إلى قضاء غزة.

2- ترحيل نحو 13 ألف عربي من منطقة غور الحولة والجليل الشرقي (بواسطة الطرد طبعا) إلى سورية.

3- ترحيل نحو 3500 من سكان غور بيسان والأغوار إلى غور الأردن الشرقي (إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن).

4- ترحيل 53 ألف عربي من المنطقة الجبلية في الجليل إلى جبال عجلون والبلقاء في شرق الأردن.

3) النقل بالإقناع (الانتقال الطوعي):

أكد فايتس أن خطة ترحيل الفلسطينيين يمكن تنفيذها من خلال اتفاق سياسي مع العرب، ورأى أن على بريطانيا عدم اللجوء إلى استخدام القوة في العملية، إذ كان يأمل بإقناع العرب في إخلاء أراضيهم بواسطة الإغراءات[54].

4) التكلفة المادية للخطة:

اقترح فايتس أمام لجنة الترحيل' إنشاء لجنتين فرعيتين، الأولى لجنة للبحث في المسائل الإجرائية، وجمع المعلومات المتعلقة بالأرض والسكان، والثانية للبحث في التكلفة المالية، وتم قبول الاقتراح[55]، وطلبت اللجنة من الدكتور ألفرد بونيه عضو لجنة ترحيل السكان أن يقدم دراسة شاملة للنواحي المالية والإجرائية لعملية الترحيل، وقدم خطته تحت عنوان "ترحيل السكان العرب"، في تموز 1938م، دعا فيها إلى ترحيل أكبر عدد ممكن من العرب كافة في مدة عشرة أعوام، واقترح ربط إجراءات الترحيل بسن تشريعات زراعية جديدة من جانب الدولة اليهودية، وركزت على الوضع المالي لتنفيذ مشروع ترحيل السكان، حيث تضمنت بعض الأرقام التقريبية لترحيل 26,000 عائلة عربية، وإعادة توطينهم خارج حدود الدولة اليهودية بحوالي 5,980,000 جنيه فلسطيني، وأن هذا المبلغ قابل للتغير في حال كان هناك زيادة بنسبة 20% أخرى على عدد العائلات المرحلة، فتصبح التكلفة 7,176,000 جنيه فلسطيني، وأن هذه النسبة غير ثابتة أيضا[56].

5) تحويل فلسطين إلى أرض خالية:

بنى فايتس خطته على أساس عدم وجود متسع من الأرض لليهود والفلسطينيين؛ لذلك طالب بترحيل العرب من فلسطين، لكي يكون هناك متسع لليهود، واعتبر أنه بترحيل العرب الفلسطينيين ستصبح فلسطين قادرة على استيعاب الملايين من اليهود، فكتب في يومياته بتاريخ 17 أبريل (نيسان)1940م، أنه: "مع

العرب لن تحل مشكلتنا، عليهم ترك البلاد الصغيرة هذه لنا، عندها ستتسع لملايين، ونسكن بين الجبال ونكون آمنين، وأضاف "أنه يجب أن يكون واضحاً بالنسبة لنا أنه لا مكان في هذه البلاد لشعبين معاً[57].

وأكد على ذلك مرة أخرى، فكتب في يومياته بتاريخ 20 ديسمبر (كانون الأول)1940م: "انه يجب أن يكون واضحا بالنسبة لنا، انه لا مكان في هذه البلاد لشعبين معاً، إذ أن أي مشروع تطوير لن يحقق هدفنا في ان تكون شعباً مستقلاً في هذه البلاد الصغيرة، وإذا خرج العرب منها ستكون البلاد واسعة وشاسعة بالنسبة لنا، وإذا بقي العرب فيها فسيبقى الفقر مستولياً عليها، وعندما سينتصر الانكليز وحلفاؤهم في الحرب، سيكون شعبنا ملزما بطرح مطالبه، والحل الوحيد هو (أرض إسرائيل)، على الأقل (أرض إسرائيل) الغربية وبدون عرب، لا مكان لحلول وسط. ان النشاط الصهيوني كان حتى الآن بواسطة تجهيز الأرض وتحضيرها لإقامة الدولة العبرية في أرض إسرائيل، هذا أمر جيد في وقته، ولكنه لن يقيم الدولة، فهي يجب أن تتحقق مرة واحدة، بواسطة الخلاص، وهذا هو فكرة المسيح[58]، ولا توجد طريق أخرى إلا نقل العرب من هنا إلى البلاد المجاورة، ونقلهم كلهم، ومن الممكن عدم نقل سكان بيت لحم والناصرة والقدس، ويجب عدم ترك أية قرية، أو عشيرة، ويجب أن يوجه النقل إلى العراق وسورية وعبر الأردن [59].

وأكد على ذلك مرة أخرى، فكتب في 22 حزيران (يونيو) 1941م: "إن (أرض إسرائيل) ليست صغيرة أبدا، إذا رحل العرب عنها، وإذا تم توسيع حدودها بعض الشيء فإلى الشمال حتى نهر الليطاني [في لبنان]، وإلى الشرق لتشمل مرتفعات الجولان، إذ يضاف لنا بمثل هذه العملية حوالي مليون دونم من الأرض الخصبة، وستستوعب "ارض إسرائيل" الغربية عندئذ من ستة إلى سبعة ملايين يهودي، حتى ولو جاءوها دفعة واحدة، وهكذا تحل مشكلة (ارض إسرائيل)، أما العرب فينبغي ترحيلهم إلى العراق وشمال سورية[60].

6) ترحيل العرب الفلسطينيين إلى شمالي سورية:

لتحقيق مشروعه لترحيل العرب الفلسطينيين إلى شمال سورية، قام في العاشر من أيلول (سبتمبر) 1941م، بزيارة إلى دمشق، من أجل استكشاف المناطق التي يريد توطين الفلسطينيين فيها تحديداً منطقة الجزيرة الفراتية، وجمع تفاصيل عن ملكية الأرض فيها، وعن سكانها، ودوّن في يومياته: "إذا أرادت الحكومات حل المسألة اليهودية فيمكن الوصول إلى أي حل من خلال ترحيل جزء من السكان العرب في (أرض إسرائيل) إلى الجزيرة السورية، وإلى الجزيرة العراقية أيضاً، ولا ريب في أن البحث المستفيض سيكشف أن في إمكان الجزيرة، في حدودها الطبيعية بين الفرات ودجلة، أن تستوعب مليون فلاح، وعدداً مماثلاً من سكان المدن، وخلق دولة منفصلة فيها[61].

خطة سيلغ أوجين سوسكين " للترحيل سنة 1939م:

كان الدكتور سيلغ أوجين سوسكين[62] (Selig Eugen Soskin) خبيراً زراعياً، لدى "حفرات هخشرات هايشوف"، "شركة تطوير أراضي فلسطين"، ودعا إلى استخدام الوسائل الزراعية المكثفة، وشدد على أهمية الأرض والزراعة بالنسبة للاستيطان[63]، وعمل في إطار الحركة التصحيحية، وانضم عام 1933م، لحزب (الدولة اليهودية)[64]، وهي جماعة منشقة عن الحركة التصحيحية بعد أن تركت المنظمة الصهيونية عام 1933م، وقد أراد حزب جماعة الدولة اليهودية البقاء داخل المنظمة[65].

جاءت تلك الخطة أثناء ثورة 1936 – 1939م، وبعد صدور تقرير اللجنة الملكية في 7 تموز (يوليو) سنة 1937م، فقد عمل سوسكين على وضع تصورات للجهات العاملة في المشروع الصهيوني بشأن الموقف من العرب الفلسطينيين، فوضع خطة بعنوان "تبادل الأراضي والسكان"، أرسلها في أيار 1938م، إلى موشي

شـرتوك (رئـيس الـدائرة السياسـية فـي الوكالـة اليهوديـة)، وقـد عـرض سوسـكين فـي المؤتمر الصهيوني العشرين:

1) الترحيل القسري للعرب الفلسطينيين:

أكـد سوسـكين فـي خطتـه علـى أهميـة تبـادل الأراضـي فـي تمكـين اليهـود مـن إنشـاء دولـتهم، وأوضـح أنـه لـن تكـون للدولـة اليهوديـة التـي سـتقام قـوة كيـان مـادام فيهـا أقليـة عربيـة كبيـرة، واعتبـر ترحيـل الفلسـطينيين علـى نطـاق واسـع هـو شـرط مسـبق لإقامـة الدولـة لأن وجـود أقليـة كهـذه يشـكل خطـراً دائمـاً علـى الحركـات التـي تسـعى لإقامـة الدولـة اليهوديـة الجديـدة، لـذلك طالـب بتنفيـذ مقترحـات لجنـة بيـل بترحيـل السـكان بأقصـى سـرعة ممكنـة، ودعـا إلـى الترحيـل القسـري للسـكان العـرب، لا فـي السـهول فقـط – كمـا تـدعو لجنـة بيـل – بـل فـي المنطقـة الجبليـة أيضـاً حيـث تقطـن أغلبيـة سـكان الريـف العـرب، واعتبـر أن اقـتلاع العـرب مـن الأرض وتـرحيلهم، همـا شـرطان لا بـد منهمـا لإقامـة الدولـة اليهوديـة، وأن هـذين الشـرطين يجـب أن يترافقـا مـع إقامـة صـندوق يسـمح بتـوطين جمـاهير اليهـود علـى أرض الـوطن، وهـذا هـو الواجـب الأساسـي للدولـة اليهودية الجديدة"[66].

وقـال: "إن ترحيـل العـرب بأعـداد كبيـرة، وعلـى امتـداد فتـرة طويلـة، لـن يجـدي نفعـاً، وهـي تحريـر الأرض مـن العـبء الثقيـل المترتـب علـى وجـود مـواطنين مـن الدرجـة الثانيـة، ومنتجـين قليلـي التكلفـة، وعـلاوة علـى ذلـك، فـإن الأعـداد القليلـة المقترحـة مـن لجنـة بيـل سـتعوض مـن جـراء الزيـادة الطبيعيـة للسـكان؛ بسـبب تطـورهم الاقتصـادي فـي ظـل الحكـم اليهـودي، إن إعـادة تـوطين سـكان الريـف العـرب ينبغـي أن يُقـدم علـى أنـه عمـل إنسـاني عظـيم، فـالمزارعون سـيتحررون مـن اسـتغلال الأفنديـة، وسـيمنح صـغار الملاك أراضٍ تقسم إلى حصص منفصلة ومستقلة[67].

2) تشكيل لجنة توطين العرب:

اقترح تشكيل لجنة تضم عرباً ويهوداً، ويتوجهون إلى شرق الأردن، لتعمل على انتقاء وشراء مساحات شاسعة من الأرض، كي يستوطنها العرب المرحلين قسرا عن أراضيهم، وأن يتم بناء قرى كبيرة جديدة في شرق الأردن، "يقوم خبراء الزراعة، والمهندسون اليهود بالأعمال التمهيدية على الأراضي الجديدة بالاشتراك مع قوى عاملة يهودية وعربية مختلطة، ويستقدم العمال من قرى السكان المرحلين، ويقوم سائقو الجرارات اليهود بحراثة الأرض، بينما يقوم المهندسون اليهود بتخطيط القرى الجديدة، وحفر الآبار، وشق الطرق الجديدة، وبناء المنازل، مستخدمين اليد العاملة العربية"[68].

3) التكلفة المادية للخطة:

قدر سوسكين عدد العائلات العربية الواجب ترحيلها بنحو أربعين ألف عائلة أو 250.000 عربي، كما قدر تكلفة عملية الترحيل بنحو 200 جنيه فلسطيني لكل عائلة عربية، وقدرت تكلفة المشروع الإجمالية بنحو عشرة ملايين جنيه، يدفع 40% منها إلى جيب الأمير عبد الله، و 10% للأرض المشتراه قسراً من الأفندية، و 10% أخرى لمصاريف العملية العامة، والباقي لتوطين المرحلين، واقترح أن تتكفل الحكومة البريطانية بتكاليف الترحيل بالاشتراك مع الدولة اليهودية "ويتم صرف جزء لا يستهان به من ذلك المال على العمل اليهودي في مشروع الاستيطان الخاص بالعرب، حيث ينشط آلاف المهندسين والبنائين والعمال إليه[69].

درست لجنة الترحيل إمكانيات الاستيطان الزراعي واسع النطاق في البلدان المجاورة لفلسطين، وخاصة في سورية، وإمكانية استيعاب العرب الفلسطينيين الذين سيتم ترحيلهم من فلسطين، ولقد انصب اهتمام اللجنة على المنطقة الشمالية الشرقية في سورية، المعروفة باسم الجزيرة،

2) لجنة ترحيل السكان الثانية 1942م:

راهنت قيادة الحركة الصهيونية على أن تمهد الحرب العالمية الثانية ونتائجها، الطريق أمام قيام الدولة اليهودية في فلسطين، واعتقدوا أن الوضع في المنطقة العربية –ولا سيما فلسطين– ستشهد تغيرات جذرية بعد الحرب العالمية الثانية، إلى حد يصبح معه ترحيل العرب فكرة يمكن تحقيقها، وفي عام 1942م، باشرت الحركة الصهيونية بتشكيل لجنة جديدة خاصة بترحيل السكان الفلسطينيين، أطلق عليها اسم (اللجنة الثانية للترحيل)، وضمت العديد من القادة الصهيونيين، والمختصين بالشؤون العربية، ومشددا على ضرورة وضع الخطط العملياتية؛ تمهيدا لتنفيذ الترحيل في الوقت الملائم، وأصر أعضاء لجنة الترحيل على الحصول على خطة إدوارد نورمان، والإطلاع على نشاطه وكذلك الإطلاع على خطة الياهو بن حورين، اللتين اعتبرتا العراق المكان الأمثل لترحيل الفلسطينيين إليها وتوطينهم فيها[70].

أ) خطة إدوارد نورمان لترحيل الفلسطينيين إلى العراق،1934–1948م:

تعد خطة إدوارد نورمان[71] (Edward Norman) من حيث الإعداد لها، والعمل من أجل تنفيذها؛ من أهم الخطط الصهيونية التي طرحت لترحيل العرب الفلسطينيين من فلسطين، فقد قام بمحاولات حثيثة بين سنتي 1934–1948م، لترحيل الفلسطينيين إلى العراق، ظناً منه أنها تشكل الحل المناسب للوجود العربي الفلسطيني في فلسطين، وكانت خطة نورمان التي رسمت خطوطها العريضة أول مرة في شباط (فبراير) 1934م، عبارة عن مذكرة بعنوان: "موقف تجاه المسألة العربية في فلسطين"، وفي عام 1937م، طرح نورمان صيغة جديدة لخطته، وطرح صيغة ثالثة لخطته والتي كتبت صيغتها بصورة مبدئية في شهر كانون الثاني (يناير) 1938م[72].

المبادئ الأساسية للخطة:

1) تحويل فلسطين العربية إلى "وطن قومي يهودي":

بدأ نورمان مذكرته من خلال مناقشة موقف اليهود الصهاينة من موضوعات "الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وشراء اليهود للأرض، واعتبر "أن الهجرة وحيازة الأرض هي الأسس التي سيقام عليها "الوطن القومي اليهودي"، وبالتالي فمن الطبيعي أنه ينبغي الإسراع في وضع برنامج لتشجيع الهجرة وشراء الأراضي إلى أقصى حد، وبأية وسيلة تؤدي إلى تحقيق تلك الغاية"[73].

وأضاف "أن المشروع الصهيوني الذي شُرع بتنفيذه يهدف بوضوح إلى الاستيلاء على فلسطين دون موافقة أهلها الأصليين، وأوضح "أن زعم القيادة الصهيونية العلني من أن "اليوشوف" لا ينوي الهيمنة على العرب، هو ضرب من النفاق، فزعم اليهود هذا حيال نياتهم المعلنة يبدو إما تجاهلا غير منطقي للحقائق، وإما كذباً متعمداً"، وينبغي التذكير "بأنهم يتكلمون عن فلسطين بالعبرية فيسمونها (إرتس يسرائيل، "أرض إسرائيل")، ولا يفتئون يعطون الدليل على رغبتهم الجامحة في إعادة "تكوين فلسطين العربية كوطن قومي يهودي"، ويصرون على استخدام اليهود حصراً، كذلك فأنهم يستقدمون أعداد هائلة من يهود أوربا، ومن هنا فإن المخاوف العربية من التحول إلى أقلية لها ما يبررها[74].

2) تهجير العرب الفلسطينيين إلى العراق (الترحيل والإحلال):

اقترح إدوارد نورمان حلاً لوجود الشعب العربي الفلسطيني في فلسطين، وخلق أغلبية يهودية بالطرق السياسية، يهدف إلى ترحيل العرب الفلسطينيين إلى العراق، فقد وضع خطته على أساس ضمان "امتلاء فلسطين باليهود بالتدريج"، واعتبر أنه: "إذا كان لابد لليهود من الحصول على فلسطين، ولا يمكنهم ذلك، في الوقت الحالي حيث يقطنها 800,000 عربي، فيجب حمل العرب على التخلي

عنهـا، وإيجـاد مكـان آخـر يـذهبون إليـه، إذ لا يمكـن إبـادتهم، ولـن يموتـوا عـن بكـرة أبيهم"[75].

مـن هنـا جـاء اقتراحـه حـول الدولـة العراقيـة، فهـي التـي تصـلح لتـوطينهم فيهـا، خصوصـا العـرب الـذين يمارسـون أعمـال الزراعـة، وأضـاف أن حـلا كهـذا يعتبـر الحـل الأكثـر عـدلا، ويـؤدي فـي نهايـة المطـاف إلـى نمـو علاقـات جـوار طيبـة بـين اليهـود والعــرب، معتبــراً "أن الطبيعــة الجوهريــة للمشــكلة الفلســطينية ليســت سياســية، بــل اقتصـادية، وأن الترحيـل إلـى العـراق سيسـمح للهجـرة الصـهيونية بـأن تمضـي قـدما "علـى أســاس طاقــة الاســتيعاب الاقتصــادية مــن دون إثــارة الاعتراضــات مــن جانــب العرب"[76].

واعتبـر انتقـال العـرب مـن فلسـطين إلـى العـراق بالشـكل الـذي اقترحـه، لا يعنـي ترحيـل إلـى بلـد أجنبـي، فلـيس ثمـة فـارق بـين فلسـطين والعـراق، أو أي جـزء آخـر مـن العـالم العربـي؛ لأن الحـدود التـي أقيمـت منـذ الحـرب العالميـة الأولـى، تكـاد تكـون غيـر معروفـة لكثيـرين مـن العـرب، واللغـة والعـادات والـدين كلهـا واحـدة، صـحيح أن الانتقـال، أيـا كـان نوعـه، يعنـي تـرك الأمـاكن المألوفـة، لكـن التمسـك الشـديد بالمكـان لـيس مـن تقاليد العرب [77].

ومــن الحجــج التــي ذكرهــا نورمــان لتبريــر دعوتــه لترحيــل الفلســطينيين، أن فلاحـي فلسـطين لا يملكـون ثقافـة عميقـة الجـذور، ولا تعلقـا بـالأرض، فمزارعوهـا علـى الـرغم مـن أنهـم "اسـتوطنوها" كـزراع، لـبعض الأجيـال، لـم يتقـدموا كثيـرا، فهـم مـا زالـوا، إلـى حـد بعيـد، تحـت تـأثير النظـرة البدويـة لأنـاس يضـربون فـي الصـحراء، وهـذا مـا كـان أجـدادهم عليـه منـذ زمـن لـيس ببعيـد فهـذه الطبيعـة البدويـة المفترضـة تسـهل هجـرتهم وخلال الحرب[78].

وبذلك طرح نورمان رؤية إحلالية صهيونية، (شأنه شأن أي مشروع استيطاني إحلالي) فخطته تقوم فكرة الدمج بين تهجير اليهود إلى فلسطين، والترحيل الإجباري للعرب من فلسطين؛ أيي على طَرْد وترحيل الأهالي الأصليين إلى العراق.

3) سبب اختيار العراق؟:

رأى نورمان أن العراق هي من أفضل الدول العربية ليوَطَن الفلسطينيون فيها بشكل دائم ونهائي، واستثنى شرق الأردن؛ لأن اليهود لا يعترفون بأن شرق الأردن سيبقى إلى الأبد خارج حدود منطقة استيطانهم، وبالنظر إلى أعداد اليهود التي يحتاجون إلي الهجرة من أوروبا، فإنه من التبذير والحمق التفكير في توطين عرب فلسطين في شرق الأردن[79]، ويمكن إيجاز حجج نورمان التبريرية لاختياره العراق بما يلي:

1- العراق بلد عربي يتمتع بمساحات شاسعة وخصبة، وهو قليل السكان، ومن شأنها أن تستوعب أكبر عدد من الفلسطينيين، خاصة العرب الذين تمرسوا على الزراعة؛ لذا فالعراق قد يكون الحقل الأخصب كوطن ممكن في المستقبل لجزء كبير من (السكان العرب القاطنين) في فلسطين[80].

2- العراق يتمتع بخيرات وثروات كبيرة، وسرعة تطويره مرهونة بزيادة عدد سكانه، فهناك أعمال تطويرية، كما أن هناك توسعا كبيرا في فرص العمل، الأمر الذي يجعله بحاجة إلى استقدام العمالة الخارجية لدعم قوته الداخلية والسياسية والاقتصادية، وبالتالي فإن ترحيل الفلسطينيين إليه، وتوطينهم فيه سوف يشكل حلاً لأحد أهم عوائق التنمية، وفي الوقت نفسه سيسمح للهجرة اليهودية والاستيطان بالمضي قدماً، فالطبيعة البدوية للفلسطينيين تجعلهم غير متمسكين بالأرض لأنه ليس ثمة فارق بين فلسطين، والعراق، أو أي بلد عربي آخر[81].

3- اختيار العراق جاء بديلاً لفكرة النقل القريب للفلسطينيين؛ خشية ظهور

مشكلات جديدة تعترض الاستيطان الصهيوني، فالعراق بعيدة نسبيا عن فلسطين بؤرة الصراع والاحتكاك.

4) مراحل تنفيذ الخطة:

اقترح نورمان أن تنفذ خطته على عدة مراحل:

المرحلة الأولى: المناقشة والإعداد:

مناقشة مبدأ الترحيل مطولا من جانب أناس جادين من الذين اعتادوا النظر في الشؤون الفلسطينية بمنظار اقتصادي، والذين لهم تأثير في الأوساط النافذة في (الشعب اليهودي)، ويجب أن يجري هذا النقاش بصورة سرية. فإذا علم العالم العربي بصورة غير مباشرة أن اليهود يناقشون خطة كهذه، فان عوائق لا يمكن تخطيها، ومن شتى الأنواع ستبرز حتما إمام تنفيذ هذا المشروع[82].

المرحلة الثانية: إقامة صندوق مالي:

تأسيس "منظمة" من الخبراء، لديهم ما يكفي من المال، لتحري الإمكانات الاقتصادية للمشروع، بما في ذلك تكاليف نقل عرب فلسطين إلى العراق[83].

المرحلة الأخيرة: مفاوضات سرية:

إجراء مفاوضات بين ممثلي المنظمة ووزارة المستعمرات البريطانية، ومع الحكومة العراقية بشأن العملية كلها، وبعد ذلك المفاوضات مع ملاك الأراضي العربية في فلسطين حول الأراضي التي يمكن شراؤها، وإذا نجحت المفاوضات يتم تشكيل شركة تعرف باسم (شركة استعمار فلسطين والعراق) [84].

5) طرق تنفيذ الخطة:

أ) الترويج لفكرة الترحيل بين الفلسطينيين:

طالب نورمان بتنفيذ (حملة تربوية) صهيونية في صفوف الفلسطينيين، لإعدادهم لقبول فكرة ترحيلهم إلى العراق، والعيش في مملكة عربية مستقلة، ورأى أن خطته قد تُطلق، أولاً، من خلال العثور على صاحب أرض واحد يقتنع بالمزايا المادية لتوطينه في العراق، وبذلك يبدأ نقل مزارعيه قرية قرية، دون المساس بنظام القرية، ويتطلب ذلك التعامل مع الوكلاء، أو مع المخاتير الذين يقفون على رأس القرية، وطالب نورمان بالتنفيذ التدريجي للترحيل، واكتفى بترحيل "دزينة" من القرى في العام الأول، ومن ثم سيزداد عدد الفلسطينيين المرحلين مع الأعوام التالية[85].

ب) الاتصال مع الحكومة البريطانية:

سعى نورمان إلى الاتصال مع الحكومة البريطانية للتعاون معها للعمل على تنفيذ الخطة، بحجة أن "بريطانيا العظمى تحتاج إلى سكان أوفياء لها في فلسطين، تتماثل مصالحهم مع مصالح الإمبراطورية البريطانية، ويكونون على استعداد للدفاع عن تلك المصالح، وعن الطريق إلى الهند والشرق، ولليهود مصلحة كبرى في قوة الإمبراطورية، وسيكونون ملزمين بالدفاع عنها[86].

ت) الاتصال مع الحكومة العراقية:

اقترح نورمان إرسال خبراء إلى العراق لدراسة إمكانيات العراق في مجالي الزراعة والري، والاستعلام بصورة مبدئية عن تكاليف النقل، وإمكانية تطوير العراق، وسيتم التوجه إلى الحكومة العراقية لإقناعهم بفكرة الطرد، وحضهم على قبول الذين يزمع طردهم مقابل مبالغ مالية[87]، والطلب في حال موافقتها على المشروع منها "أن تمنح شركة تطوير العراق منطقة (شط الغراف) كلها، ومنح الأراضي للمرحلين

الفلسطينيين مجاناً، ونقل ملكيتها إليهم، وتسهيل دخولهم دون جوازات سفر، أو تأشيرات دخول، أو رسوم، ومنحهم الجنسية العراقية خلال عام واحد من السكن في العراق[88].

ث) الاتصالات مع الحكومة الأميركية:

بذل نورمان الكثير من النشاط خلال الحرب العالمية الثانية، لإقناع الحكومة الأميركية بتبني خطة ترحيل الشعب الفلسطيني إلى العراق، وربط نورمان المشروع بخدمة الأهداف الحربية الأميركية من خلال حجته بأن ترحيل اليد العاملة الزراعية الفلسطينية إلى العراق، أمر بالغ الأهمية لكليهما، خاصة بالنسبة لمسألة الإنتاج المحلي للغذاء، والذي تحتاج إليه القوات الأمريكية، وغيرها من قوات الحلفاء في منطقة الشرق الأوسط، بدلا من الاعتماد على استيراد تلك المؤن الغذائية من المناطق البعيدة خارج منطقة الشرق الأوسط، وناشد نورمان في تشرين الأول (أكتوبر) عام 1945م، الرئيس الأميركي هاري ترومان بإجراء الاتصالات مع الحكومة العراقية للوصول إلى اتفاق حول نقل عرب فلسطين إلى العراق، لغرض استقرارهم بشكل دائم هناك[89].

وفي تشرين أول (أكتوبر) عام 1945م، ناشد نورمان برسالة وجهها إلى الرئيس الأمريكي الجديد هاري ترومان يزعم فيها: "أن حل المسائل السياسية من خلال الترحيل قد أصبح وسيلة معترفا بها، وأن "الصعوبات القائمة في فلسطين ناجمة عن وجود العرب الذين كان بالإمكان ترحيلهم إلى أماكن خارج فلسطين"، ثم أضاف بعد ذلك برسالة أخرى أرسلها إلى الرئيس الأمريكي يعلمه عن وجود مكان له مستقبل جيد لترحيل السكان العرب إليه، حيث قال: "أجريت قبل عدة أعوام دراسة مستفيضة عن إمكان استيعاب العراق لنسبة عالية من عرب فلسطين .

وأفادت النتائج التي توصلت إليها، أن إعادة توطين نحو 750,000 فلاح فلسطيني عربي في العراق لا تتضمن بأي شكل من الأشكال أية صعوبات عملية[90].

ب) خطة إلياهو بن حورين لترحيل الفلسطينيين، 1943-1948م:

كان إلياهو بن حورين[91] (Eliahu Ben Horin) منظِّر التصحيحيين، ومقرباً لجابوتنسكي، ومحرر صحيفة اليشوف العبرية (دوأر هايوم)، وعند تأسيس هتساح عام 1935م، أصبح عضواً في لجنتها التنفيذية، وعمل في لندن ما بين 1937-1940م، وفي نيويورك ما بين 1940-1943م، وبعد الحرب العالمية الثانية عمل مستشاراً لشؤون الشرق الأوسط في مجلس الطوارئ الصهيوني الأمريكي، الذي كان يرأسه آبا هيلل سيلفر، أسس بن حورين عام 1943م، "اللجنة الأمريكية لإعادة توطين يهود أوروبا المقتلعين[92]، وانطلق بن حورين في خطته من أفكار نورمان الداعية إلى ترحيل الفلسطينيين إلى العراق، وعرض خطته عام 1943م، في كتابه: (The Middle East: Crossroads of History) "الشرق الأوسط: مفترق طرق تاريخي"[93]، وأهم البنود الأساسية في خطته، ما يلي:

1) ترحيل العرب من فلسطين وشرق الأردن إلى العراق:

اقترح بن حورين ترحيل عرب فلسطين وشرق الأردن إلى العراق، أو إلى دولة عراقية – سورية متحدة، ولن ينقل العرب الفلسطينيون إلى أرض أجنبية، بل إلى أرض عربية، والمسافة بين وطنهم القديم ووطنهم الجديد قصيرة، لا تتطلب عبور محيطات، والأحوال المناخية نفسها، وإذا خُطط جيداً للترحيل والمشروع الاستعماري، ونُفذ بانتظام فسيحصل الفلاح الفلسطيني على تربة أفضل وأوضاعٍ معيشية واعدة أكثر، مما يتوقع الحصول عليه في فلسطين، وسيجد العربي المدني مجالاً أوسع لنشاطاته وطموحاته ضمن إطار دولة أكبر، وعربية صرفة[94].

2) فكرة تبادل السكان:

شدد بن حورين على ضرورة تزامن نقل سكان فلسطين إلى العراق، مع نقل يهود العراق، واليمن، وسوريا إلى فلسطين، ويمكن أن ينفذا خلال 18 شهراً، إذا اعتمد ذلك الحل، وستُقدم فلسطين الغربية وحدها إلى المهاجرين اليهود جميع الأراضي التي يحرثها العرب الآن، وبعدها هناك شرق الأردن بمساحات مهمة من تربة خصبة، وإمكانات ري جيدة، ويمكن التوصل إلى تحويل فلسطين العربية السريع إلى دولة يهودية، وإجلاء سكانها العرب إلى العراق بمساعدة دولية فعالة، ويجب تحقيق مشروع الإجلاء بحزم[95].

3) التأييد الأميركي للخطة:

حظيت خطة بن حورين بموافقة وتأييد أعداد متزايدة من السياسيين، والشخصيات الأمريكية البارزة، ومن بينهم الرئيس الأميركي السابق، هربرت هوفر(Hoover Herbert) (1925–1933) الذي اجتمع معه الياهو بن حورين في أيار (مايو) 1943م، وأطلعه على خطته، وقد تحمّس هوفر لتلك الخطة، وبشّر لها على صفحات صحيفة "نيويورك تايمز"، في إطار مقابلة أجرتها معه الصحيفة، وبعد نشر تلك المقابلة عُرفت تلك الخطة المطالبة بطرد الفلسطينيين إلى العراق بـ "مشروع هوفر" وكان لذلك تأثيره الكبير في الرأي العام الأميركي، لجهة تقبّل فكرة طرد الفلسطينيين من وطنهم[96]، حيث دعا مشروع هوفر للترويج لزراعة المناطق المهجورة بين دجلة والفرات بالقمح، ليوفر حافزاً لعرب فلسطين والأردن للاستقرار في العراق، وتوفير إمكانات مالية وهندسية لمشروعات إعادة التوطين، والمساعدة في إنشاء وكالات لإعادة توطين اليهود في فلسطين، والعرب الفلسطينيين في العراق[97].

كما نال موافقة العديد من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وأدباء وصحافيين وفئات أخرى لها تأثيرها في المجتمع الأميركي، وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية واندلاع الحرب الباردة، حاول هوفر دمج مشروعه بمشروع مارشال، وتخصيص خمسين مليون دولار من ميزانية مشروع مارشال لمشروعه الخاص، لكنه فشل[98].

لجنة ترحيل السكان الثالثة 1948م:

كانت استراتيجية القيادة الصهيونية قبيل إصدار الأمم المتحدة قرار التقسيم في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947م، هي تحقيق هدفين أساسين ارتبط الواحد بالآخر ارتباطا وثيقا لا ينفصم، هما: إقامة دولة يهودية في أكبر مساحة ممكنة من فلسطين، وطرد الفلسطينيين من المنطقة الفلسطينية التي تقام عليها الدولة اليهودية، أو من المناطق الإضافية التي قررت الزعامة الصهيونية احتلالها، وسلبها من المنطقة المخصصة للدولة العربية[99].

وبعد أيام قليلة من إعلان قيام "إسرائيل"، ظهرت أصوات تطالب، علانية، بطرد البقية المتبقية من الفلسطينيين من "إسرائيل" حديثة التأسيس، فشكلت "الحكومة الإسرائيلية" خلال حرب عام 1948م، لجنة خاصة بترحيل السكان الفلسطينيين، وأطلق عليها اسم "لجنة الترحيل الثالثة"[100]، وجاء تشكيلها نتيجة اقتراح قدمه عزرا دانين (Ezra Danin) إلى يوسف فايتس في 18 أبار (مايو) 1948م، فكتب له يقول: "إن المطلوب هو إنشاء مؤسسة يكون واجبها البحث عن طرق تساعد على تنفيذ فكرة ترحيل العرب من تجمعاتهم السكنية، مستغلة فرصة خروجهم بأنفسهم من هذه الأماكن"، وأضاف: "إذا كنا لا نريد عودة العرب إلى بيوتهم، يجب أن نضعهم أمام الأمر الواقع، وهو تدمير البيوت العربية المهجورة، أو إسكان اليهود في البيوت العربية، ومصادرة الممتلكات العربية[101].

حاول فايتس استغلال علاقاته مع القيادة الصهيونية، لإقناعهم بإصدار قرار لإنشاء لجنة لتنفيذ مخطط طرد العرب الفلسطينيين[102]، وفي28 أيار (مايو) 1948م، اجتمع مع موشيه شرتوك في وزارة الخارجية، واقترح عليه تشكيل لجنة مهمتها دراسة المسألة التالية: "هل ينبغي تحويل خروج العرب من فلسطين إلى أمر واقع، فلا يعودون إليها أبداً؟، وإذا كان الجواب: نعم، أو ليس من المفضل تشكيل لجنة الثلاثة، من عزرا دانين، والياهو ساسون، وأنا، لتصميم خطة عمل تؤدي إلى (ترحيل) السكان، وأجاب شرتوك أنه يبارك المبادرة، وطالب اللجنة أن تعمل علي تحويل خروج العرب إلى حقيقة واقعة، ووعد أن يستشير بن غوريون وكابلن"[103].

وقد تمت تسمية الثلاثة لتشكيل لجنة برئاسة فايتس، مهمتها تنفيذ مخطط طرد البقية المتبقية من العرب الفلسطينيين إلى الدول العربية، وتدمير القرى العربية، ومصادرة الممتلكات العربية، وتحويلها إلى المستوطنات والأفراد والمؤسسات الصهيونية [104].

وقدمت اللجنة في 5 حزيران (يونيو) 1948م، مذكرة إلى بن غوريون من أجل حل المسألة العربية في دولة "إسرائيل"، بعنوان: "ترحيل قبل فوات الأوان"، جاء فيها[105]:

ضمان قطاع حدودي طويل يبلغ عشرة كيلومترات يُمنع فيه توطين عرب.

. إطلاق على العرب في "إسرائيل" صفة "أعداء".

. هدم قرى بأكملها حتى لا يعود أصحابها إليها.

ـ إسكان اليهود في القرى والمدن العربية من أجل ملء "الفراغ" الذي خلفته الحرب، والحيلولة دون عودة أصحابها بعد انتهاء الحرب.

ـ إلقاء المهمة على عاتق الجيش الإسرائيلي للقيام بعملية تفريغ القطاع الحدودي في الشمال من سكانه بعمق يتراوح بين 5–15 كيلومتراً.

وقد استغل فايتس جهاز الصندوق القومي اليهودي الذي كان تحت تصرفه؛ من أجل الشروع بتنفيذ مخطط تدمير القرى العربية، ومسح المناطق العربية التي سيتم تدميرها[106]، وإلى جانب ذلك، عمل على جمع المعلومات حول الاتفاقيات والأعراف التي تتناول إجلاء السكان نتيجة الحروب خلال القرن الماضي، وإحصاء عدد العرب الذين تركوا فلسطين، وعدد القرى والمدن، ومدى قدرة البلدان المجاورة على استيعاب العرب اللاجئين[107]، كما فحصت اللجنة الحلول الممكنة لحل مشكلة العرب اللاجئين الذين سكنوا في منطقة الجليل، حيث شعرت اللجنة أن بقاءهم سيشكل خطراً يمكن أن يهدد "دولة إسرائيل"، وبناءً على ذلك، صبت اللجنة جهودها الأساسية لمنع عودتهم إلى قراهم، وانعكست تلك السياسة في وثيقة أعدها مع مطلع سنة 1949م، اليشاع سولتس، حاكم الناصرة العسكري، وقد تطرقت الوثيقة إلى إمكان ترحيل البدو في الجليل إلى القرى شبه المهجورة، ورسم ملامح حل مشكلة اللاجئين القرويين، وكانت الوثيقة بعنوان "ترحيل السكان العرب"، وصنفت على أنها "سرية"، ولكن لم ينفذ منها إلا بعض التوصيات[108].

مشروع جوزيف شختمان لترحيل الفلسطينيين (١٩٤٨م):

أعلنت حكومة "إسرائيل" المؤقتة بعد أقل من شهر على إنشائها عن رفضها المطلق لعودة اللاجئين، واستقدمت خبيراً لوضع خطة سياسية، ودعائية لتبرير ذلك، هو الصهيوني اليميني الدكتور جوزيف شختمان[109] (Joseph Schechtman)، ويوصف بأنه خبير في "ترحيل السكان"، وهو كاتب هذا القسم في الموسوعة البريطانية، وهو زميل قريب من فلاديمير جابوتنسكي. وهو أيضاً مؤلف كتاب

"ترحيل السكان في أوربا (1939 – 1945م)، وكان أيضاً مستشاراً لمكتب الولايات المتحدة للخدمات الاستراتيجية فيما يتعلق بتنقلات السكان[110].

اعتبر شختمان وجود أغلبية عربية كبيرة في فلسطين على الدوام كابوساً ، والهدف الأساسي للحركة الصهيونية هو إقامة دولة يهودية تضم أكثرية يهودية من السكان، وعرض حلاً على أساس القيام بعمليات لتبادل السكان بين الطرفين المتنازعين: (العرب واليهود)، مستندا في ذلك إلى خطة إلياهو بن حورين لترحيل العرب إلى العراق[111]، كما استعان بمثال تبادل السكان اليونان والأتراك، وتبادل السكان الهنود والباكستانيين، لتبين إمكانية ذلك الترحيل[112].

بدأ مشروع جوزيف شختمان يتبلور، عندما اجتمع بأعضاء لجنة الترحيل الثالثة أثناء زيارته "لإسرائيل" في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨م، عندما كان الغزو الصهيوني في أوجه، وبعد أن طرد أكثر من نصف اللاجئين كافة، وأوكلوا له مهمة القيام بإعداد خطة، في مسألة إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية[113]، وأعد خطته الخاصة بعنوان: (قضية التبادل السكاني العربي – اليهودي)، وقدمها على شكل دراسة إلى الياهو ابشتاين سفير "إسرائيل" في واشنطن، وقام ذاك بدوره بتقديمها لسكرتير الحكومة الإسرائيلية، زئيف شارف، ولرئيس لجنة الترحيل يوسف فايتس[114]، وأكد شختمان في اقتراحه على ما يلي[115]:

1- ترحيل الجاليات اليهودية في البلاد العربية إلى "إسرائيل".

2- ترحيل إجباري للعرب الفلسطينيين؛ السكان الأصليين سواء كانوا لاجئين أم مواطنين، وإعادة توطينهم في العراق.

3- تنفيذ عملية التوطين من خلال معاهدة بين حكومتي "إسرائيل" والعراق، وربما دول عربية أخرى.

4- تقوم إسرائيل بدفع تعويضات كاملة للفلسطينيين عن ممتلكاتهم التي تركوها وراءهم.

أراد شيختمان حصر المشكلة وحلها بين عرب فلسطين، واليهود في الدول العربية وحدها، وأدرك أن العرب لن يقبلوا بالترحيل طوعاً، ولكن ما أن يجدوا أنفسهم في العراق مثلاً كأمر واقع، مع تعويض كامل للأملاك التي تركوها، فلابد أن أنهم سيستسلمون للأمر الواقع، ويتم القبول به بناء على اتفاقية دولتين: "إسرائيل" وإحدى الدول العربية[116].

خلاصة:

منذ عام 1937م، كان هناك إجماع صهيوني ينادي بطرد العرب الفلسطينيين، ودارت نقاشات تتعلق بترحيلهم، وذلك على هيئات الحركة الصهيونية، فقد طُرح الأمر في المؤتمر العالمي لإيحود بوعالي تسيون، والمؤتمر الصهيوني العشرين، وشُكّلت لجان للترحيل ضمت عدداً من قادة الحركة الصهيونية، وهدفت لوضع دراسات، ورسم خطط لطرد الفلسطينيين، وعند النظر في الأفكار والخطط الصهيونية التي طرحت نتيجة لتلك المناقشات خلال الفترة 1937-١٩٤٨م، يتبين أن قاسماً مشتركاً بينها هو تأييد ترحيل العرب الفلسطينيين بشكل جماعي من وطنهم إلى شمال سورية والعراق، وغيرها من البلدان المجاورة لفلسطين، باعتباره شرطاً لإقامة دولة يهودية في فلسطين ذات أغلبية يهودية، وأيدوا االترحيل "الإيجابي"؛ أي إقناع السكان الفلسطينيين بالترحيل والهجرة بالإغراءات المالية، كما طرحوا فكرة التبادل السكاني، وتقوم هذه الفكرة التي تستخدم غطاء للنوايا الصهيونية الحقيقية على أساس تنفيذ عملية تبادل سكاني متفق عليه؛ أي ترحيل الفلسطينيين إلى الدول العربية مقابل استيعاب يهود الدول العربية، وقد دخلت تلك الأفكار إلى حيز التنفيذ أثناء حرب فلسطين (1947-1949م)، كما استغل

الصـهاينة الحـرب، واضـطر أعـدادٍ **مـن** الفلسـطينيين مـن الخـروج مـن مـدنهم وقـراهم تحـت الإجـرام الصـهيوني ضـد البشـر والحجـر والشـجر، وقـاموا بتطـوير خطـة الترحيـل، ومتابعة تنفيذها، لضمان أرض أكثر، وعرب أقل إلى الحد الأدنى.

الهوامش

(1) عبد الكريم، إبراهيم: تهجير العرب، ص41 ؛

Masalha، Nur: Towards the Palestinian Refugees، P. 6.

(2) الزرو، نواف: الإستراتيجية الصهيونية، مجلة صامد الاقتصادي، عدد (82)، ص52.

(3) Morris، Benny: Righteous Victims، P. 141.

(4) حزب أحدوت هعفودا (الاتحاد الصهيوني الاشتراكي لعمال ارض إسرائيل): أُسس عام 1919م، بعد أن شهدت الحركة العمالية الصهيونية أول ائتلاف واسع عندما عُقد مؤتمر عام للعمال الزراعيين في بتاح تكفا في 29 آذار (مارس) عام 1919م، ضم ممثلين عن حزب بوعالي تسيون، وعن المنظمة الزراعية في فلسطين، وأعضاء من النقابات المهنية، وبعض المثقفين، وعن المتطوعين في الكتائب اليهودية، وقرر المؤتمر إقامة حزب "أحدوت هعفودا" (وحدة العمل)، وكان القوة العمالية السائدة في الحركة العمالية وفي الهستدروت العامة، واهتم بطرح القضايا الاستيطانية والمهنية والسياسية والثقافية والأمنية التي تخص المستوطنات اليهودية، والعمال بشكل خاص، آمن الحزب بأن تحقيق الصهيونية يتم عن طريق الاشتراكية. وأيد الحزب قيام تنظيم عسكري صهيوني في فلسطين لحماية المستوطنات. (أبو حلبية، حسن: تاريخ الأحزاب العمالية، ص93).

(5) أُسس حزب الماباي نتيجة اندماج كل من حزبي هابوعيل هاتسعير (العامل الشاب) وأحدوت هعفودا (وحدة العمل)، وذلك في مؤتمر تأسيسي مشترك عقد في 5 كانون الثاني/يناير 1930م، بإشراف قادة الحركة العمالية الصهيونية، وكلمة "ماباي" هي اختصار لما يسمي بالعبرية (مفلغات ـ بوعالي ـ إرتس يسرائل)، أي (حزب عمال أرض إسرائيل)، وصف الماباي نفسه بأنه حزب عمالي، وحدد هدفه الأساسي في

برنامجه الذي أقره المؤتمر التأسيسي هو "بعث اليهود في "أرض – إسرائيل" كشعب عامل حر، متأصل في كافة فروع الزراعة والصناعة، ويطور ثقافته العبرية بقواه الذاتية، ويعتبر الحزب نفسه جزءاً من الطبقة العمالية. (العابد، إبراهيم: الماباي الحزب الحاكم في إسرائيل، ص21-25).

(6) أديب، أودي: الصراع الصهيوني الفلسطيني، مجلة قضايا إسرائيلية، عدد (14)، ص60.

(7) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص187 ؛ ايزنشتيد، شموئيل: أحدوت هاعفوداه (عبري)، ج (أ- ب)، ص 135.

(8) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص232.

(9) بابيه، ايلان: قراءة في سياسة الترانسفير، ص5-6.

(10) Simons، Chaim: Transfer Arabs from Palestine 1895-1947، P. 221.

([11]) بابيه، ايلان: قراءة في سياسة الترانسفير، ص 5.

(12) عبد الكريم، إبراهيم: تهجير العرب، ص79-80 ؛

Simons، Chaim: Transfer Arabs from Palestine 1895-1947، P. 221.

(13) Simons، Chaim: Transfer Arabs from Palestine 1895-1947، P. 206.

(14) تقرير حول أعمال مؤتمر "المجلس العالمي لعمال صهيون" بعنوان "أساليب سياستنا" (1937م)، شاحاك، إسرائيل: من الأرشيف الصهيوني (وثائق ونصوص)، ص13-21.

(15) المرجع السابق: ص13-21.

(16) Masalha، Nur: Towards the Palestinian Refugees، P. 4.

(17) اليعيزر كابلان (1891 – 1952م): ولد في روسيا، ونشط في الحركة الصهيونية الاشتراكية ضمن حزب تساعيري تسيون، وأصبح من أهم زعماء حركة العمل، ساهم في وضع أسس السياسة الاقتصادية للاستيطان الصهيوني، وفي عام 1923م، هاجر إلى فلسطين، وعين جابياً للوكالة اليهودية، وكان من الموقعين على وثيقة (استقلال إسرائيل) عام 1948م، وهو أول وزير مالية في تاريخ إسرائيل، (تلمي، أفرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص41).

(18) Simons، Chaim: Transfer Arabs from Palestine 1895-1947، P. 207.

(19) توما، اميل: جذور القضية، ص136.

(20) وزارة الدفاع الوطني اللبنانية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية، ص88 ؛

Morris، Benny: Righteous Victims، P. 161.

(21) عبد الكريم، إبراهيم: تهجير العرب، ص91.

(22) توما، اميل: ستون عاماً، ص273 ؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة الكويت: الثورة العربية، ص107؛

Cohen، Israel: The Zionist Movement، P. 221.

(23) Sachar، H.، M.: History Israel، P. 207.

(24) يهوذا ليون ماغنس (1877-1948م): ولد في الولايات المتحدة، ونال شهادة الدكتوراه من ألمانيا، عين حاخاماً لمدينة نيويورك عن التيار الإصلاحي اليهودي، شغل منصب سكرتير المنظمة الصهيونية في الولايات المتحدة ما بين عامي 1905-1908م، وركز جهوده على انشاء مؤسسات تربوية وتعليمية للجالية اليهودية، كان ماغنس من الداعين لاقامة دولة ثنائية القومية، وأصبح أول رئيس للجامعة العبرية في القدس، (منصور، جوني: معجم الأعلام، ص400).

(25) بريت شالوم (تحالف السلام): شُكّلت "بريت شالوم" عام 1925م، في القدس، بمبادرة من بعض المثقفين اليهود، معظمهم من أوروبا الوسطى ومن المنتمين إلى الثقافة الألمانية، كان من أبرزهم يهودا ماغنس، وآرثر روبين، ومارتين بوبر،

وهوغو برغمان وغرشوم شوليم، وكان أعضاء "بريت شالوم" من أنصار الهجرة اليهودية إلى فلسطين، على أن تتم بصورة سلمية وبالتوافق مع الأغلبية العربية، أما الفكرة الرئيسة التي حكمت سياساتها فهي أن فلسطين لا يجب أن تكون دولة عربية، أو دولة يهودية، وإنما دولة ثنائية القومية، يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق مدنية وسياسية واجتماعية متساوية، وتفككت المنظمة عام 1942م بعد انعقاد مؤتمر بلتيمور، (الشريف، ماهر: صراع القرن، ص69).

(26) الشريف، ماهر: صراع القرن، ص69-71.

(27) غورني، يوسف: المسألة العربية والمشكلة اليهودية (عبري)، ص365-366.

(28) شوفاني، الياس: الموجز في تاريخ، ص472 ؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة الكويت: الثورة العربية، ص107؛

Simons، Chaim: Transfer Arabs from Palestine 1895-1947، P. 42.

(29) عبد الكريم، إبراهيم: تهجير العرب، ص93 ؛ الموعد، حمد سعيد: الأبارتيد الصهيوني، ص 55 ؛

Sachar، H.، M.: History Israel، P. 207.

(30) الموعد، حمد سعيد: الأبارتيد الصهيوني، ص 55.

(31) نص خطاب بن غوريون في المؤتمر الصهيوني العشرين بتاريخ 7 آب (أغسطس) 1937م، دافيد بن غوريون، مذكرات، تل أبيب 1972، المجلد 4، ص 230 23؛

Bnne Morris:، The Birth of the Palestinian Refugee Problem، P. 48.

(32) مصالحة، نور: طرد الفلسطينيين، ص58.

(33) الخولي، حسن صبري: سياسة الاستعمار، م1، ص701 ؛ جريس، صبري: تاريخ الصهيونية' ج2، ص347 ؛

Cohen، Israel: The Zionist Movement، P. 222.

(34) قدري، قيس مراد: الصهيونية وأثرها على السياسة الأمريكية، ص35 ؛ توما، امبل: جذور القضية، ص272.

(35) شمالي، نصر: إفلاس النظرية الصهيونية، ص132 ؛ غرين، ستيفن: الانحياز علاقات أمريكا السرية بإسرائيل، ص15 ؛

Oreste، Michael Riad: Deconstructing the zionist paradigm a new history for a new Israel?، P. 40.

(36) قدري، قيس مراد: الصهيونية وأثرها على السياسة الأمريكية، ص36-37 ؛ سخنيني، عصام: فلسطين الدولة، ص161 ؛

Cohen، Israel: The Zionist Movement، P. 370.

([37]) الشرقاوي، فواز: نهج الصهيونية، ص324.

(38) ياغي، إسماعيل أحمد: الجذور التاريخية، ص117 ؛ الشريف، روجينا: الصهيونية غير اليهودية، ص147.

(39) العظم، محمد صادق: الصهيونية والصراع الطبقي، ص185-186 ؛ فهيم، هشام: الدور الأمريكي في نشوء إسرائيل، ص67 ؛ شوفاني، الياس: الموجز في تاريخ، ص486.

(40) جارودي، روجيه: فلسطين، ص356 ؛ وزارة الدفاع الوطني اللبنانية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية، ص92.

(41) جانسن، ج. ه.: الصهيونية وإسرائيل وآسيا، ص109.

(42) موشيه شاريت "شرتوك" (1894-1965م): ولد في أوكرانيا، وهاجر إلى فلسطين مع عائلته عام 1906 م، درس القانون في اسطنبول عام 1912م، لكن دراسته انقطعت بسبب الخدمة في الجيش التركي خلال الحرب العالمية الأولى مترجماً، وقد دعا إلى مشاركة اليهود والتطوع في الجيش التركي، وخدم فيه ضابطاً حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ثم نشط شاريت في بوعالي تسيون، كما أصبح عضواً في أحدوت هاعفوداه (وحدة العمل) عام 1919م، كما انخرط في الهستدروت عام 1920 م، وفي عام 1922م، درس في مدرسة لندن للاقتصاد، ثم أصبح نائب رئيس التحرير في صحيفة دافار التابعة للهستدروت، ثم رئيساً لتحريرها عام

1925م، وفي عام 1933 م، تولى منصب رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، وشغل ذلك المنصب حتى عام 1948م، (أبو حلبية، حسن: تاريخ الأحزاب العمالية، ص161).

(43) عبد الكريم، إبراهيم: تهجير العرب، ص102 ؛ الشريف، ماهر: صراع القرن، ص81-83.

(44) صلاح، مفيد عمر أسعد: الهجرة الفلسطينية، ص109 ؛ طيفيت، شبتاي: أطوار الترانسفير، ج2، ص691.

(45) محارب، محمود: ستون عاماً على، موقع عرب 48 الالكتروني:

(http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=52235).

(46) يوسف فايتس (1890-1972م): ولد في روسيا، انضم في عام 1912م، هاجر إلى فلسطين عام 1908م، انضم إلى حزب "هبوعيل هاتسعير (العامل الشاب)، اهتم بدراسة الزراعة واللغات، تم تعينه مديراً لدائرة الأراضي والتشجير التابعة للصندوق القومي اليهودي عام 1930م، ولعب دورا رئيسيا في الحصول على الأراضي قبل قيام دولة اسرائيل، (منصور، جوني: منقذ الأرض وداعية الترانسفير، ص160-161).

(47) ياهف، دان: مائة وعشرون عام من الصراع، ص18 ؛ عبد الكريم، إبراهيم: تهجير العرب، ص53 ؛ منصور، جوني: منقذ الأرض وداعية الترانسفير، ص164.

(48) Simons، Chaim: Transfer Arabs from Palestine 1895-1947، P. 229.

(49) منصور، جوني: منقذ الأرض وداعية الترانسفير، ص163.

(50) مصالحة، نور: طرد الفلسطينيين، ص71.

(51) بالومبو، ميخائيل: نكبة فلسطين كيف طرد الفلسطينيون، ص21.

(52) ياهف، دان: مائة وعشرون عام من الصراع، ص12 ؛

Simons، Chaim: Transfer Arabs from Palestine 1895-1947، P. 230.

(53) فايتس، يوسف: يومياتي ورسائلي إلى الأولاد (عبري)، مج 1، ص318 ؛ ياهف، دان: مائة وعشرون عام من الصراع، ص12 ؛

Simons، Chaim: Transfer Arabs from Palestine 1895-1947، P. 230.

(54) بالومبو، ميخائيل: نكبة فلسطين كيف طرد الفلسطينيون، ص21.

(55) Simons، Chaim: Transfer Arabs from Palestine 1895-1947، P. 231.

(56) صلاح، مفيد عمر أسعد: الهجرة الفلسطينيينية، ص111.

(57) منصور، جوني: منقذ الأرض وداعية الترانسفير، ص164 ؛ فايتس، يوسف: يومياتي ورسائلي إلى الأولاد (عبري)، مج 2، ص154.

(58) الماشيح والمشيحانية: "ماشيح" كلمة عبرية تعني "المسيح المخلص"، والمشيحانية، هي الاعتقاد بمجئ الماشيح، وهو الشخص المرسل من الإله – حسب اعتقاد اليهود - ليعدل مسار التاريخ اليهودي، بل البشري، فينهي عذاب اليهود، ويأتيهم بالخلاص، ويجمع شتات المنفيين، ويعود بهم إلى صهيون، ويحطم أعداء جماعة يسرائيل، ويتخذ من أورشليم عاصمة له، ويعيد بناء الهيكل، ويظهر الفكر المشيحاني في أوقات الأزمات. (المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج 5، ص 294).

(59) فايتس، يوسف: يومياتي ورسائلي إلى الأولاد (عبري)، مج 2، ص181 ؛

Morris، Benny: The Birth of the Palestinian Refugee Problem، P. 54.

(60) فايتس، يوسف: يومياتي ورسائلي إلى الأولاد (عبري)، مج 2، ص202 ؛ عبد الحافظ، محمد: جدلية الترانسفير، ص26.

(61) فايتس، يوسف: يومياتي ورسائلي إلى الأولاد (عبري)، مج 2، ص216 ؛

Simons، Chaim: Transfer Arabs from Palestine 1895-1947، P. 138-139.

(62) سيلغ سوسكين (1873-1959م): صهيوني روسي، ومهندس زراعي، هاجر إلى فلسطين عام 1896م، وعمل خبيراً زراعياً مع أحباء صهيون، متخصص في الزراعة الكثيفة، وهو من مؤسسي مستوطنة نهاريا، في عام 1906م، شغل سوسكين منصب المستشار الزراعي في المستعمرات الألمانية في غرب أفريقيا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وشغل منصب مدير دائرة الاستيطان في الكيرن كايميت في لاهاي ما بين عامي 1918-1923م، في عام 1926م، انضم سوسكين إلى الحركة التصحيحية وأصبح المتحدث باسمها بشأن مسائل الاستيطان الزراعي،

(Ben- Shlomo & Denman: Soskin، Selig ،Encyclopedia Judaica، vol 19، p32).

(63) Encylopedia of Zionism and Israel،op. cit،Vol.2. P. 1059.

(64) لم ينجح اجتماع مجلس الحركة المنعقد في كاتوفيتش (جنوب غرب بولندا) في الفترة ما بين 19-21 آذار(مارس) 1933م، في التخفيف من حدة الخلافات داخل الحركة التصحيحية وتياراتها المتناحرة، وأكد جابوتنسكي في الاجتماع موقفه القاضي بضرورة الالتزام بقرارات المؤتمر الخامس للحركة (مارس/آذار 1932م)، حول العلاقة مع المنظمة الصهيونية، المطالبة بضرورة الانسحاب من المنظمة الصهيونية، التي رفضها تيار الأقلية بزعامة (مئير غروسمان، وسيلغ سوسكين)، فقامت الأكثرية باقصاء الأقلية، واتجهت الأقلية المبعدة إلى خوض الانتخابات للمؤتمر الصهيوني الثامن عشر عام 1933م منفردة، فحصلت على سبعة مقاعد، وأطلقت على نفسها اسم "حزب الدولة اليهودية"، معلنة انشقاقها عن الحركة التصحيحية، وكان الحزب أيديولوجياً امتداداً للحركة التصحيحية، ولكنه اختلف عنها في بقائه ضمن المنظمة الصهيونية، (جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص294-295).

(65) أبو جلهوم، سامي: تاريخ الحركة التصحيحية،ص304.

(66) عبد الكريم، إبراهيم: تهجير العرب، ص96.

(67) Simons، Chaim: Transfer Arabs from Palestine 1895-1947، P، 242.

(68) صلاح، مفيد عمر أسعد: الهجرة الفلسطينية، ص107.

(69) مصالحة، نور الدين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين، ص69.

(70) محارب، محمود: ستون عاماً على، موقع عرب 48 الالكتروني:

(http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=52235).

(71) إدوارد نورمان (1900-1955): مليونير يهودي أمريكي، ولد في شيكاغو، شغل منصب رئيس الصندوق الأمريكي للمؤسسات الفلسطينية، ورئيس اللجنة الاقتصادية الأميركية من أجل فلسطين، والأمين الوطني للجنة اليهودية الأمريكية، وعضو مجلس أمناء الجامعة العبرية في القدس.

(http://www.blackwellreference.com/public/tocnode?).

(72) صلاح، مفيد عمر أسعد: الهجرة الفلسطينية، ص118.

(73) Simons، Chaim: Transfer Arabs from Palestine 1895-1947، P، 8.

(74) Simons، Chaim: Transfer Arabs from Palestine 1895-1947، P، 86.

(75) مصالحة، نور: طرد الفلسطينيين، ص114.

(76) صلاح، مفيد عمر أسعد: الهجرة الفلسطينية، ص118.

(77) ناصر، نعيم: موقع العراق في مشاريع التوطين، ص51 ؛

Simons، Chaim: Transfer Arabs from Palestine 1895-1947، P. 88.

(78) ناصر، نعيم: موقع العراق في مشاريع التوطين، ص51.

(79) مصالحة، نور: طرد الفلسطينيين، ص114.

(80) Simons، Chaim: Transfer Arabs from Palestine 1895-1947، P. 87.

(81) العلي، إبراهيم: تـوطـين اللاجئين الفلســطينيين فــي العـــراق، موقغ الكتروني

http://wajeb.org/index.php?option=com

(82) Simons، Chaim: Transfer Arabs from Palestine 1895-1947، P. 88.

(83) عبد الكريم، إبراهيم: تهجير العرب، ص61 ؛

Simons، Chaim: Transfer Arabs from Palestine 1895-1947، P. 88

(84) Simons، Chaim: Transfer Arabs from Palestine 1895-1947، P. 88.

(85) مصالحة، نور: طرد الفلسطينيين، ص115.

(86) مصالحة، نور: طرد الفلسطينيين، ص117.

(87) محارب، محمود: ستون عاماً على، موقع عرب 48 الالكتروني:

(http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=52235)

(88) ناصر، نعيم: موقع العراق في مشاريع التوطين، ص51 ؛ طيفيت، شبتاي: أطوار الترانسفير، ج1، ص591

Simons، Chaim: Transfer Arabs from Palestine 1895-1947، P. 88.

(89) حسين، غازي: الاستبطان اليهودي، ص35.

(90) صلاح، مفيد عمر أسعد: الهجرة الفلسطينية، ص119.

(91) إلياهو بن حورين (1902-1966): ناشط الصهيوني، وصحافي وكاتب، ولد في أوكرانيا، ودرس في جامعة أوديسا حيث كان رئيس اتحاد الطلاب الصهيوني، وكان ناشطاً في المنظمات الصهيونية السرية "للدفاع عن النفس" خلال السنوات الأولى من النظام السوفياتي، هاجر إلى فلسطين عام 1921م، وانضم الى الهستدروت، وكان من بين مؤسسي مستوطنة الجماعية ها شارون (في وقت لاحق لتصبح كيبوتس يفعات، انشق عن الحركة العمالية في عام 1928م، للانضمام إلى الحركة التصحيحية،

(http://www.encyclopedia.com/article-1G2-2587502474/ben-horin-zelig-bidner.html).

(92) أبو جلهوم، سامي: تاريخ الحركة التصحيحية، ص306.

(93) محارب، محمود: الصهيونية والهاجس الديمغرافي، ص32 ؛

Simons، Chaim: Transfer Arabs from Palestine 1895-1947، P. 117.

(94) مصالحة، نور: طرد الفلسطينيين، ص124 ؛

Ben-Horin، Eliahu: The Middle East: Crossroads of History، P. 230-231.

(95) Ben-Horin، Eliahu: The Middle East: Crossroads of History، P. 232-233.

(96) محارب، محمود: الصهيونية والهاجس الديمغرافي، ص32 ؛ هيرست، دايفيد: البندقية وغصن الزيتون، ص292 ؛

Masalha، Nur: Imperial Israel and the Palestinians، P. 61.

(97) Simons، Chaim: Transfer Arabs from Palestine 1895-1947، P. 279-280.

(98) محارب، محمود: الصهيونية والهاجس الديمغرافي، ص33 ؛

Medoff، Rafael: Militant Zionism in America، P. 95

(99) محارب، محمود: ستون عاماً على، موقع عرب 48 الالكتروني:

(http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=52235).

(100) الزرو، نواف: الإستراتيجية الصهيونية، ص55.

(101) Morris، Benny: The Birth of the Palestinian Refugee Problem، P. 312.

(102) Lane، Dave: The Palestinians – Were They Driven Out، or did they leave of their own accord ?، P. 14.

([103]) فايتس، يوسف: يومياتي ورسائلي إلى الأولاد (عبري)، مج 3، ص294.

(104) Masalha، Nur: Imperial Israel and the Palestinians، P. 59.

(105) فايتس، يوسف: يومياتي ورسائلي إلى الأولاد (عبري)، مج 3، ص297-298.

(106) Morris، Benny: The Birth of the Palestinian Refugee Problem، P. 314.

(107) فايتس، يوسف: يومياتي ورسائلي إلى الأولاد (عبري)، مج 3، ص336.

(108) كوهين، هليل: الغائبون الحاضرون، ص56،59.

(109) جوزيف شختمان (1891-1970): ولد في روسيا، وانخرط في النشاط الصهيوني في روسيا، وقد غادر روسيا عام 1920م، وعمل محرراً في أسبوعية الصهيونية الروسية في برلين ما بين عامي 1922-1924م، وفي باريس ما بين عامي 1925-1934م، كان مقرباً من فلاديمير جابوتنسكي، وعمل في اللجنة التنفيذية التصحيحية في باريس ولندن ووارسو، وكان عضوا في اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ما بين 1963-1968م، (مصالحة، نور الدين: إسرائيل الكبرى، ص80).

(110) أبو ستة، سلمان: التوطين تكريس التنظيف العرقي، هيئة أراضي فلسطين، موقع الكتروني،

(http://www.plands.org/arabic/articles/045.html).

(111) رزوق، أسعد: اسرائيل الكبرى، ص551-552 ؛

Khalidi، Walid: Why Did the Palestinians Leave Revisited، P. 42-43.

(112) أبو ستة، سلمان: التوطين تكريس التنظيف العرقي، هيئة أراضي فلسطين، موقع الكتروني،

(http://www.plands.org/arabic/articles/045.html).

(113) مصالحه، نور الدين: إسرائيل الكبرى، ص83-84 ؛

Welty، Gordon: The Roots of the Palestinian Diaspora، P. 3.

(114) Masalha، Nur: Imperial Israel and the Palestinians، P. 63.

(115) مصالحه، نور الدين: إسرائيل وسياسة النفي، ص81-82 ؛

Mariko، MoriI: Zionism and the Nakba، P. 11-12.

(116) أبو سته، سلمان: التوطين تكريس التنظيف العرقي، هيئة أراضي فلسطين، موقع الكتروني،

(http://www.plands.org/arabic/articles/045.html).

سياسات التجارة الخارجية الإسرائيلية 1948-2013:

أ.حكمت عاشور

مقدمة

يكتسب قطاع التجارة الخارجية أهمية استثنائية بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي فإسرائيل تفتقر إلى السوق الكبير القادر على استيعاب الإنتاج، كما أنها تفتقر إلى الموارد الأولية اللازمة لعملية التصنيع التى حرصت اسرائيل على انجازها بدءا من الخمسينات تحت ضغط صغر حجم الاراضى الزراعية و بهدف توفير الوظائف للأعداد المتدفقة من المهاجرين اليهود.

لم تعترف الدول العربية المحيطة بإسرائيل كدولة و تعاملت معه ككيان مغتصب للأراضي العربية و لم تقم علاقات سياسة معها وأغلقت أسواقها أمام إسرائيل و منعت تصدير النفط إلا بعد أن ضمنت عدم وصوله لإسرائيل لذا لجأت اسرائيل الى الاسواق العالمية البعيدة خاصة فى اوروبا و امريكا الشمالية لتوفير احتياجاتها من الموارد الاولية و تسويق انتاجها الصناعى و الزراعى الذى تضخم بعد النجاح فى عملية التصنيع الكبرى فى الخمسينات.

نمت الصادرات الاسرائيلية كما و تغيرت نوعا، فبدءا من التسعينات بدأت الصادرات من السلع و الخدمات ذات التكنولوجيا المتطورة تستحوذ على الجزء

الاكبر من صادراتها ، حيث ارتفعت صادراتها السلعية فقط من ما يقارب 29 مليون دولار عام 1948 الى 93 مليار دولار عام 2012.

تنوعت سياسات اسرائيل التجارية ما بين الاشراف الكلى او الجزئى للدولة و اجهزتها المالية و النقدية ، بحيث كانت السياسة التجارية تتوافق مع طبيعة التغيرات الاقتصادية التى مرت بها اسرائيل منذ نشأتها، بدءا من التقييد الكامل للتجارة الى التحرير الكامل بما يتوافق مع الظرف الخاص لإسرائيل و التغيرات الدولية عامة.

تنقسم الدراسة الى قسمين يتناولان أهم ملامح السياسة التجارية لإسرائيل وفقا لمكونات التجارة الخارجية (الصادرات و الواردات) ، و قد تتداخل نفس السياسة فى كلا المكونين كما سيتضح ادناه :

أولا سياسات الاستيراد

يمكن تقسيم سياسات الاستيراد إلى عدة مراحل حسب الفترة الزمنية كالتالي:-

1 - مرحلة التقييد الكامل والتحرير الاسمي للواردات 1949-1974م:-

واجهت إسرائيل عند نشأتها مشكلة تضخم الطلب الاستهلاكي الناتج عن الهجرة الواسعة والمتطلبات العسكرية لمواجهة العرب[1]، والذي خفض رصيد الدولة من العملة الأجنبية من **141** مليون دولار عام **1948م** إلى **31** مليون دولار عام **1951م**، لذا كان تدخل الدولة ضرورياً لضمان سياسة تجارية تهدف لحماية القطاعات الاقتصادية المحلية الناشئة في وجه المنافسة الخارجية، والحفاظ على العملة الصعبة القليلة وتوجيهها نحو استيراد السلع الأكثر فائدة للاقتصاد[2]، وهذا ما يتفق مع نظرية حماية التجارة الخارجية، لغرض حماية المنتج المحلى وتعزيز الادخار، وذلك بتخفيض الإنفاق الاستهلاكي غير المبرر، وقد اتبعت إسرائيل في هذه المرحلة عدة سياسات أهمها:-

أ - **التراخيص والقيود الإدارية:-**

بدأت الدولة بحظر الاستيراد إلاّ بعد الحصول على التراخيص من جهات إدارية تحددها الدولة، وحصرت صلاحية منح تراخيص الاستيراد في جهتين هما وزارة التجارة والصناعة صاحبة الصلاحية في تحديد نوع السلعة المسموح استيرادها، ودائرة الرقابة على العملات الأجنبية في وزارة المالية صاحبة الصلاحية في تحديد مبلغ العملة الأجنبية المخصصة للاستيراد، لضمان عدم التوسع في استيراد السلع الكمالية على حساب السلع الضرورية للطبقات منخفضة الدخل، إلاّ أن سياسة الرقابة الإدارية واجهتها مشاكل متعددة، حيث إن تقييد الاستيراد من خلال رخص الاستيراد لم يفلح في تقليص الإنفاق الاستهلاكي رغم تقنين الاستهلاك من خلال البطاقات التموينية، بسبب التناقض بين السياسة المالية والنقدية التوسعية وتقنين الاستهلاك، والذي ترتب عليه ظهور السوق السوداء، وأدى التركيز على استيراد السلع الاستهلاكية لمقابلة الطلب الكبير إلى نقص في المواد الأولية اللازمة للإنتاج، مما دفع الدولة أواخر **1951م** تحت ضغط استنفاذ رصيد العملة الصعبة إلى استبدال السياسة النقدية والمالية التوسعية بأخرى انكماشية، لتخفيض الطلب على السلع الاستهلاكية[3]، حيث خفضت ميزانية الصرف الأجنبي الخاصة بالإيرادات والمصروفات من العملة الأجنبية لدولة إسرائيل، التي تعدها وزارة المالية المبلغ المخصص للسلع الاستهلاكية من **141** مليون دولار عام **1952م** إلى **138** مليون دولار عام **1953م**، ومن ناحية تشجيع الاستيراد لأغراض الاستثمار رفعت موازنة الصرف الأجنبي المبلغ المخصص لاستيراد السلع الاستثمارية من **22** مليون دولار عام **1952م** إلى **37** مليون دولار عام **1953م**.

ب - اتفاقيات الدفع:-

وقعت إسرائيل لمعالجة مشكلة نقص العملة الأجنبية اتفاقيات دفع مع شركائها التجاريين، واتفاقيات الدفع هي اتفاقيات شبيهة بالمقاصة بين الدولة المستوردة والمصدرة، حيث يتم تسوية المبادلات التجارية بالعملة المحلية لكل دولة دون اللجوء للحصول على العملات الصعبة، وتختلف اتفاقيات المقاصة عن اتفاقيات الدفع، بأن الأخيرة شملت تجارة الخدمات إضافة لتجارة السلع، وتقوم كل

دولة من طرفها بدفع قيمة الصفقات للمستورد والمصدر بالعملة المحلية، وبلغت نسبة واردات إسرائيل بموجب هذه الاتفاقيات عام **1955م 18.6%** من مجمل وارداتها السلعية[4]، وحتى عام **1956م** وقعت إسرائيل ثماني عشرة اتفاقية تجارية مع دول عملتها غير قابلة للتحويل واعتمدت فيها اتفاقيات الدفع كوسيلة لتسوية المبادلات التجارية، ومع تزايد التبادل التجاري العالمي في عقد الستينات من القرن الماضي[5]، وارتفاع احتياطي إسرائيل من العملة الصعبة عام **1962م** عشر مرات مقارنة بعام **1950م**، لذا استغنت إسرائيل عن عدد من هذه الاتفاقيات، ولم يتبقى منها عام **1966م** إلاّ عشر اتفاقيات خمسة منها مع دول من شرق أوروبا[6].

ج – <u>هيئة المواصفات والمقاييس:–</u>

أنشأتها إسرائيل عام **1953م** لغرض مساعدة الدوائر المخولة بمنح التراخيص، وضمان جودة السلع المستوردة والمصدرة، وأصبحت تلك الهيئة الجهة الثالثة في الرقابة على الواردات والصادرات، وخاصة الواردات لضمان نوع جيد وملائم للسوق الإسرائيلي لا يمس بالصحة العامة والبيئة[7]، ولفرض قيود على الواردات غير المرغوبة بحجة أنها غير ملائمة للمستهلك.

د – <u>دائرة الرقابة على الصرف الأجنبي:–</u>

هدفت الحكومة الإسرائيلية باحتكار شراء وبيع العملة الأجنبية، من خلال دائرة الرقابة على الصرف الأجنبي في وزارة المالية، وكذلك منع البنوك التجارية من بيع وشراء العملة الأجنبية إلاّ بموافقة وزارة المالية ليس فقط لغرض الحفاظ على رصيد العملة الصعبة وإنما أيضاً إلى الحد من الواردات الاستهلاكية، وتشجيع الإنتاج المحلى وتقوية المنافسة للسلع المحلية أمام السلع الأجنبية المستوردة، لاسيما وأن معظم واردات إسرائيل من السلع الجاهزة هي من دول متطورة صناعياً، ولا تستطيع الصناعات حديثة العهد في إسرائيل من منافستها[8]، واعتمدت موازنة النقد الأجنبي جميع مخصصات الواردات الاستهلاكية للسلع الضرورية، ولم تعتمد أي مبلغ خلال السنوات الأولى للسلع الكمالية، ولم تسمح بمنح أي مبالغ للمواطن الإسرائيلي للسفر والاستثمار في الخارج.

هـ - نظام الواردات دون مدفوعات:-

اضطرت إسرائيل تحت ضغوط المستوردين إلى إتباع نظام الواردات دون مدفوعات، ووفقاً لهذا النظام سمح للمستثمر الأجنبي والمحلى، الذي يمتلك أصول بالخارج سواء كانت سلعاً استهلاكية أو رأسمالية بموجب تراخيص خاصة بشرط أن يدفع **30%** من قيمة رخصة الاستيراد بالعملة الصعبة للدولة، ويحصل مقابلها على عملة محلية بالسعر الرسمي، وأصبحت هذه التراخيص الاستثنائية تباع وتشترى في الأسواق، وتحولت إلى وسيلة لإدخال السلع الممنوع استيرادها ومرتفعة الثمن في السوق، وسببا لإنشاء الشركات الوهمية التي تصفى بعد جلب الواردات تحت مبرر نشاطها الاستثماري، وكذلك دفع هذا النظام في الاستيراد المستوردون المحليين والمستثمرين الأجانب إلى التلاعب بشراء العملة الصعبة من السوق السوداء، وتهريبها للخارج لشراء السلع الكمالية المحظور استيرادها وجلبها لإسرائيل وتحقيق أرباح ضخمة، مما رفع الوزن النسبي لهذه الواردات وفائدتها للمستوردين والمستثمرين على حساب الدولة والمستهلك الخاص، مما حدا بالحكومة عام **1951م** إلى تكوين شركات عامة لاستيراد السلع الكمالية وبيع وشراء العملة الأجنبية بسعر أعلى من السعر الرسمي لمحاربة ظاهرة توسع السوق السوداء، إلاّ أن هذه التجربة فشلت، ثم بدأت إسرائيل تشديد الشروط والمواصفات لهذا النوع من الواردات عام **1953م** والجدول رقم **16** يظهر تراجع هذا النوع من الواردات ووزنها النسبي بعد عام **1953م**.

جدول رقم -1- يوضح الواردات دون مدفوعات للفترة 1949-1954

البيان	1950-1949	1952-1951	1954-1953
الواردات دون مدفوعات (مليون دولار)	87.8	136.3	102.5
نسبة الواردات دون مدفوعات من مجمل الواردات السلعية %	15.8	19.3	17.9

المصدر: (1975)Michael , Michaely ، صفحة 49 .

و – **السياسة النقدية:–**

إلى جانب* سياسة القيود الإدارية لجأت إسرائيل إلى إتباع سياسة نقدية، تمثلت في رفع سعر الفائدة على القروض الاستهلاكية لخفض الواردات الاستهلاكية، إضافة إلى تخفيض قيمة عملتها أمام العملات الأجنبية، بهدف تشجيع التصدير وتقليص الواردات، حيث أصبح سعر الدولار في الربع الثالث من عام **1949م** يساوى **0.357** ليرة إسرائيلية(*) ليحقق ارتفاع في قيمته بمقدار **0.109** ليرة مقارنة بالربع الأول من نفس العام، واستمرت إسرائيل في إتباع سياسة تخفيض سعر الصرف لعملتها مقابل الدولار إلى أن وصل سعر الدولار إلى **3** ليرات إسرائيلية أوائل عام **1962م**، واتبعت إسرائيل سياسة نقدية أخرى لإدارة الواردات، إذ اعتمدت نظام سعر الصرف المتعدد هدفت منه إلى تشجيع استيراد المواد الأولية اللازمة لإنتاج السلع للسوق المحلى والتصدير، حيث منحت المستوردين والمصدرين الذين يستوردون مواد أولية للإنتاج سعر صرف أعلى من السعر الرسمي، إذ يستطيع المستورد لهذه الواردات تقديم عملة إسرائيلية يحصل مقابلها على دولارات أكثر مما لو قدمها مستورد آخر لنوع غير مرغوب من السلع مثل السلع الكمالية[9]، فمثلاً بلغ سعر الدولار لاستيراد سلعة غير مرغوبة مثل الأرز ليرة واحدة لكل دولار، في حين أن السعر الرسمي بلغ **0.248** ليرة للدولار الواحد أي أن المستورد يدفع بالعملة المحلية أربع أضعاف القيمة الرسمية للدولار، ويقوم هذا النظام على التمييز بين أسعار صرف الدولار حسب السلعة المستوردة أو حسب جهة الاستيراد أو هدف اقتناء العملة الأجنبية، فميزت بين السائح والتاجر وبين الشركة الحكومية والخاصة، وفى عام **1953م** بلغ عدد أسعار الصرف أربعة هي :السعر الأول ويساوى **0.357** ليرة، والسعر الثاني ويساوى **0.714** ليرة، والسعر الثالث ويساوى ليرة واحدة، والسعر الرابع يساوى **1.8** ليرة واحدة للدولار، واستمر العمل بنظام الصرف المتعدد حتى عام **1955م** ثم وحدت أسعار الصرف في سعر صرف رسمي واحد مع استثناء الواردات التي تخص بعض المؤسسات العامة.

ز – **السياسة المالية:–الضرائب والجمارك:–**

أدى اشتراط الدولة عند منح رخص الاستيراد موافقة جمعية التجاريين والصناعيين إلى ظهور احتكار للواردات، إذ تم منح الموافقة وتوزيع رخص الاستيراد بين المشرفين على هذه الجمعية أو حسب رغباتهم، يضاف إلى ذلك فساد الموظفين الحكوميين ومتاجرتهم برخص الاستيراد مقابل رشاوى من المستوردين، وظهور سوق سوداء للسلع الاستهلاكية، وللعملة الأجنبية، ودفعت المتغيرات السابقة الدولة إلى التحرير الجزئي للاستيراد عام **1955م**، حيث ازدادت عدد السلع الواردة التي تمنح رخص استيراد مباشرة دون تعقيدات إدارية، وخفضت الرسوم الجمركية على بعض السلع.

إلاّ أنها من جانب أخر رفعتها وفرضت رسوم إضافية وضرائب جديدة على سلع أخرى، بحيث تبقى كمية السلع الموردة لكل صنف هي نفسها المحددة وفقاً لنظام القيود الكمية والإدارية السابق، وحددت نسبة الجمارك على كل سلعة حسب نوعها، وفرضت أدنى رسوم جمركية على المواد الخام اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية، في حين فرضت رسوم مرتفعة على السلع الاستهلاكية المستوردة والتي تنتج محلياً، وكذلك كانت نسبة الرسوم الجمركية مرتفعة على السلع الكمالية، وخفضت نسبة الرسوم الجمركية على السلع الاستثمارية، وحتى عام **1956م** سمح باستيراد أكثر من نصف واردات المواد الأولية بتراخيص استيراد دون تعقيدات إدارية، وبقيت تقيد بالكامل استيراد المواد الأولية التي لها بدائل محلية، أو المواد الأولية لصناعات لا ترغب بها الدولة، وبقيت النسبة الأكبر من واردات المواد الغذائية التي في غالبها سلع زراعية تشترط إجراءات مشددة للحصول على ترخيص الاستيراد لحماية الإنتاج المحلى، أما بالنسبة للسلع تامة الصنع فان منح رخص الاستيراد يرتبط بدرجة منافسة هذه السلعة للإنتاج المحلى، مع منح حرية كاملة لاستيراد للسلع الاستثمارية وقد كان النصيب الأكبر في السلع المحررة بشكل كامل للمواد الأولية، أما الواردات الأكثر تقييداً فقد كانت المنتجات الزراعية، والسلع الغذائية التي تعتمد على مدخلات زراعية في إنتاجها لتوفر بدائل محلية والجدول رقم **17** يوضح ذلك.

جدول –2– يوضح معدل تحرير الواردات من القيود الإدارية والكمية حسب النوع عام 1956م(نسبة مئوية)

درجة التحرير	المواد الغذائية	المواد الأولية	سلع تامة الصنع
تحرير كامل	%40	%60	%35
تحرير جزئي	%4	%32	%33
تقييد كامل	%56	%8	%32
إجمالي الواردات	100	100	100

المصدر: (1975)Michaely , Michael ، ص 36.

واتجهت سياسة الاستيراد نحو المزيد من التحرير الاسمي في الستينات، بعد توقيع إسرائيل اتفاقية تجارية مع دول السوق الأوروبية المشتركة عام **1961م**، وتوقيعها على الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة–الغات–عام **1962م**، التي تهدف لتحرير التجارة العالمية وتقليص القيود الإدارية والجمركية عليها، وبالذات فيما يخص السلع الصناعية[10]، وهذا يدفعنا للاستنتاج أن إسرائيل استفادت بانضمامها للغات، لأن التسهيلات التي دعت إليها الاتفاقية تخص الصادرات الصناعية التي سعت إسرائيل إلى زيادتها، في حين أن الاتفاقية لم تمس القطاع الزراعي، إذ استمرت إسرائيل بحمايته من منافسة الواردات[11]، واستهدفت سياسة التحرير الاسمي للاستيراد إلى كشف المنتج المحلى تدريجياً أمام منافسة الواردات وتخفيض العجز التجاري، واستمراراً لسياسة التحرير الاسمي والانتقال من شكل إلى شكل آخر من وسائل الحماية التجارية، استبدلت إسرائيل أواخر الستينات الحواجز غير الجمركية بحواجز جمركية، حيث فرضت رسوم جمركية مرتفعة مقابل إلغاء القيود الإدارية والكمية على كافة الواردات باستثناء الواردات الزراعية، التي أبقتها مقيدة ما عدا السلع التي لا تنتجها إسرائيل مثل القمح وعلف الحيوانات، وفى أوائل

السبعينات استمرت إسرائيل في الاعتماد على إدارة الواردات بالتحكم بالأسعار عن طريق سعر الصرف والرسوم الجمركية.

2 - مرحلة التحرير الفعلي الجزئي للاستيراد 1975-1990م:-

ساد التضارب في السياسة التجارية في هذه المرحلة، فمن زاوية بدأت إسرائيل أواسط السبعينات، سياسة جديدة تقوم على الخفض التدريجي الفعلي للرسوم الجمركية على وارداتها، تمهيداً لدخول مرحلة جديدة عام **1975م** تكون قد انتهت فيها من سياسة تصنيع السلع البديلة للواردات، واتجاه الصناعة نحو إنتاج سلع قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، إذ بدأت إسرائيل بتعريض صناعاتها المحلية للمنافسة الكبيرة من السلع الواردة من السوق الأوروبية المشتركة، وتوقيع اتفاقيات تجارة حرة مع شركائها التجاريين، ومن زاوية أخرى بدأت تعتمد على شكل آخر من أشكال الحماية التجارية، حيث أقرت قانون الرقابة على السلع والخدمات لسنة **1975م** الذي ألزم المستوردون بوضع مواصفات المنتج بالغة العبرية على كل سلعة، وكذلك أخضعت الواردات من دول أخرى لا ترتبط باتفاقيات تجارية مع إسرائيل[12]، لفحص مواصفات ومقاييس إسرائيلية من قبل معهد المواصفات الإسرائيلي اشترطت على السلعة المستوردة من الخارج دون الإسرائيلية، وبدأت بفرض ضريبة القيمة المضافة عام **1976م** بنسبة **8%** [13] من قيمة الواردات، وأعفت منها صادرات المنتجات الزراعية التي تنتج في إسرائيل لتقوية قدرتها التنافسية أمام الواردات[14].

وقعت إسرائيل اتفاقية تجارة حرة مع السوق الأوروبية المشتركة عام **1975م**، يتم بموجبها تخفيض الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية تدريجياً على السلع الصناعية المستوردة من دول السوق، مع استثناء السلع التي تصنع باستخدام المنتجات الزراعية، وتعهدت إسرائيل بموجب الاتفاقية إلغاء كامل للقيود الكمية والإدارية على وارداتها من دول السوق، مع التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، حتى يتم إلغاؤها بالكامل عام **1985م**، وبحلول عام **1979م** استبدلت

القوانين التي تنص على رخص الاستيراد الصادرة في عهد الانتداب عام **1939م**، بقانون تحرير الواردات الذي سن عام **1978م**، الذي سمح بحرية الاستيراد لكل السلع، باستثناء المنتجات الزراعية، والمواد الكيماوية الخطرة، والأسلحة والذخيرة، التي وجب الحصول على موافقات الجهات الحكومية المختصة لغرض استيرادها[15].

دفع الكساد العالمي أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين، دول العالم التجارية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا واليابان، إلى المزيد من إجراءات الحماية وفرض العوائق الجمركية والإدارية، على عدد من السلع الصناعية مثل السيارات والسفن والسكر، ولم تكن إسرائيل بمعزل عما يحدث بالعالم من تغيرات تجارية، إذ عادت في الثمانينات من القرن الماضي إلى استخدام الحواجز الإدارية أمام الواردات وبالذات القادمة من الدول الأسيوية التي لا ترتبط مع إسرائيل بمعاهدات تجارية، وازدادت عدد السلع الواجب الحصول على ترخيص لاستيرادها من إجمالي السلع الموردة من **5,5 %** عام **1980م** إلى **24,7%** عام **1987م**، وبملاحظة الواردات السلعية التي تم إعادة تقييدها بتراخيص الاستيراد، يتضح حرص إسرائيل على حماية صناعاتها المحلية التقليدية من المنافسة الأجنبية، إذ أن معظم هذه الواردات السلعية تنتج في إسرائيل مثل منتجات الورق والصناعات الغذائية، والمنسوجات والألبسة، وإضافة للقيود الإدارية، فقد استخدمت إسرائيل أدوات السياسة المالية لإدارة الاستيراد، حيث فرضت ضريبة شراء مرتفعة على المنتجات الصناعية المستوردة مبررة ذلك بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

لقد كان الحدث التجاري الأهم في تاريخ إسرائيل هو توقيع اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية عام **1985م**، التي نصت على إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدولتين بشكل تدريجي خلال عشرة أعوام، وتميزت الاتفاقية مع الولايات المتحدة بأنها رفعت الحماية عن المنتجات الزراعية.

3 – مرحلة التحرير الفعلي الكامل للاستيراد ما بعد عام 1990م:-

شهد بداية عقد التسعينات مزيداً من الانفتاح التجاري مع العالم، لتعريض الصناعة المحلية للمنافسة، لذا ألغت إسرائيل قيود الاستيراد والحواجز غير الجمركية، وبدأت إسرائيل عام **1991م** بتطبيق خطة مدتها سبع سنوات استهدفت تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة من دول لا ترتبط معها باتفاقيات تجارية بنسبة تتراوح بين **10%** إلى **20%**[16]، ويرجع سبب هذه السياسة إلى تقديم السلع الاستهلاكية للمستهلك الإسرائيلي بسعر منخفض وإخضاع الصناعات التقليدية لمزيد من المنافسة، وهذا ما يؤكده انخفاض الإنتاج المحلى من هذه السلع وارتفاع أسعار السلع التي تم تخفيض التعريفة الجمركية عليها عام **1995م** بنسبة اقل بلغت **28%** مقارنة بأسعارها عام **1991م**، في مقابل ارتفاع أسعار السلع المستوردة التي لم تخفض التعريفة الجمركية بنسبة **49%** خلال نفس الفترة.

بعد عام **1995م** وسعت إسرائيل علاقاتها التجارية الخارجية وتميزت هذه الفترة بالتالي:-

أ – انضمت إسرائيل إلى منظمة التجارة العالمية؛ وبدأت تطبق تعريفة جمركية خاصة على الدول الأولى بالرعاية، وهى الدول الأعضاء في المنظمة ولا ترتبط مع إسرائيل باتفاقيات تجارية،حيث خفضت متوسط التعريفة الجمركية على هذه الدول من **10,8%** عام **2000** إلى **8,9%** عام **2005م**، وقد التزمت إسرائيل بموجب اتفاقية انضمامها لمنظمة التجارة العالمية بربط السقوف الجمركية للواردات الزراعية المحظور استيرادها نهائياً في السابق بين الصفر و**560%** من قيمة الواردات، وبين الصفر و**170%** من قيمة الواردات غير الزراعية[17]، وهذا يسجل تخفيضاً كبيراً إذا علمنا أن التعريفة الجمركية لبعض الواردات غير الزراعية مثل الملابس والمنسوجات بلغ **4000%** و **1664%** من قيمة الواردات على

التـوالي خـلال الفتـرة **1962-1967م**، وهـذا السـقف الجمركـي الأعلـى طبـق علـى الواردات من الدول التي لا ترتبط باتفاقيات تجارة حرة أو ثنائية مع إسرائيل.

ب – تجديـد العمـل باتفاقيـة التجـارة الحـرة مـع الاتحـاد الأوروبـي ابتـداءً مـن عـام **1995م**، ثـم وقـع الطرفـان مواثيـق تعـاون فـي تمـوز-**2003م**، تـدخل حيـز التنفيـذ فـي بدايـة عـام **2004م**، وتهـدف لزيـادة تحريـر التجـارة بـين الطـرفين للمنتجـات الزراعيـة، حيـث اتفـق الطرفـان علـى أن تقـوم إسـرائيل بتخفـيض القيـود الجمركيـة وغيـر الجمركيـة على الواردات الزراعية من الاتحاد لإسرائيل.

ج –رفعـت إسـرائيل درجـة انفتاحهـا الاقتصـادي مـع الخـارج بتوقيعهـا اتفاقيـة تحريـر تجـارة المشـتريات الحكوميـة عـام **1996م** التابعـة لمنظمـة التجـارة العالميـة، والتـي تجسـد مبـدأ المعاملـة الوطنيـة، حيـث تسـمح إسـرائيل بموجـب هـذه الاتفاقيـة بالمسـاواة بـين المـوردين الأجانـب والإسـرائيليين فـي تقـديم العطـاءات لتوريـد السـلع والخدمات للوحدات الحكومية[18].

وقعـت إسـرائيل اتفاقيـات تجـارة حـرة مـع دول مجموعـة النافتـا التجاريـة التـي تشـمل الولايـات المتحـدة وكنـدا والمكسـيك، ومجموعـة الافتـا الأوروبيـة التـي تشـمل أيسـلندا والنـرويج وسويسـرا، ومجموعـة الميركسـوا فـي أمريكـا الجنوبيـة، والتـي تشـمل أربـع دول رئيسـية هـي: البرازيـل والأرجنتـين واورغـواى وبـارغواى، إضـافة للاتفاقيـات التجاريـة الحـرة والثنائيـة مـع تركيـا ومصـر والأردن، وقـد التزمـت إسـرائيل بموجـب هـذه الاتفاقيـات بتعـديل سياسـتها الماليـة بتخفـيض ضـريبة الشـراء عـن الـواردات مـن هـذه الدول.

بعـد توقيـع اتفاقيـة أوسـلو **1993م** وانتهـاء المقاطعـة العربيـة الاقتصـادية للشـركات التـي تعمـل فـي إسـرائيل توسـعت العلاقـات التجاريـة بـين إسـرائيل وعـدد كبيـر مـن الـدول منهـا الصـين والهنـد وروسـيا[19]، وأدى انهيـار الاتحـاد السـوفيتي والكتلـة الشـرقية فـي أوروبـا إلـى توسـع العلاقـات التجاريـة مـع دول أوروبـا الشـرقية، حيـث وقعـت إسـرائيل فـي عقـد التسـعينات اتفاقيـات تجـارة حـرة مـع دول أوروبـا الشـرقية منهـا سـلوفاكيا والتشيك وبولندا وهنغاريا.

حظرت إسرائيل الاستيراد من الدول التي لا ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية، والتي تمنع الاستيراد من إسرائيل مثل: إيران وليبيا والجزائر وكوريا الشمالية، واشترطت الحصول على رخص للاستيراد من بعض الدول مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت وتونس وقطر وباكستان[20].

ثانيا: سياسات التصدير

1 - سياسات تحفيز الصادرات للفترة **1949-1975**:-

اتبعت إسرائيل سياسات تشجيع ودعم التصدير منذ نشأتها، لمواجهة مشكلة صغر السوق المحلي، وعدم قدرته على استيعاب حجم الإنتاج الكبير مما يعيق عملية التنمية، وتوفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من المهاجرين إليها، لعدم قدرة القطاع الزراعي بسبب ضيق المساحة وندرة المياه توفيرها، وما واجهته صادراتها الزراعية من منافسة شديدة من قبل الدول المنتجة للحمضيات كاسبانيا والمغرب العربي، وأخذت سياسة تشجيع التصدير أشكالاً عدة تغيرت من فترة لأخرى أهمها:-

أ - سياسات تشجيع الاستثمار:-

بعد أن حققت إسرائيل هدفها في تنمية وتطوير القطاع الزراعي، اتجهت لتنمية وتطوير قطاع الصناعة، عبر تشجيع الاستثمار في هذا القطاع، وأقرت قانون تشجيع الاستثمار وأنشأت المركز الاستثماري عام **1954م**، ومنح قانون الاستثمار الصناعات التصديرية مزايا تمثلت في الإعفاءات الضريبية على الأرباح، واستيراد الآلات ومواد الخام دون قيود ورسوم جمركية، وأنشئت الدولة ثلاث هيئات فنية هي: المواصفات، والإنتاجية، والبحث الحكومي لتوجيه النشاط الصناعي، وأدى بنك التنمية الصناعية الذي أنشئ عام **1957م**، وتمتلك الدولة جزء منه دوراً مهما إذ منحت القروض للاستثمار الصناعي بشروط ميسرة وفائدة تراوحت بين **0,5%** و **1%** .

ب - السياسة النقدية:-

استخدمت إسرائيل في الخمسينات إضافة لسعر الصرف المتعدد، سياسة العلاوة على سعر الصرف لتحفيز التصدير، إذ منحت المصدرين سعر صرف أعلى يتراوح بين **10%-12%** زيادة عن السعر الرسمي، ويتحدد المبلغ وفقاً للإيرادات الكلية لعملية التصدير، ثم استبدلت الأساس الذي تدفع على أساسه العلاوة التمييزية، بالقيمة المضافة أي الفرق بين ما دفع من عملة صعبة لإنتاج السلعة المصدرة وسعر بيع هذه السلعة للخارج بالعملة الصعبة، وأدخلت صادرات الخدمات ضمن هذا النظام عام **1956م**، ويدفع الفرق بين السعر الرسمي والسعر المميز للدولار من إيرادات رسوم جمركية إضافية فرضت على الواردات غير الأساسية، وقد خفضت إسرائيل قيمة عملتها مرات متتالية، لجعل صادراتها رخيصة الثمن في الأسواق الأوروبية والأمريكية.

ج - <u>نظام الباماز (PAMAZ)</u>:-

أدخلت إسرائيل عام 1953 العمل بنظام الباماز لتسهيل إجراءات الاستيراد إدارياً ومحاربة البيروقراطية، ويعرف نظام الباماز بأنه نظام تحفيز للتصدير يسمح للمصدرين باستيراد مواد أولية بقيمة صادراتهم من العملة الصعبة دون تراخيص إدارية، لاستخدامها في إنتاج سلعهم أو شراء سلع جاهزة-سلع وسيطة- وبيعها لصناعات أخرى في السوق المحلى لتحقيق الربح، وأمتد العمل بهذا النظام للفترة **1953م** إلى **1959م**.

د - <u>صناديق تمويل للتصدير</u>:-

أنشأت إسرائيل عام **1959م** صناديق لتمويل التصدير بمنح قروض قصيرة الأجل للمصدرين مقابل اشتراك الحكومة في توزيع الإنتاج بين السوق المحلى والخارجي، وقدمت تخفيضات لبعض المدخلات مثل الوقود، إضافة لتخفيض تكاليف النقل ورسوم الموانئ، وقدمت إسرائيل لمزارعي الحمضيات السلعة الأولى في قائمة التصدير، دعماً يشمل جميع أشكال الإعانات من بذور وأسمدة والآلات زراعية وقروض ميسرة من بنك التصدير والاستيراد[21].

هـ - اتفاقيات الدفع:-

تفيد هذه الاتفاقيات في توفير الأسواق للمصدرين في الدول التي تكون عملتها غير قابلة للتحويل، وقد سبق الإشارة لآلية عمل هذه الاتفاقيات ضمن سياسات الاستيراد.

و - الإعانات غير المباشرة:-

ألغت إسرائيل كل الإعانات المباشرة عام **1962م**، واستبدلتها بإعانات غير مباشرة، مثل منح قروض منخفضة الفائدة، والمساهمة في تكاليف النقل وأبحاث التسويق، إضافة للتخفيض المستمر لقيمة العملة التي انخفضت من **3** ليرة للدولار عام **1962م** إلى **4,2** ليرة للدولار عام **1971م**، والتأمين على مخاطر التجارة الخارجية عبر شركة التأمين ضد مخاطر التجارة الخارجية ASHRA، والتي تخصصت في التأمين على صادرات السلع الاستهلاكية، وضمان القروض قصيرة الأجل التي تمنح للمصدرين، ثم وسعت مجال عملها بعد **6** سنوات من إنشائها لتقدم خدمات التامين للمصدرين في قطاع الخدمات وعلى المستثمرين الإسرائيليين في الخارج[22].

2 -سياسات التصدير في إطار اتفاقيات التجارة الحرة:-

تغيرت سياسات دعم الصادرات بعد توقيع أول اتفاقية تجارة حرة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، إذ استعاضت إسرائيل عام **1975م** على إعانات خارجية بدلاً من الإعانات التي أوقفتها عن الصادرات، وبدل أن تدفع إسرائيل الإعانة للمصدر ليستطيع المنافسة في الأسواق الأوروبية، ألغت الحواجز الجمركية التي تضعف القدرة التنافسية للمنتج الإسرائيلي، بموجب اتفاقية التجارة الحرة مع دول السوق، والتي تمكنت إسرائيل بها من إلغاء الرسوم الجمركية كاملة على صادراتها الصناعية عام **1977م**، وتخفيض الرسوم المفروضة على الحمضيات بنسبة **80%** ، واستثنيت الصادرات من ضريبة القيم المضافة التي طبقتها إسرائيل عام **1976م**[23]، ورغم إلغاء الإعانات المباشرة عن الصادرات في الستينات، إلاّ أن إسرائيل أبقت في السبعينات والثمانينات الإعانات غير المباشرة الممثلة في الإعانات لقطاع

الصناعة، وبلغت أعلى قيمة للإعانات لقطاع الصناعة عام **1981م**، إذ شكلت نسبة **14,6%** من الناتج المحلي الإجمالي، وحصل المصدرون على مساعدات خلال الثمانينات لمواجهة الخسائر الناجمة عن سعر الصرف، بسبب معدل التضخم العالي في الثمانينات فيما عرف باسم التأمين ضد مخاطر سعر الصرف، وأعادت جزء من الضرائب التي فرضت على وارداتهم المستخدمة في الإنتاج[24].

وهبطت الإعانات بعد تعافى الاقتصاد الإسرائيلي من التضخم، وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية عام **1985م**، التي نصت على تخفيض الدعم المخصص للصادرات، وهبطت إلى الصفر عام **1999م**، وبقيت تمنح الإعانات للصادرات الزراعية وخاصة الزهور والحمضيات، وانخفضت هذه الإعانات من **4193000** دولار للموسم **2002-2003م** إلى **598000** مليون دولار للموسم **2003-2004م**.

ومن زاوية أخرى فان هذه الاتفاقيات والعضوية في منظمة التجارة العالمية، فتحتا أسواقاً واسعة للسلع ألإسرائيلية إذ فتحت أسواقاً واسعة أمام منتجاتها لتصل إلى الدول ولم يتبقى إلاّ عدة دول عربية وإسلامية إسرائيل لا تمتلك معها علاقات تجارية، وحتى عام **1993م** بلغت نسبة صادرات إسرائيل لدول ترتبط معها باتفاقيات تجارة حرة **63.3%** من صادراتها السلعية[25].

و تعمل اسرائيل حاليا على انجاز اتفاقيات تجارة حرة مع اكبر الاسواق فى اسيا، حيث كانت هذه الاتفاقيات على جدول اعمال رئيس الوزراء الاسرائيلى اثناء زيارته للصين عام 2013 و زيارة وزير الاقتصاد الاسرائيلى نفتالى بينيت للهند فى العام نفسه.

3- سياسة العلم في خدمة الأمن و التجارة :

لم تكن عملية التزاوج بين العلم و التجارة غريبة على إسرائيل ، فمنذ استقرار اليهود في فلسطين أنشا اليهود بتمويل من المنظمات اليهودية الجامعة العبرية في القدس و معهد التخنيون في حيفا و مراكز الأبحاث الزراعية و العلمية و بدا اليهود في الثلاثينات الدمج بين العلم و الإنتاج العسكري حيث استخدمت الكفاءات

العلمية اليهودية في مصانع إنتاج السلاح لتزويد المنظمات اليهودية ثم قوات الانتداب البريطاني إثناء الحرب العالمية الثانية بعد أن قطعت طرق إمدادها البحرية بسبب سفن و غواصات الألمان الحربية ، و تركزت الأنشطة العلمية المرتبطة بالإنتاج على تطوير حقل الزراعة لتوفير احتياجات المستوطنين و ميدان الإنتاج الحربي استعدادا للحرب القادمة مع العرب، و بعد قيام إسرائيل ارتبط العلم بالجانب العسكري لتحقيق خيار التفوق النوعي الدائم على العرب ، و من ثم اتجهت إسرائيل إلى تطوير إمكاناتها النووية للأغراض العسكرية و التي توجت ببناء مفاعل ديمونا النووي عام 1957 بشراكة فرنسية[26]، و مع تراجع الصناعات التقليدية الإسرائيلية و فشلها في المنافسة بسبب ارتفاع كلفة الأجور و تراجع الطلب الدولي على السلاح بعد تفكيك الاتحاد السوفييتي و انتهاء الحرب الباردة أواخر الثمانينات و ما ترتب عليها من انخفاض في الطلب على الأسلحة الإسرائيلية ، فقد تراجعت تجارة السلاح الإسرائيلية بنسبة 25% للفترة 1985-2001 بالتزامن مع تراجعها دوليا بنسبة 65% لنفس الفترة، لكل ما سبق بدأت السياسة العلمية تتجه صوب التجارة بشكل أكثر كفاءة، فإضافة لجهود إسرائيل لتطوير قدراتها العسكرية أنشأت مراكز الأبحاث و عقدت اتفاقيات علمية مع شركات كبرى و دول متطورة تكنولوجيا و استقدمت فروعا لها في إسرائيل ، لتزيد من قدرتها العلمية في قطاع التجارة الدولية الذي تطور بحيث أصبحت تجارة الخدمات و السلع عالية التقنية على قمة الأصناف المتاجر بها دوليا، و التي تقاس قدرة الاقتصاديات فيها بقدرتها على المنافسة التي تقوم على الإبداع و التطور العلمي و ليس على أساس الحماية للصناعة المحلية و تقييد التجارة الدولية ، و أصبحت السلع التقليدية منخفضة التكنولوجيا من نصيب الاقتصاديات الصاعدة كالهند و الصين و دول جنوب شرق آسيا، التي انضمت لمنظومة العولمة الاقتصادية و اكتسبت ميزة تنافسية في هذه الصناعات بسبب انخفاض الأجور فيها. وقد سجلت إسرائيل أعلى معدلات في العالم في براءات الاختراع المسجلة لديها، حيث ارتفعت طلبات تسجيل براءات الاختراع من 638 عام 1949 الى 6792 عام 2012 ، إضافة لإنفاق مميز عالميا على البحث العلمي و التكنولوجي بلغ 4% من الناتج المحلى الاجمالى عام 2010م.

الخاتمة

استطاعت اسرائيل ان تدير سياستها التجارية الدولية بنجاح و ان تخترق الاسواق العالمية ومعتمدة على علاقاتها مع الدول الاستعمارية الرأسمالية التى ارتبطت معها بعلاقات عضوية ، حيث وفرت هذه الاسواق فى اوروبا الغربية و الولايات المتحدة ملجا رئيسي لفائض الانتاج الاسرائيلى ما قبل انشاء منظمة التجارة العالمية، و قد استغلت اسرائيل تحرير التجارة الدولية كنتيجة من نتائج العولمة فى غزو الاسواق فى الصين و الهند اللتان تعتبران من اكبر شركاء اسرائيل التجاريين و اللتان تمثلان البديل المرحلى عن الاسواق الاوربية و الامريكية التى تضربها الازمات الاقتصادية باستمرار مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الاسرائيلى . كما تتجه انظار اسرائيل الاسواق العربية المحيطة بها فى كلا من مصر و اسرائيل كسوق للغاز الاسرائيلى و بكلفة تصدير منخفضة .

الهوامش

1 Moria Katz, Protective Trade Practices in Israel, Policy Studies N0-53 ,the Institute For Advanced Strategic & Political Studies IASPS, Jerusalem and Washington DC, March 2002.P4 .

2 World Trade Organization-WTO-, Trade Policy Review- Israel Revision- Report of Secretariat WT/TPR/S/157/Rev.1,france , 24 March 2006,P23.

3 صايغ،يوسف(1966)،الاقتصاد الإسرائيلي, معهد الدراسات العربية،القاهرة،مصر،ص250.

4 صقر، محمد(1971)، التجارة الخارجية لإسرائيل حجمها-تركيبها-اتجاهاتها-سياساتها، الرسالة للطباعة والنشر,بيروت, لبنان،ص137.

5 .شبل،يوسف(1969)، تجارة إسرائيل الخارجية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، ص79-80.

6 . عبد النبي، يوسف(1978)، السياسة النقدية في إسرائيل، مكتبة عين شمس،القاهرة، ص229.

7 Doing Business in Israel: 2011 Country Commercial Guide for U.S. Companies, The Department of Commerce, 2010, USA, p3-36.

8 الحلو،انجلينا (1968)، إسرائيل والسوق الأوربية المشتركة،مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية،بيروت،لبنان، ص40.

* أول عملة إسرائيلية وقد استبدلت أوائل الثمانينات بالشيقل القديم الذي يساوى 1000 ليرة، ثم بالشيقل الجديد الذي يساوى 10000 ليرة.

9 عرودكى،يحيى(1971)،العلاقات الاقتصادية الخارجية لإسرائيل،مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية،بيروت،لبنان،ص187.

10 يوسف،يوسف،(2010)،العولمة والاقتصاد الدولي،الطبعة الأولى،المركز القومي للإصدارات القانونية،القاهرة،ص121.

11 Trade Policy Review Mechanism Israel , Report of General Agreement on Tariff And Trade Council ,C/RM/S/55,P14.

12 Ben-Basat ,Avi(2002), The Israeli Economy,1985-1998:From The Government Intervention to Market Economies , Publishing: Masschusetts Institute of Technology,p.285.

13 Slobodnitsky , Tatiana and Drucker , Lev, VAT Revenue Forecasting in Israel, Ministry of Finance, State Revenue Administration 2007, from http://www.mof.gov.il,p.2.

14 Invest in Israel Publication, Ministry of Industry, Trade And Labor, Foreign Trade Administration ,2008, Jerusalem,Israel,P.6.

15 World Trade Organization-WTO-,Trade Policy Review-Israel Revision- ,WT/TPR/S/157/Rev.1 ,P11.

16 الخالدى،جميل،"تطور التجارة الخارجية الإسرائيلية"،مجلة مركز التخطيط الفلسطيني،غزة،العدد69، 1999، ص13.

17 World Trade Organization-WTO-, Trade Policy Review- Israel Revision- Report of Secretariat, Revision WT/TPR/M/157/Rev.1 ,France, 15 March 2006,P.6-24.

18 World Trade Organization, Annual Report1998,WTO PublicationISBN92-870-1205-9,France,p125.

19 عيلبونى،ناديـة،"علاقـات أسـيا مـع إسـرائيل مـن الايـدولوجيا إلـى المصـالح"،جريـدة الشـرق الأوسـط، العدد9782، سنتمبر2005.

20 الموقع الالكتروني لوزارة العمل والتجارة والصناعة الإسرائيلية، http://www.moital.gov.il

21 أبـو الحجاج،يوسـف(1966)،الاقتصـاد الإسـرائيلي فـي الميـزان، الـدار المصـرية للتأليف،مصـر للطباعـة، القاهرة،مصر،ص32.

22 Braido, Alex ,Israel's Export Credit Insurance Market, Policy Studies N0-48 ,the Institute For Advanced Strategic & Political Studies IASPS, Jerusalem and Washington DC, August 2001,p6.

23 Menes ,Jack, A Comprehensive Tax Reform Plan For Israel, Policy Studies N0-7, the Institute for Advanced Strategic & Political Studies IASPS, Jerusalem and Washington DC, October 1990,p3.

24 Rivlin ,Paul, Industrial Subsidies in Israel, Policy Studies N0-8, the Institute for Advanced Strategic & Political Studies IASPS ,Jerusalem and Washington DC, MAY 1991,p3..

25 Dov ,Mishor, Free Trade Agreements as a Vehicle to Growth: The Israeli Experience, International Research Journal of Finance and Economics ISSN14502887- Issue 3 (2006),Euro Journals publishing, Lulu press INC,N Carolina, USA, 2006,p59.

[26] أبو النمل،حسين(2005): الاقتصاد الإسرائيلي من الاستيطان الزراعي إلى اقتصاد المعرفة، الطبعة الثانية، مركز الدراسات العربية، بيروت، لبنان،252-272.

تقارير

قراءة
في تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية

أ.عاطف المسلمي

في العاشر من ديسمبر الماضي 2014 صادقت الكنيست الاسرائيلي بالقراءة التمهيدية على حل نفسها وإجراء انتخابات مبكرة في السابع عشر من مارس 2015. الدوافع إلى هذه الخطوة كثيرة وجميعها تنضوي تحت بند عدم الانسجام في الائتلاف الحاكم. وقد سارعت عدة عوامل نحو هذا المصير المحتوم لائتلاف قدر له أن يعيش طويلاً نظراً لتمتعه بتأييد 70 عضواً.

غياب الثقة بين بنيامين نتنياهو وحلفائه الرئيسيين لبيد وليفني ممثلي الوسط كان من أهم الأسباب الذي دفعت إلى حل الائتلاف والدعوة إلى انتخابات مبكرة رغم مضي أقل من سنتين على عمر الحكومة، وتعود أسباب عدم الثقة المتبادلة بين الطرفين لعدم قدرة نتنياهو رئيس الحكومة على استيعاب وجود شركاء أقوياء في ائتلافه يحدون من قدرته على المناورة في السياسة الداخلية والخارجية. وقد ساهمت الخلافات الحادة داخل الائتلاف حول عدد من مشاريع القوانين إلى دفع هذا

الائـتلاف إلـى مصـيره المحتـوم، ويـأتي علـى رأس هـذه المشـاريع، مشـروع قـانون أسـاس الدولـة القوميـة للشـعب اليهـودي، حيـث أبـدى حزبـا هنـاك مسـتقبل والحركـة معارضـتهما لهـذا القـانون، وقـد أرجـأت اللجنـة الوزاريـة لشـؤون سـن القـوانين التـي ترأسـها وزيـرة العـدل زعيمـة حـزب الحركـة مناقشـة مشـروع القـانون، حيـث وصـفت ليفـي مشـروع القـانون بأنـه غير ديمقراطي، الأمر الذي دفع نتنياهو للتهديد بطرحه على الهيئة العامة للحكومة.

ويهـدف مشـروع القـانون هـذا إلـى تعريـف إسـرائيل أنهـا دولـة اليهـود وتمكـين المحـاكم مـن تفصـيل الهويـة اليهوديـة للدولـة علـى نظامهـا الـديمقراطي لـدى النظـر فـي قضايا تصطدم فيها كلتا القيمتين.

ويبـرز رئـيس حـزب البيـت اليهـودي وزيـر الاقتصـادي نفتـالي بينيـت كأحـد أبـرز المؤيـدين لهـذا القـانون، وأعلـن أنـه فـي حـال عـدم إقـرار مشـروع القـانون فـي اللجنـة الوزاريـة فـإن الائـتلاف سـيتفكك. وأضـاف عنـدما انضـممنا إلـى الحكومـة طالبنـا ووقعنـا علـى اتفـاق يـنص علـى تمريـر قـانون القوميـة، وإن لـم يتحقـق ذلـك فإنـه لـن يكـون لـدينا تحالف لأن كل شيء سيتفكك[1].

وقـال بينيـت: لـن نتعـاون مـع هنـاك مسـتقبل والحركـة فـي المواضـيع ذات العلاقـة بـالائتلاف ولـن أدعـم أي قـانون يقدمـه لبيـد أو ليفنـي بعـد احباطهمـا المصـادقة على قانون القومية.

وكـان لبيـد قـد طـرح مشـروع قـانون الاعفـاء الضـريبي الـذي يعتبـر أهـم مشـروع قـانون لأن مـن شـأن سـنه أن يعيـد إلـى لبيـد شـعبيته التـي تـدهورت فـي الأشـهر الأخيـرة. وقـد أبـدت كتلـة إسـرائيل بيتنـا معارضـها لسـن هـذا القـانون حيـث أعلـن عضـو الكنيسـت إلـيكس ميلـر مـن حـزب إسـرائيل بيتنـا، أن كتلـه لـن تـدعم مشـروع قـانون الاعفـاء مـن الضريبة المضافة للمسرحين من الخدمة العسكرية عندما يشترون الشقة الأولى.

[1] مركز نور، 2014/12/11.

وتأتي قضية ميزانية الدولة للعام القادم، كأحد الأسباب الرئيسية التي ساهمت في سرعة حل الائتلاف حيث أصر وزير المالية لبيد على عدم إجراء أي تقليصات على ميزانيات الوزارات الاجتماعية لصالح وزارة الجيش. وقال: لن نمرر الميزانية بتقليص عرضي على ميزانيات الصحة والتربية والتعليم والرفاه، وأنا أفضل ألا أمرر الميزانية على المس بها هو هام لجميع مواطني إسرائيل.

وكانت وزارة الجيش طالبت بزيادة ميزانيتها للعام القادم لتعويض نفقات الحرب على غزة الأمر الذي أيده نتنياهو وعارضته بشدة لبيد.

قضية أخرى دفعت إلى الإسراع بحل الائتلاف، وهي ما أثاره نتنياهو بأن هناك مؤامرة يقودها لبيد وليفني لتشكيل ائتلاف بديل يضم بالإضافة لحزبي هناك مستقبل والحركة، أحزاب العمل وميرتس وإسرائيل بيتنا الأمر الذي نفاه بشدة لبيد وليفني لسببين الأول: أن الأمر لم يكن قائماً من الأساس. الثاني: إن إئتلافاً من هذا القبيل محكوم عليه بالفشل مسبقاً لوجود ليبرمان أقصى اليمين مع ميرتس أقصى اليسار. وبغض النظر عن كونه ادعاءً أو حقيقة فإنه يعكس الحالة المتردية التي وصل إليها الائتلاف وقد عملت الآلة الإعلامية لليكود على ترويج هذه الاشاعات بشكل كبير ومركز حتى أقدم نتنياهو في خطوة اعتبرت بمثابة اطلاق رصاصة الرحمة على الائتلاف بالإعلان عن إقالة الوزيرين لبيد وليفني من الحكومة. وقد جرت اتصالات خفية مع شاس لاستدراجها للحكومة الأمر الذي قوبل بالرفض الحاد من ليبرمان وأيضاً لم تتحمس شاس لهذا الطرح. حيث عقب زعيم شاس أرييه درعي على هذه الأنباء بالقول "إنه من دون انتخابات بأنه غير مستعد لتغيير تركيبة الائتلاف.

وعلى الرغم من أن صورة حكومة نتنياهو الائتلافية تبدو سوداوية من الخارج. إلا أن أحداً من شركاء الائتلاف لم يكن يرغب بالذهاب إلى الصناديق لسبب بسيط حسب اعتقادهم أنه لا يوجد سبب حقيقي يستدعي تفكيك الائتلاف عدا عن أسباب عادية ليست ذات صلة بالواقع. مثل الشكوك وانعدام الثقة وانعدام القدرة على الموافقة على أي شيء تقريباً إلا أنه بالامكان الاستمرار والعيش مع الأمور الأخرى. فلا يمكن الذهاب إلى الانتخابات بسبب خلاف في الرأي بين

هنـاك مسـتقبل والليكـود حـول الميزانيـة التـي مـرت بـالقراءة الأولـى، ولا يمكـن ادخـال إسرائيل في دوامة معركة انتخابية تفوق كلفتها أكبر تعديل في الميزانية.

وبالإشـارة إلـى قـانون القوميـة فإنـه مـر بتعـديلات كثيـرة منـذ أن طرحـه آفـي ديختر خلال فترة رئاسته ليفني لحزب كديما وهي تعارضه اليوم.

النتيجـة أن نتنيـاهو الوحيـد الـذي قـرر عـن سـبق إصـرار الـذهاب للصـناديق رغـم أن التقـديرات ذهبـت إلـى أن تلـويح نتنيـاهو بـإجراء انتخابـات مبكـرة هـو بمثابـة اسـتعراض قـوة أمـام لبيـد وزجـه فـي الزاويـة، وأن لبيـد يجـزم بـأن نتنيـاهو أجـبن مـن أن يذهب إلى الصناديق في ظل تراجع شعبيته.

"إقالة لبيد وليفني"

إلا أن الأمـور خالفـت التقـديرات وذهـب نتنيـاهو إلـى أبعـد مـدى فـي التصـعيد وأعلـن فـي التاسـع مـن ديسـمبر 2014 عـن إقالـة وزيـر الماليـة يـائير لبيـد ووزيـرة العـدل تسـيفي ليفنـي مـن الحكومـة الأمـر الـذي دفـع وزراء هنـاك مسـتقبل الأربعـة، ياعيـل غيرمـان، يعقـوب بيـري، شـاي بيـرون، ومئيـر كـوهين إلـى الاسـتقالة وكانـت غايـة نتنيـاهو مـن إقالـة لبيـد وليفنـي منعهمـا مـن خـوض الانتخابـات القادمـة مـن وزارتيهمـا تحسـباً مـن تقـديم اسـتقالات فـي خضـم المعركـة الانتخابيـة وجنـي ثمـار سياسـية مـن ذلـك. وقـد عـزا نتنيـاهو هـذه الخطـوة بـأن الاثنتـين تـآمرا عليـه وحـاولا تنفيـذ انقـلاب ضـده واسـقاطه، وقـال فـي مـؤتمر صـحفي الثلاثـاء 2014/12/9 إنـه "لا يمكـن قيـادة الدولـة فـي الوضـع الـراهن، وقـررت حـل الكنيسـت والتوجـه إلـى انتخابـات فـي أقـرب وقـت ممكن ويجب إجراء انتخابات بسرعة".

فـي تعقيبـه علـى هـذه الخطـوة عقـد لبيـد مـؤتمراً صـحفياً فـي تـل أبيـب هـاجم خلالـه نتنيـاهو واصـفاً إيـاه بأنـه منعـزل عـن الواقـع وقـال فـي رده علـى تصـريحات نتنيـاهو ضـده "سـيدى رئـيس الحكومـة وقفـت أمـام أمـة بأكملهـا وأعلنـت أنـك تجـر دولـة إسرائيل إلـى انتخابـات لا حاجـة لهـا أبـداً ولا أحـد غيـرك يريـدها لمـاذا؟ لأنـك منعـزل عـن الواقع.

لماذا ذهب نتنياهو إلى الانتخابات؟

إذا كانت الأحزاب جميعها سواء المشاركة في الإئتلاف أو خارجه بما فيها الليكود غير راغبة في تبكير الانتخابات وغير جاهزة لها، وإذا كان نتنياهو أيضاً يتراجع في استطلاعات الرأي نتيجة لتداعيات الحرب على غزة والشلل الذي يصيب الائتلاف، فما الدافع وراء إصرار نتنياهو على تبكير موعد الانتخابات رغم أن بإمكانه الاستمرار في الحكم حتى نهاية ولايته؟

الجواب أن نتنياهو دفع باتجاه الانتخابات بهدف تغيير مركبات الكنيست لإفراز ائتلاف يميني مريح يضم بالإضافة إلى كتل اليمين الوطني الأحزاب الرئيسية شاس ويهدوت هتوراه في إئتلاف يتمتع بتأييد من 62 إلى 65 عضو كنيست بناء على استطلاعات الرأي الأخيرة ويكون قادراً على تنفيذ رؤيته السياسية، الأمر الثاني أن نتنياهو يريد انتخابات بمثابة استفتاء على سياساته فإذا ما فاز بها فهذا يعني أن الجمهور يعطيه تفويضاً مفتوحاً لم يعط لأحد من قبله لتطبيق رؤيته في إدارة الدولة.

ولكن يبقى السؤال ما هي السيناريوهات المحتملة لهذه الانتخابات؟

حسب ألوف بن رئيس تحرير هآرتس "فإن هناك نتيجتين محتملتين للانتخابات، النتيجة الأولى والتي تبدو معقولة أكثر هي تشكيل حكومة يمين-حريديم، إضافة إلى دعم من حزب وسطي أو اثنين، مثل الحزب الذي شكله المنشق عن حزب الليكود، موشيه كحلون، وربما حزب "يش عتيد" ضعيف، الذي تدل الاستطلاعات على تراجع كبير في شعبيته.

وأضاف بن أن حكومة كهذه "ستتمسك بسلم الأولويات التقليدي لليمين: زيادة ميزانية الأمن وزيادة قوة المستوطنين والحريديم. وستستغل ضعف إدارة (الرئيس الأميركي باراك) أوباما، في الطريق نحو نهاية طريقها، من أجل تحمل مخاطر

سياسية وتعميق ضم المناطق (المحتلة)، وخلال ذلك قمع المجتمع العربي داخل الخط الأخضر".

والنتيجة الثانية المحتملة وفقاً لبن، هي تشكيل حكومة وسط– يسار برئاسة اسحاق هرتسوغ، رئيس حزب العمل، مع دعم من الكتل الحريدية وكتلة أو اثنتين من اليمين "ليبرمان أو الليكود. ورغم أن سيناريو كهذا يكاد يكون غير وارد، إلا أن المحلل أكد أن "حكومة كهذه لن تتمكن من التوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين، تكون مرتبطة بانسحاب من مناطق (في الضفة الغربية) وإخلاء مستوطنين، بسبب تعلقها بتأييد نواب من اليمين".

وجل ما يمكن أن تفعله حكومة كهذه هو "أن تعكس اعتدالاً سياسي وتحسين علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة وأوروبا. وتوجيه الانتباه والموارد للاحتياجات الداخلية والعمل على تهدئة المواجهة الداخلية بين اليهود والعرب. وخلال ذلك تخزين مشاريع قوانين عنصرية مثل "قانون القومية".

وأشار بن إلى احتمال ثالث، لكنه مستبعد برأيه، هو أن يصبح رئيس حزب "البيت اليهودي" اليميني المتطرف، نفتالي بينيت، زعيماً لكتلة اليمين بدلاً من نتنياهو، أو أن يحقق كحلون انتصاراً جارفاً. "لكن نتائج كهذه لن تغير من سياسة الحكومة المقبلة. ففي أي سيناريو محتمل سيكون لدى اليمين فيتو فعلي ضد اتفاقيات سلام وإخلاء مستوطنين".

واعتبر بن أنه "من شأن تصويت مكثف للناخبين العرب، الذي سيزيد تمثيلهم في الكنيست بشكل كبير، واستعداد أحزاب اليسار والوسط لإشراكهم في الائتلاف، أن يضمن وجود أغلبية برلمانية تؤيد تسويات سياسية. لكن لا يوجد احتمال بأن تُشكل حكومة كهذه في الأجواء العامة الحالية في إسرائيل. فقد نجح اليمين في وصم النواب العرب كخائنين، وأحزاب اليسار اليهودية ترتدع عن أي تعاون معها".

ورأى بن أن "نتنياهو سقط واضطر إلى التوجه إلى انتخابات لأنه فقد سيطرته على المؤسسة السياسية والجيش، ولأن الهدوء الأمني الذي تمتعت به

إسرائيل طوال عدة سنوات تم اختراقه دون رجعة" في أعقاب العدوان الأخير على قطاع غزة واندلاع المواجهات في القدس الشرقية.

ووفقاً لبن فإن نتنياهو فقد آخر شريك ومستشار له، وهو وزير الدفاع السابق إيهود باراك، وبذلك "أصبح وحيداً في القيادة، من دون سياسيين مقربين ومستشارين لهم وزنهم.... ولا يمكن العمل كهذا وبفقدانهم بقي نتنياهو ضعيفاً، ومنح خصومه فرصة لطرده من الحكم، وليس مؤكداً أنه سينجح في إنقاذ نفسه في الانتخابات".

احتمالات تشكيل قائمة عربية موحدة

د. خالد شعبان

تتجه إسرائيل الى انتخابات الكنيست العشرين في 2015/3/17، وذلك بعد عامين على عقد انتخابات الكنيست التاسعة عشرة ، بعد أزمات ومشاكل عديدة داخل الائتلاف الحاكم، حيث قام رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو خلالها بإقالة كل من وزير المالية ابراهام لبيد رئيس حركة هناك مستقبل وكذلك إقالة وزيرة القضاء تسيبي ليفني رئيسة حزب الحركة، وهو الأمر الذي أدى الى استقالة وزراء الحركتين من الحكومة الإسرائيلية، وبالتالي إلى انهيارها، وقد أكد نتنياهو في أسباب إقالته للوزيرين انها جاءت بسبب تآمرهما على الحكومة ومحاولتهما تشكيل حكومة بديلة، ولذلك قرر نتنياهو حل الكنيست والتوجه نحو انتخابات جديدة، هذا التوجه من نتنياهو لم يكن مفاجئاً لأعضاء الكنيست بسبب الاشكاليات التي عاشتها إسرائيل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وكذلك السياسي، وبسبب فشل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

تأتي انتخابات الكنيست العشرين بعد رفع نسبة الحسم إلى 3.25% وهو مما سيضطر العديد من القوى الى الائتلاف والاندماج، وهو ما أمكن ملاحظته، مثل الائتلاف بين حزبي العمل والحركة، وكذلك انشقاق حركة شاس، بعد عشرين عاماً على إنشائها، كما أن رفع نسبة الحسم سيهدد عدد من الأحزاب والحركات داخل الكنيست، ومنها الأحزاب والقوائم العربية.

ولكن ما يلفت النظر بشكل خاص وحسب استطلاعات الرأي العام فإن هناك ارتفاع ملحوظ للتصويت لقائمة عربية مشتركة بلغت بين 11-15 مقعداً في الكنيست القادمة، وهو إذا ما تحقق فإن هذه القائمة ستحتل المركز الثالث أو الرابع، وسيؤدي وجودها في هذا المركز للحؤول دون تشكيل حكومة يمينية في ظل انهيار حزب إسرائيل بيتنا بعد الفضائح المالية والتي ستؤثر حتماً على نسبة التصويت، كما سيعاني مجتمع الحرديم من انقسام حركة شاس، واحتمال اختفاء أحداهما إن لم يكن الاثنتين معاً في ظل ارتفاع نسبة التصويت في الكنيست القادمة، وانخفاضها لدى الحرديم .

1-واقع القوى العربية في الكنيست

تضم الكنيست الحالية التاسعة عشرة، حزبان عربيان، هما التجمع الوطني الديمقراطي والذي يمثل بثلاثة أعضاء كنيست، والقائمة العربية الموحدة والتي تضم عدة عدة قوى عربية وتتمثل بالكنيست بـ (4) مقاعد،

تصويت الناخبين العربي في انتخابات الكنيست

الكنيست/ الحزب	أحزاب عربية	أحزاب غير يهودية
1992	47.7	53.3
1996	67.3	33.6
1999	70.6	29.4
2003	70.6	29
2006	72	28
2009	82.1	17.9
2013	77	23

وهناك حزب عربي يهودي وهو الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وتتمثل بالكنيست بـ (4) مقاعد، والتي عانت جميعها من ممارسات القوى البرلمانية الإسرائيلية في عملية تشريع القوانين التي تدعو الى يهودية إسرائيل، كما شهدت لجان الكنيست صراعات حادة بين أعضاء الكنيست العرب والأعضاء اليهود فيما يتعلق بمختلف القضايا سواء تلك التي تهتم بحياة المواطنين الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة لعام 1948، أو تلك التي تهتم بمواضيع الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية أو فيما يتعلق بمسار المفاوضات والتسوية السلمية بين الفلسطينيين والاسرائيليين، فالواضح أن هناك معاناة شديدة على كل المستويات في العمل البرلماني للأعضاء العرب.

والواضح من عمل سواء القوى العربية أو الأعضاء العرب في الكنيست ورغم تنافسها فيما بينها إلا أنها داخل أروقة البرلمان تتفق على معظم القضايا، وأن ما يجمع هذه القوى داخل الكنيست أكثر بكثير مما يفرقها خاصة فيما يتعلق بالتصدى لسياسات اليمين الإسرائيلي، والواضح حسب الاحصائيات أن القوى العربية في الكنيست استثمرت معظم جهودها في طرح قضايا مدنية تتعلق بواقع الحياة الجماهيرية للمجتمع العربي حيث اتضح أن 97% من اقتراحات القوانين التي قدمها أعضاء الكنيست العرب، وكذلك أكثر من 75% من الأدوات البرلمانية تم استعمالها من قبلهم في الكنيست التي سبقتت، وكذلك فإن المواضيع هي ذات المواضيع في سياقات مختلفة(تيتي،2015).

والواضح من عمل القوى العربية في الكنيست أنها كانت تمثل الجميع وهي ذات المواضيع، وهو مما يجعل أمر الوحدة أمراً ضرورياً تقتضيه آلية العمل ووحدة الهدف.

توجهات القوى العربية حول القائمة المشتركة

تعتبر عملية توحيد القوائم العربية المشاركة في انتخابات الكنيست مطلب جماهيري في كل عملية انتخابية، وهي بالتالي عملية موسمية، تبرز مع كل حملة انتخابية، والتي غالباً ما تنتهي باتهامات متبادلة بين القوى العربية متهمة احداهما

الأخرى بتفويت الفرصة لتحقيق الوحدة، وأصبح تفويت الفرص ظاهرة تتميز بها عملية الاستعداد لانتخابات الكنيست في الوسط العربي، ولكن يبدو أن التوجهات الحالية قوية جداً نتيجة لرفع نسبة الحسم الى 3.25% وهو في معناه عدم تجاوز القوى العربية منفردة لهذه النسبة، وهو مما يعني خلو الكنيست القادمة من القوى العربية، وبالتالي فإن الدافع قوي لهذه الأحزاب لتشكيل قائمة موحدة مشتركة، وقد أكد النائب جمال زحالقة عن التجمع الديمقراطي أن هناك اقتراب من تشكيل القائمة مبدئياً، كما أن المفاوضات بين الأطراف العربية تتجه نحو الموافقة على تشكيل القائمة، أما الحزب الشيوعي وهو أحد القوى الأساسية المشكلة للجبهة الديمقراطية للسلامة والمساواة فقد دعا الى عقد أوسع تحالف بين القوى العربية والقوى التقدمية اليهودية من أجل رفع نسبة التصويت العربية في الانتخابات كما دعا الحزب الشيوعي كوادره إلى مواجهة كافة الاحتمالات والتي منها خوض الانتخابات في حداش، أما القائمة الموحدة فقد دعت الى استقلالية كل قائمة وبرنامجها السياسي ضمن القائمة المشتركة.

اشكاليات القائمة المشتركة

هناك اشكاليات كبيرة تدور حول امكانية تشكيل القائمة العربية المشتركة، حيث يعارض الكثير أن تقدم الأحزاب والقوى السياسية بتشكيل القائمة بعيداً عن الجماهير العربية، فمن الملاحظ هو قيام الأحزاب والقوى العربية بتشكيل القائمة بعيداً عن الجماهير العربية، وذلك في ظل انخفاض نسبة التصويت العربي في انتخابات الكنيست، كما أن هذه القوى حصلت على ما يقارب من 40% من مجمع أصوات الناخبين العرب، وهذا يعني أن المواطنين لا يرغبون بنفس القائمة، ولا بالتركيبة المباشرة من الأحزاب وهو مما يعني أن تقوم الأحزاب بتغيير الوجوه وليس الاهتمام بترتيب المقاعد، حيث ان ثلث القائمة ممثلة للجمهور العربي في غالبيته الساحقة، كما يجب أن تضمن تمثيل مناسب للنساء وكذلك تمثيل المدن المختلطة، والاهتمام بالمدن العربية خاصة في الشمال مثل الناصرة أو الجنوب مثل راهط،

بالإضافة إلى عدم تجاهل الدروز، وعدم إلقائهم إلى الأحزاب اليهودية(كل العرب 2015/1/2).

إيجابيات القائمة الموحدة

- رفع نسبة التصويت لفلسطيني 1948.
- استعادة ثقة الناخبين بقيادتهم العربية وبقضاياهم الوطنية.
- تخفيف مظاهر الصراع في ظل وجود أكثر من قائمتين.
- الحد من مظاهر الشرذمة في المجتمع العربي الفلسطيني.
- العمل على مواجهة التشريعات والقوانين الصهيونية.
- تجاوز المصالح الفئوية والشخصية التي يمثلها كل حزب منفرد.
- تعزيز معنوي للمجتمع الفلسطيني في مواجهة التشكلات الاسرائيلية.
- التمتع بأكبر عدد ممكن من المكان داخل الكنيست قد يصل الى 15 مقعداً، ومعناه تحولهم إلى قوة ثالثة في الكنيست.
- تغيير نمط السلوك السياسي داخل المجتمع العربي والاختلاف الى الوحدة.

أسباب مشاركة الناخبين العرب في انتخابات الكنيست

- دعم الأحزاب العربية في عملها داخل الكنيست لتحقيق المصالح الوطنية والجماعية.
- تقييم عمل الأحزاب العربية
- تقييم عمل أعضاء الكنيست العرب.
- رغم محدودية وجود الأحزاب العربية في الكنيست إلا أنه لابد من رافد برلماني في مواجهة القوى الصهيونية اليمنية واليسارية.
- من شأن تصويت مرتفع للناخبين العرب ازدياد تمثيلهم في الكنيست.

عيوب قيام حركة عربية مشتركة

- ازدياد التحريض ضد فلسطينيي 1948.
- ازدياد القوانين العنصرية الموجهة ضد العرب.
- التحريض على الجماهير العربية.
- رفض الاعتراف بالقائمة لأنها تمثل أقلية قومية، باعتبار أن إسرائيل دولة ذات قومية واحدة.
- امكانية اعتبار مثل هذه الحركة خارجة عن القانون، وخطراً على أمن اسرائيل.
- رفض حركة حداش ذات التوجه العمل العربي/ اليهودي المشترك وهو الأمر الذي يؤدي الى تبعثر الأصوات العربية.
- فرضية العامل الأيديولوجي والاختلافات الكثيرة حول ذلك، ستؤدي إلى انشقاق الحركة بعد إجراء الانتخابات وسيؤدي إلى تفككها.
- قيام الكنيست بسن مجموعة من التشريعات حول الانتخابات يكون لها الأمر السياسي على المجتمع العربي، ومن هذه القوانين:
- منع حق الترشح للكنيست لأشخاص لم يؤدوا الخدمة في الجيش الإسرائيلي أو على الأقل أداء الخدمة المدنية، تعديل نظام الانتخابات من الدائرة الواحدة إلى الدوائر المتعددة.

انتهاكات المحتل الصهيوني بحق الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

أ. غادة حجازي

مقدمة

كان ولا زال الطفل الفلسطيني يعاني من ممارسات المحتل الصهيوني منذ سنوات، عايش صوراً كثيرة للإرهاب الصهيوني، استطاع أطفال فلسطين أن يكونوا رقماً صعباً في معادلة الصراع مع العدو الصهيوني أُستهدفوا كغيرهم قُتلوا وجُرحوا وأُستشهدوا وأُعتقلوا وأُختطفوا وقُدموا للمحاكمات العسكرية وزُج بهم في السجون الإسرائيلية.

على الرغم من أنّ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان شددت على ضرورة توفير الحماية للأطفال وقيدت هذه المواثيق سلب الأطفال حريتهم. إلّا أنّ المحتل الصهيوني ضرب هذه الاتفاقيات بعرض الحائط وتعامل مع الأطفال (كمشروع مخربين) فخضع الطفل للتعذيب، والاعتقال، والضرب، والشبح ، والحرمان من الطعام ومن زيارة ذويه ومحاميه... الخ.

تؤكد الإحصاءات أنّ الاحتلال الإسرائيلي اعتقل ما يزيد عن 80 ألف طفلاً منذ احتلال فلسطين منهم 83% من طلبة المدارس يقبع معظمهم في سجن عوفر، مجدو، وتلموند (هشارون). كما بلغ أعلى حكم سجن فعلى موجه ضد الأطفال

الفلسطينيين عشرين عاماً صدر بحق الطفل الأسير (مهدي النادي) من نابلس وعمره (17 عاماً).

تعتبر إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تعتقل وتحاكم الأطفال القاصرين في محاكم عسكرية وتعاملهم معاملة البالغين وتفرض عليهم إجراءات لا إنسانية بما يخالف كافة الشرائع والاتفاقيات الدولية. خاصة اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام 1989م. والتي تعالج حرية الأطفال واحترامهم في ظل المجتمعات واعتبارهم جزءاً أساسياً في المجتمع.

فحقوق الطفل جزء من حقوق الإنسان. فمن حق أطفال فلسطين العيش بسلام كغيرهم من أطفال العالم يمارسوا حياتهم بشكل طبيعي دون خوف ورهبة في ضوء توفير حياة اجتماعية، وصحية، وتعليمية لضمان نموهم السليم، فالمجتمع الفلسطيني مجتمعاً يافعاً حيث يمثل الأطفال فيه نصف المجتمع . لذلك وجب الاهتمام بهذه الفئة المهمشة في المجتمع الفلسطيني.

وفي دراستنا الحالية سنتعرض للحديث عن أوضاع الأسرى من الأطفال الفلسطينين. مشاهد من اعتقالهم.. بعضاً من أشكال المعاناة التي يتعرضون لها في السجون الإسرائيلية ..أرقام وإحصاءات تخص الأسرى من الزهرات والأشبال، وكذلك الأوامر العسكرية التي يستند إليها المحتل الصهيوني في تبريره لِأَسْر الأطفال ومحاكمتهم.

تعريف الأسير الفلسطيني: يعرف عباس خضر (2013) أسرى فلسطين بأنهم" مجموع المقاومين للاحتلال الإسرائيلي الذين استخدموا جميع أشكال المقاومة المتاحة لديهم واعتقلوا وزجوا في السجون الإسرائيلية منذ عام 1967م وحتى اليوم بصرف النظر عن طبيعة النشاط الذي نفذوه سواء فردى أو ارتجالي أو جماعي منظم وبغض النظر عن الجهة التي ينتموا إليها". [1]

من مظاهر تعذيب الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية /

1. الاعتقال الليلي:

يُجبر الجنود الإسرائيليين الأطفال الفلسطينيين في منتصف الليل على ترك فراشهم ويقوموا بعصب أعينهم، وتكبيلهم وتركهم في الشارع تحت أجواء البرد مع تقييد أيديهم، ونقلهم لأماكن التحقيق معهم دون السماح لهم بتناول الطعام، أو الذهاب للحمام أو أخذ الدواء إن كان الطفل مريضاً.

2. الاعتقال من الشارع :

أي أثناء لعب الأطفال، أو مغادرتهم، أو ذهابهم للمدرسة، أو أثناء التظاهر..الخ. فهؤلاء الأطفال لا يتم تبليغ أسرهم باعتقالهم ويتم ترحيلهم لمراكز التحقيق والاعتقال.

3.الحبس الانفرادي:

يُستخدم كوسيلة لإجبار الأطفال على الإدلاء باعترافات، تستخدم هذه الوسيلة بكثرة في سجن هشارون فهي وسيلة عقاب تستخدم بسبب مخالفات صغيرة مثل: التأخر في الوقوف على العدد، أو بسبب التكلم بصوت عال أثناء الفسحة الخارجية. تبلغ مدة الحبس الانفرادي في هذه الحالات مدة أسبوع أو أكثر فقد تستمر لشهر. وقد بلغ نسبة الأطفال الذين جرى اعتقالهم وتعرضوا للعزل الانفرادي خلال عام ما نسبته (12%) وهذا الأسلوب أكثر الأساليب إثارة للقلق. لما له من أثارٍ جسديةٍ نفسيةٍ يستمر أثرها على المدى البعيد وعلاجها يحتاج للعديد من برامج التأهيل النفسي.

4- الحرمان من الزيارة:

يُحرم الطفل السجين من الزيارة العائلية وهذه العقوبة تستمر لمدة قد تصل لثلاثة أشهر.

5. الغرامات المالية:

تُفرض الغرامات المالية على الأطفال الأسرى قد تصل بين 250 دولاراً، وآلاف الدولارات مما يُشكل إرهاقاً مالياً على أهالي الأطفال الأسرى خاصة ممن يعانوا من سوء في الأوضاع الاقتصادية.

6. الحرمان من الاستحمام:

يُمنع الأطفال من الاستحمام كنوع من العقاب قد يصل لأسبوع أو أكثر بسبب مخالفات بسيطة لنظام السجن.[2]

7. التعرض للتنكيل:

يتعرض الأطفال الأسرى للتنكيل منذ لحظة اعتقالهم نسبة (95%) منهم يتعرضون للضرب من قبل الجنود الإسرائيليين بأحذيتهم ذات النعل الحديدي حيث رفس الأطفال بأرجلهم وبواسطة البنادق التي بحوزتهم، وأحياناً بعصى بلاستيكية تكون معهم.. وغيره من الإساءات اللفظية التي تتمثل في السب والشتم والقذف بألفاظ نابية، كما يتعرضون للاهانة، ويتم إجبارهم على الجلوس على أرضية الجيب العسكري، ويقوم الجنود بوضع أقدامهم على رؤوسهم وأكتافهم ومنهم من يتعرض للشبح والوقوف لساعات طويلة تحت المطر في أيام الشتاء كما يتم كيهم بالسجائر وإجبارهم على شرب الماء الساخن وأحياناً استخدام الصعقات الكهربائية للإجبار على الاعتراف فينتفض الطفل الأسير ويقع مغمياً عليه على الأرض.[3]

8. أسلوب الهز العنيف:

يتم حمل الطفل وهزه بشكل متكرر الأمر الذي يعرضه لفقدان الوعي في بعض الأحيان. كذلك من السياسات المتبعة من قبل جنود المحتل الصهيوني إتباع سياسة التمييز العنصري ضد الأسرى الأطفال في السجون الإسرائيلية. إنّ

حكومة المحتل الصهيوني تنتهج سياسة التمييز العنصري ضد الأطفال الفلسطينيين فهي تعاملهم معاملة تختلف ومعاملة الأطفال الإسرائيليين فهي تخالف القانون من خلال نظام قضائي خاص بالأحداث تتوفر فيه ضمانات المحاكمة العادلة وفي نفس الوقت فإسرائيل تعتبر الطفل الإسرائيلي هو كل شخص لم يتجاوز سن 18 عاماً في حين تتعامل مع الطفل الفلسطيني أنه كل شخص لم يتجاوز سن 16 عاماً.[4]

إن استمرار المحتل الصهيوني في احتجاز واعتقال الأطفال القُصر يُدين إسرائيل كدولة خارجة عن القانون لعدم التزامها بمعايير حقوق الإنسان والقانون الدولي. فإسرائيل تستند لمجموعة من الأوامر العسكرية لتشريع اعتقالها للأطفال الفلسطينيين القاصرين ومن هذه الأوامر التالي:

1. الأمر العسكري رقم 1500:

يُسمح للمحتل الصهيوني اعتقال أي مواطن فلسطيني بصرف النظر عن عمره مدة (18 يوماً) دون عرضه على محكمة، ودون السماح له بمقابلة محامية، والسماح بتمديد هذه الفترة حسب قرار القائد العسكري الإسرائيلي.

2. الأمر العسكري رقم 101:

يُسمح للمحتل الصهيوني بحبس الشخص مدة أقصاها عشر سنوات كعقوبة على المشاركة في تجمع يضم عشرة أشخاص أو أكثر تعتبره إسرائيل تجمع سياسي، أو مشاركة الطفل في رفع العلم الفلسطيني أو توزيع المنشورات... الخ.

3. الأمر العسكري رقم 132:

وهو يَعتبر الطفل الفلسطيني هو كل من تجاوز سن 16 سنة.

هكذا لا تتوقف انتهاكات المحتل الصهيوني ضد الأطفال الفلسطينيين المعتقلين. فإسرائيل تعترف بوجود مئات الأطفال في سجونها منذ اندلاع الانتفاضتين.

معانـــاة الأطفـــال الأســـرى الفلســـطينيين داخـــل الســـجون الإسرائيلية :

يُعـاني الأطفـال داخـل السـجون الإسـرائيلية مـن ظـروف صـعبة ومعاملـة سـيئة تتمثل أساليب تعذيبهم في فترة اعتقالهم في التالي:

- قلة الوجبات المقدمة وعدم صلاحيتها في بعض الأحيان.
- انعدام النظافة وانتشار الحشرات.
- تفشي الأمراض والإهمال الطبي وانعدام الرعاية الصحية.
- العقوبات الجماعية.
- الاحتجاز مع أطفال جنائيين إسرائيليين.
- الاحتجاز مع البالغين
- الحرمان من زيارة الأهالي.
- نقص الملابس.
- عدم توفر وسائل اللعب والترفيه.
- الحرمان من حقهم في التعليم.
- الاحتجاز في غرف لا يتوفر فيها تهوية وإنارة مناسبتين.
- عدم توفير مرشدين وأخصائيين نفسيين.
- عدم الاهتمام بالأطفال المرضى ومنع تحويلهم لعيادات السجون.

إن ارتكـاب الصـهاينة لخطـف وأسـر الأطفـال يُعتبـر ارهـاب ممـارس مـن قبـل المحتـل الصـهيوني بأبشـع صـورة لأنـه يحـرم الأطفـال الفلسـطينيين مـن حقـوقهم كحقهـم فـي الحيـاة والحريـة والحمايـة والتعلـيم وغيرهـا مـن الحقـوق التـي دعـت إليهـا مختلـف القوانين والشرائع الدينية.

فالأطفال الأسرى يُعاملون معاملة قاسية لا إنسانية وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مناهضة التعذيب والتهمة المنسوبة لمعظم الأطفال رشق الجنود بالحجارة أو سيارات الجنود المارة الذي يعتبره الدفاع الإسرائيلي شكلاً من أشكال الإرهاب.[5]

الأسرى الأطفال في السجون الإسرائيلية (إحصاءات وأرقام):

أكدت الحركة العمالية للدفاع عن الأطفال أن عام 2014 يعتبر من أصعب الأعوام على الأطفال الفلسطينيين جراء اعتقالهم من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي.

سيبقى العالم يذكر صور الأطفال الفلسطينيين الفارين من القصف الإسرائيلي على غزة خلال العدوان الأخير واتخاذهم المدارس مأوى لهم، واكتظاظ المستشفيات بالشهداء والمصابين حيث بلغ عدد الأطفال الشهداء 480 طفلاً، (1000) من الأطفال أصيبوا بإعاقات دائمة، كما استخدم الأطفال كأدرع بشرية خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة ومنهم من تم اعتقاله وتعرض لاعتداء جسدي وأُرغم عن البحث عن أنفاق داخل غزة.[6]

ورد في تقرير صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) الصادر في مارس 2013 م أن إسرائيل ألقت القبض على ما يقارب (7000) طفل فلسطيني حيث تم القبض على (18) طفل بالخليل في مارس عام 2013 لم تتجاوز أعمارهم (12 عاماً) . كما ورد فيه أن الأطفال يتعرضون في الاعتقال لسوء معاملة جسدية ولفظية وهذا يعتبر انتهاكاً للقانون الدولي حيث يتم إكراه الأطفال على الاعتراف دون التواصل المباشر مع محاميهم أو أُسرهم. وفي الغالب تكون الاعترافات مكتوبة باللغة العبرية التي لا يجيد قراءتها سوى عدد قليل من الأطفال القصر الفلسطينيين.

تحتجز إسرائيل منذ عام 2013م ما يقارب من (233) طفلاً لا تتجاوز أعمارهم (18 عاماً)، (31) صبياً لا يتجاوز أعمارهم (16) عاماً.

تسعى سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتدمير واقع الطفولة الفلسطينية من خلال استهدافهم وقمعهم ومصادرة حقوقهم واعتقالهم حيث بلغت نسبة اعتقال الفتية الشباب، والأطفال أيّ ما يُقارب 78% وذلك خلال عام 2014م. تم اعتقال (1266) طفلاً تقل أعمارهم عن 18 عاماً يشكلون ما نسبته 21% من مجموع الاعتقالات خلال عام 2014. وقد بلغ عدد الأطفال الذين تم اعتقالهم خلال الأربع سنوات الأخيرة من 2010 وحتى 2014 (3755) من الأطفال الفلسطينيين.[7]

كما بلغ عدد الأسرى الأشبال والزهرات الموجودين في سجن هشارون (214) أسيراً قاصراً منهم أربع قاصرات في قسم الأسيرات في نفس السجن. جمعية الأسرى والمحررين حسام أوضحت أن الاحتلال يحتجز حالياً نحو (190) طفلاً فلسطينياً دون سن الثانية عشر منهم نحو (25) طفل دون سن السادسة عشر. واصلت قوات المحتل الصهيوني سياسة اعتقالها للأطفال القصر من الفلسطينيين اتخذتها كسياسة متنكرة للحماية الواجبة لهم وفق الاتفاقيات الدولية.

فمنذ الانتفاضة الثانية التي اندلعت في عام 2000م إلى يومنا هذا اعتقلت قوات الاحتلال أكثر من (11000) طفل وطفلة فلسطينية. وأكثر الاعتقالات الخاصة بالأطفال كانت من الذكور وفي مدينة القدس خاصة في بلدتي سلوان والعيسوية. إلى جانب مخيمات اللاجئين الموجودة في الضفة الغربية دون أدنى مراعاة لصغر سنهم ولا لأوضاعهم الصحية والنفسية فلم يرحمهم صغر سنهم من التعذيب .

وهذا ما أكده تقرير الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين لعام 2014م والذي أكدوا فيه إساءة المعاملة التي يتعرض لها الأطفال الفلسطينيين خلال الاعتقال.كما يؤكد ذلك استطلاع الرأي التالي: نتيجة استطلاع رأي لـ (98) طفل معتقل كان من نتائجه أنّ ما نسبته (76.5%) عام 2013م تعرضوا للعنف الجسدي مقارنة بـ (74%) في عام 2012م. تكبيل اليدين كان نسبته (100%) من الحالات.عصب الأعين كان نسبته (94%) ، التعرض للعنف الجسدي أثناء الاعتقال والاستجواب عامة ما نسبته (76.5%) . الاعتداء اللفظي والإذلال والتخويف ما نسبته (74.5%)، التفتيش العادي كان نسبته (79%). عدم إبلاغ

الأطفال بحقهم بالصمت كان (92.9%). حظر وجود محام أو أحد الوالدين أثناء التحقيق كان (96%). استخدام الحبس الانفرادي لأغراض الاستجواب كان (21.4%). توقيع الأطفال على أوراق باللغة العبرية وهي لغة لا يفهمونها كان (21.4%).[8]

الإهمال الطبي للأسرى من الأطفال القُصّر:

يتعرض الأطفال الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية لسوء الرعاية الصحية والعلاج الطبي المناسبين، يتم استخدام المسكنات كنوع من العلاج لجميع الأمراض حيث ترفض إدارة السجون عرض الأطفال المرضى على عيادات السجن ولا توفر لهم طبيباً بشكل دائم في العيادة الخارجية. كما ترفض إجراء العمليات الجراحية للأطفال المصابين بأمراض تحتاج لإجراء عمليات جراحية فورية، بعض الأطفال يتم اعتقالهم بعد إطلاق النار عليهم ويكونوا بحاجة لعمليات إزالة شظايا أو رصاص من أجسادهم. حوالي (40%) من الأمراض التي يعاني منها الأطفال الأسرى ناتجة عن ظروف اعتقالهم النسبية ونوعية التغذية غير السليمة التي تقدم لهم وسوء النظافة. معظم الأطفال الأسرى يعانون من أمراض الجهاز التنفسي، والأمراض الجلدية التي تسبب حكة قوية وإزعاجاً شديداً بسبب غرف السجن القديمة التي لا تدخلها الشمس ولا الهواء وارتفاع درجة الرطوبة بداخلها.

مصلحة السجون الإسرائيلية بهذا تخالف مادتين (9، 92) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على أنه "يجب أن تتوفر في كل معتقل عيادة مناسبة يُشرف عليها طبيب مُؤهل وأن يحصل المعتقلون على ما يحتاجونه من رعاية طبية. كما يجب أن تجري فحوص طبية للمعتقل مرة واحدة على الأقل شهرياً لمراقبة حالته الصحية، والتغذوية، والنظافة واكتشاف الأمراض المعدية".[9]

من النماذج البارزة حول تعذيب الأطفال الأسرى واحتجازهم في ظروف لا إنسانية/

الحالة الأولى:

حالة الأسير فادي فواز السلايمة 16 سنة، من سكان القدس معتقل بتاريخ 2014/11/24، الذي تعرض للضرب المبرح على يد الجنود عند اعتقاله حيث قاموا بضربه بأيديهم وأرجلهم وبالبنادق والعصي على كافة أنحاء جسمه مما أدى لإصابته بجروح كثيرة وكدمات حيث سقط على الأرض ولم يعد قادراً على الوقوف. تم التحقيق معه في المسكوبيه وبقي فيه لمدة 45 يوماً يتعرض للضرب على كافة أنحاء جسده سواء الوجه أو البطن أو الظهر والآن يقبع في سجن هشارون حيث يوجد قسم للأسرى الأطفال فيه ويقع هذا السجن في الشمال الفلسطيني المحتل ويتسع لما يقارب 400 سجين و به قسم للأسيرات وآخر للأطفال.

الحالة الثانية:

حالة الأسير الطفل زيد علي عبد الحافظ زيدان 17 سنة، من سكان عزون قضاء قلقيلية المعتقل في تاريخ 2015/2/15 ويقبع في قسم الأشبال في سجن مجدو، حيث تم اعتقاله وتعرض للضرب المبرح واقتاده جنود الاحتلال المعسكر يسمى (صوفين) ثم شبح الطفل في ساحة المعسكر في البرد الشديد وتحت المطر أكثر من خمس ساعات وكان كل جندي يمر عنه يقوم بضربه على بطنه وقدميه وركله ركلات قوية ومؤلمة. يقع سجن مجدو في جنوب غرب مدينة العفولة إلى الشمال الغربي من مدينة جنين ويتسع لما يقارب (1200) أسير.

الحالة الثالثة:

حالة الأسير الطفل خالد الشيخ 15 عاماً، من قرية بيت عنان شمال غربي القدس والمصاب بفقر الدم والذي صدر بحقه قرار اعتقال لـ 4 أشهر وغرامة مالية 2000 شيكل تم اعتقاله في يناير 2014 م . بحجة إلقاءه الحجارة على جنود الاحتلال الإسرائيلي دون مراعاة أحواله الصحية.[10]

الحالة الرابعة:

حالة الطفل المعتقل علي شملادي وهو أحد خمسة أطفال تتراوح أعمارهم بين 14-15 عاماً، تم اعتقالهم بدايات العام 2013م بالقرب من بلدتهم حارس قضاء سلفيت . ليظلوا حتى الآن دون محاكمة، علماً بأنهم عرضوا على المحكمة (39 مرة) فيما اعترفوا بالتهم الموجه إليهم تحت التعذيب ووقعوا على إفادات باللغة العبرية دون أن يفهموا ما وقعوا عليه.[11]

الحالة الخامسة:

حالة الأسير الطفل محمد زياد خيري زيداني من سكان سلوان قضاء القدس 16 سنة المعتقل بتاريخ 2014/11/10 وما زال موقوفاً في سجن الشارون للأطفال تعرض لصعقات كهربائية خلال اعتقاله وذلك لانتزاع اعترافات منه. وقال الأسير زيداني في شهادته للمحامية مصالحة أنه اعتقل من بيته على يد قوات خاصة من الجيش بعد اقتحام منزله وتم اقتياده لمراكز التحقيق في المسكوبيه حيث أجبره الجنود على أن يركع على قدميه، ويضع رأسه بين رجليه ويديه مقيدتين للخلف ومعصوب اليدين وأبقوه على هذا الوضع 4 ساعات وأن التحقيق استمر معه مدة 12 ساعة دون طعام ولم يسمح له بالخروج للحمام.

الحالة السادسة:

حالة الأسير الطفل كاظم فرج محمد عنوس 15 سنة من سكان رأس العمود في القدس معتقل منذ 2014/11/3 يقبع في سجن الشارون تم اعتقاله من منزله بعد اقتحام المنزل من قبل المخابرات الإسرائيلية والجنود اقتادوه لمستوطنة قريبة مقيداً ومعصوب العينين وبقي لعدة ساعات طويلة في البرد الشديد وقام أحد الجنود بضربه على قدميه بحذائه ذو النعل الحديدي سبباً له أوجاع ورضوض في قدميه ثم نقل لمركز التحقيق بالمسكوبيه وطلب منه أن يضع يديه إلى الخلف دون التحقيق معه واستمر 3 ساعات. وخلالها تم ضربه بشكل مستمر من قبل المحققين على بطنه وصفعه على وجهه مما سبب له آلام شديدة وقد مكث في المسكوبيه 12 يوم.

تعرض خلالها للضرب على يد(قوات النحشون) خلال نقله لمحاكمته وكان الجنود يقومون بشد القيود على يديه وضربه ضرباً شديداً مسببين له كسور وآلام شديدة.

الحالة السابعة:

حالة الأسيرة الطفلة ملاك الخطيب أصغر أسيرة فلسطينية في سجون المحتل الصهيوني بل أصغر أسيرة في العالم، البالغة من العمر 14 سنة تم أسرها في ديسمبر2014م بعد عملية التنكيل بها أثناء القبض عليها. حكم عليها بالسجن لمدة شهرين ودفع غرامة مالية قيمتها ستة آلاف شيكل حيث لم يسمح الاحتلال لوالديها أو محاميها بالحضور للتحقيق معها علماً بأن القانون ينص على وجوب حضور أحد أفراد عائلة الطفل المعتقل أو محاميه خلال عملية التحقيق كما ولم يسمح لعائلتها بزيارتها أو الحديث معها كما تم منع دخول الملابس والكتب المدرسية لها مما اضطر المعتقلة ملاك لاستلاف ملابس من الأسيرات الراشدات. وأكد محاميها أن الاحتلال نقل الأسيرة الطفلة المعتقلة لحضور جلسات المحاكمة في محكمة الاحتلال في عوفر خلال فترة اعتقالها عبر البوسطة عدة مرات مشيراً إلى أن الرحلة الواحدة استغرقت أكثر من (20 ساعة) في حين أنها تستغرق ساعة واحدة فقط بالنقل عبر السيارة. البوسطة هي عربة حديدية تستخدم لنقل الأسرى إلى المحاكم والمستشفيات لها مقاعد حديدية يجلس الأسرى عليها تقدم خلالها وجبة واحدة فقط للأسير غالباً ما يتعرض الأسرى خلالها لاعتداء قوات الاحتلال.

الحالة الثامنة

حالة الأسير الطفل جهاد صوفي البالغ من العمر 17 عاماً من قطاع غزة والمحكوم بالسجن لسنتين في سجن هشارون في قسم الأسرى الأشبال استمع المحامي خلال زيارته له فأوضح أن قوات النحشون قامت بالاعتداء عليه بالضرب المبرح على جميع أنحاء جسده وإطلاق الشتائم خلال عملية نقله عبر البوسطة لحضور جلسة لمحاكمته.[12]

الخاتمة:

إنّ قضية الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية قضية إنسانية تمس كل بيت وكل عائلة فلسطينية لها تأثيرها على الروابط الاجتماعية في الأسرة الفلسطينية نتيجة لغياب زوج أو ابن أو أخ أو زوجة...الخ.

فلا يكاد يخلو بيت فلسطيني إلا ويوجد به أسير ربما أكثر أو عائلات بأكملها داخل السجون. فمن الأطفال من وُلدوا داخل السجون وترعرعوا كما حال الطفل ياسر الكرد ابن الأسيرة عائشة الكرد ، وكذلك الطفل يوسف الزق ابن الأسيرة فاطمة الزق وغيرهم ممن ولدوا داخل معتقلات الاحتلال الإسرائيلي.

فأبجديات السجن تبقى عالقة في ذاكرة الأسرى الفلسطينيين سواء أطفالًا أو رجالاً أو نساءً الذين عايشوا مرارة الأسر وقهر السجان . وينتج عنها آثار سلبية لا تمحوها الأيام ولا السنون خاصة لدى الأطفال منهم والذين ما يزال محتجز منهم حتى يومنا هذا ما يقارب 340 طفلا معتقلا في المعتقلات الصهيونية.

المراجع

1. خضر عباس،" الأسرى الفلسطينيون وعلاقتهم بالمقاومة الفلسطينية ". غزة – فلسطين ، 2013.

2. الأطفال المحرومين من حريتهم. www.asrapal.net

3. مركز أبو جهاد يدعو اليونسيف للتدخل لمنع اعتقال الأطفال الفلسطينيين. www.manews.net

4. ازدهار معتوق، "اعتقال الأطفال جريمة صهيونية ضد الإنسانية".

5. الأسرى الأطفال. www.wafainfo.ps

6. انتهاكات ممنهجة تمارسها سلطات الاحتلال بحق الأطفال المعتقلين .www.arabic.cdci.palestine.org

7. www.palestinebehindbars.org

8. الحركة العالمية للدفاع عن الأسرى. www.arabic.dci-palestine.org

9. مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان. www.addameer.org

10. انظر المرجع السابق.

11-تقرير انتهاكات حقوق الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي للعام 2013 www.addameer.org

12-هيئة شؤون الأسرى والمحررين (م.ت.ف). www.freedom.ps

ترجمات

التوترات وحالة الجمود في إسرائيل

ترجمة زهير عكاشة

المصدر: مجلس العلاقات الخارجية (التابع للكونغرس الامريكي)

مقابلة أجراها برنارد غورتيزام مع روبرت دناين وهو باحث في الدراسات الأفريقية والشرق أوسطية في المركز.

التاريخ: 2014/11/5

الشرخ العلني غير المعتاد بين إسرائيل والولايات المتحدة والصراع الإسرائيلي–الفلسطيني المستمر والتوترات الحاصلة في القدس كلها عوامل خلقت تحديات خطيرة للقيادة في البلدين. يقول روبرت دناين "هناك حاجة ماسة للحفاظ على القدس كي لا ينفجر الوضع وهذا يعني أن تتحمل الأطراف مسؤولياتها وهذا يعني تخفيض مستوى الخطاب التحريضي.

س: أين تقف الأمور على الصعيد المحلي في إسرائيل؟ الكابنيت الإسرائيلي منقسم على نفسه هل هذا صحيح؟

ج: الرأي السائد الآن في إسرائيل هو أن البلاد سائرة نحو انتخابات في تاريخ ما عام 2015 وأن الحكومة الراهنة عملت ما عليها لذلك فنحن الآن في مرحلة ما قبل الانتخابات. ولفهم أفعال مختلف اللاعبين في الائتلاف عليك أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار. رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يتعرض لحملة انتقادات

واسعة في الصحافة الإسرائيلية ويبدو كما أن لا شعبية له رغم ما يقال عن أن استطلاعات الرأي تظهر أن نسبته متساوية مع نسبة أي منافس آخر. المتوقع غير المتحدي في الأغلب هو أن نتنياهو سيترأس أي حكومة مقبلة فيما لو استمرت الأمور على هذا المنحى الذي تسير عليه اليوم. والسؤال الأكبر الآن كيف ستنجح الأحزاب المختلفة أو تخفق في الانتخابات المقبلة، ماذا يكون شكل ا لحكومة القادمة؟ الائتلاف الراهن جمع بين حزب ملتزم بحل الدولتين ومفاوضات مكثفة مع الفلسطينيين وحزب آخر سعى إلى تشريع يعالج قضية الإجحاف الاجتماعي وتجنيد المتدينين في الجيش والحياة المدنية وأحزاب أخرى عديدة ملتزمة بالايجندا اليمينية القومية. ذلك يشمل أيضاً حزب نتنياهو نفسه وهو حزب الليكود الذي اصبح ينظر إليه شيئاً فشيئاً على انه واقع تحت هيمنة الايجندا الاستيطانية. يظهر أن نتنياهو اليوم يحاول التملق لكسب رضا المستوطنين والجناح الديني المتشدد أملاً في ضمهم لحكومته المقبلة. وهذا يفسر سبب تصرفاته وأفعاله في وجه الضغوط والانتقادات الموجهة إليه من قبل الولايات المتحدة، والمجتمع الدولي على خلفية الاستمرار في البناء الاستيطاني. والبناء في القدس بالنسبة لنتنياهو لا يعتبر موتاً دماغياً سياسياً لأن هذه القضية تحظى بشعبية عند شتى الوان الطيف السياسي في البلاد. أفعال نتنياهو اليوم مدفوعة أولاً وأخيراً باعتبارات سياسية وبعين مسلطة على الانتخابات التي ستجري العام المقبل.

س: لذلك سيستبعد إجراء أي مفاوضات مع الولايات المتحدة كوسيط إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية؟

ج: في الوقت الذي يحاول فيه وزير الخارجية جون كيري جمع الطرفين من جديد حول طاولة المفاوضات فإنه يبدو لي من ناحية أخرى أن الأمور صعبة. أولاً وأخيراً حالة عدم الثقة المتبادلة بين رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس في التوتر بين الولايات المتحدة وإسرائيل فضلا عن التوتر الحاصل بين الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية التي يرأسها عباس. لا تنسى أن الولايات المتحدة غير سعيدة بالنسبة للطريقة التي رد بها عباس على مقترحات السلام الأمريكية الربيع الماضي

ولا المسؤولين الأمريكيين راضين عن الجهود التي يقوم بها عباس للاعتراف بدولة فلسطينية في المحافل الدولية.

س: يعني ذلك أننا في حالة جمود؟

ج: نحن في حالة جمود لكن ذلك لا يعني أن هناك خطوات بحاجة لاتخاذها. أولاً أو أخيراً هناك حاجة لبذل جهود كي لا تنفجر الأوضاع في القدس وهذا يعني أن تتصرف الأطراف بمسؤولية ويعني أيضاً خفض حدة الخطاب التحريضي ويعني أن تمارس الأطراف القيادة الحقيقية كي لا يلهب جمهورها وضع أصلاً عنيف ومتوتر.

س: ترى لماذا الوضع في القدس ملتهب الآن؟

ج: هناك ثلاثة حراكات منفصلة تجري الآن في القدس كلها تغذي التوتر. المسار الأول هناك جهود إسرائيلية لبناء وحدات سكنية إضافية في الأحياء اليهودية في القدس وهذا النشاط فاقم من حدة التوتر بين إدارة أوباما والحكومة الإسرائيلية لأن الطرفين يفتقران إلى التحديد المشترك بأن ذلك يشكل أو لا يشكل نشاطاً استيطانياً. يميز الإسرائيليون بين القدس الشرقية وباقي الضفة الغربية لذلك يقول رئس الوزراء نتنياهو "ماذا"؟ من المفترض أن لا أبني في عاصمتي؟ البناء في القدس بالنسبة للولايات المتحدة يعتبر نشاطاً استيطانياً وتعتبره الولايات المتحدة غير شرعي. ثانياً: هناك حركة من قبل بعض نشطاء الجناح اليميني في إسرائيل للسكن في الأحياء العربية في القدس الشرقية، أخرها سلوان. وهذا ولّد خشية لدى الفلسطينيين من أن الإسرائيليين يحاولون طردهم من القدس. على ضوء ذلك كله يبرز تطور ثالث وهو التوتر الحاصل على خلفية البناء في أقدس الأماكن بالقدس وهو ما يعتبره الإسرائيليون جبل الهيكل والمسلمون الحرم الشريف.

إنه أقدس مكان في القدس وثالث أقدس المقدسات بالنسبة للمسلمين. هناك جهود من قبل بعض اليهود الإسرائيليين للصلاة في الحرم القدسي. بعد احتلال إسرائيل للقدس الشرقية في حرب الأيام الستة عام 1967 أعادت كل السيطرة ما

عدا الأمنية فيها على الحرم القدسي للأردن. الأردنيون وعبر الوقف الإسلامي في القدس يسيطرون على الإدارة الدينية في المنطقة. ما هو موجود الآن هو جهود لتغيير الوضع القائم من قبل فئة إسرائيلية صغيرة تسعى للصلاة في جبل الهيكل. بعضهم يتحدث حتى عن بناء الهيكل الثالث الذي يقولون انه دمر قبل 2000 عام والتقاليد اليهودية تقول بأن المعبد الثالث سيبنى على أنقاض الحرم القدسي وهذا هو الذي كان وراء محاولة اغتيال ناشط إسرائيلي كان المدافع الرئيس عن السماح لليهود بالصلاة في الحرم القدسي الأسبوع الماضي.

س: دعا نتنياهو خلال جلسة مجلس الوزراء الأسبوع الماضي للهدوء ماذا يعني ذلك؟

ج: أهم شيء قاله رئيس الوزراء خلال جلسة نهاية الأسبوع وعاد وشدد عليه أنه لن يسمح بتغير الوضع القائم في الحرم القدسي. فسر ذلك على أنه رسالة تهدئة موجهة لا للفلسطينيين فحسب بل للأردنيين أيضاً الذين يساورهم القلق البالغ حيال ما يجري هناك. ولكن في نفس الوقت هناك وزير البناء والإسكان في مجلس وزراء نتنياهو أوري أرئيل الذي دعا من خلال راديو إسرائيل لبناء المعبد الثالث في المنطقة الموجودة بها الأماكن الإسلامية المقدسة لذلك فالرسائل التي تسمع الآن مختلطة.

س: في الولايات المتحدة هناك شيء من الضجة حيال المقابلة التي نشرتها مجلة أتلانتيك مع مسؤول أمريكي لم يكشف عن اسمه استعمل فيه صفة دنيئة لنتنياهو وسببت ضجة كبيرة في إسرائيل ترى كيف تصف العلاقات الإسرائيلية الأمريكية الآن؟

ج: العلاقات الأمريكية –الإسرائيلية تمر الآن بكثير من المطبات وصراحة أثناء ولاية أوباما ونتنياهو. ازداد التوتر بعد انهيار محادثات السلام في أبريل من هذا العام عند نقطة اتهمت فيها الولايات المتحدة الحكومة الإسرائيلية بشكل صريح بتقويض المحادثات بسبب النشاط الاستيطاني المستمر. وعندما يتعلق الأمر بجهود

البناء الإسرائيلية في القدس الشرقية يكون لديك انفصام حقيقي بين إسرائيل والولايات المتحدة على ما يسمى وما يجري حقيقة.

يبدو أن نتنياهو اليوم يتملق المستوطنين واليهود المتشددين أملاً في ضمهم لحكومته المقبلة. وعلى ضوء ذلك ليس لديك آلية فاعلة يدير من خلالها الطرفين اختلافاتهم. ساد العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل اختلافات لا تعد ولا تحصى على مدار الأعوام لكن عادة ما يكون هناك محاوراً أو قناة خاصة يستطيع من خلالها الطرفين إدارة الخلافات من وراء الكواليس وجعلها خاصة. ما يجري الآن هو أن الخلافات بين الولايات المتحدة وإسرائيل يتم اللعب عليها في وسائل الإعلام وليس خلف الأبواب المغلقة.

س: الأسبوع الماضي حلت ذكرى اغتيال رئيس الوزراء اسحق رابين الذي اشتهر بليونته خلال آخر عام من المفاوضات مع الفلسطينيين وبتوقيعه اتفاق أوسلو. ما الذي كان في سنوات رابين الأخير الذي جعله يختلف عن ذي قبل؟

ج- لازال جدالاً مكثفاً يجري في إسرائيل حول ما كان ينوي رابين فعله. كان رابين يدعو من خلال التوقيع على اتفاق أوسلو إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية مستبعداً دولة فلسطينية كهدف نهائي. لذلك تجد في إسرائيل اليوم من يقول "لم يذهب رابين بعيداً كما ذهب خليفته باراك وأولمرت في المقترحات التي دفعا بها إلى الأمام". بيد انك تجد معسكراً أخراً في إسرائيل قد يقول بأن رابين كان في حالة ديمومة وهو يراجع أراءه وكان في منحنى يسير باتجاه الموافقة على دولة فلسطينية منزوعة السلاح. لا نعرف ولا نستطيع أن نعرف الجواب على ذلك لأن رابين اغتيل قبل اختبار نواياه.

س: اقترح نجل رابين بان يعقد مؤتمر دولي على غرار المؤتمر الذي عقده جورج بوش الأب و جيمس بيكر بعد حرب الخليج الأولى للتحدث عن السلام. هل تعتقد أن هذا ممكناً الآن؟

ج: يقول البعض في إسرائيل وأماكن أخرى انه بعد سنوات من الفشل في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين يمكن أن ينشأ هناك نوع من التوجه الإقليمي. يذكرون حالة التقارب الحاصل الآن بين مصر وإسرائيل والفلسطينيون الذين يعارضون حماس وبعض الدول الخليجية خاصة السعودية والإمارات المعارضة للتطرف السني. الرد العربي الآن يقول بأنهم وضعوا أسس مثل هذا التوجه وهو مبادرة السلام العربية. خرجت المبادرة عام 2002 وتبنتها جامعة الدول العربية. البعض في إسرائيل في الحكومة مثل تسيبي ليفني يقول بأن على إسرائيل الموافقة على هذه المبادرة كأساس للمفاوضات ويقولون أيضاً بأن هذه المبادرة ليست وثيقة نأخذها كلها أو نتركها كلها كون جامعة الدول العربية أشارت إلى رغبتها في تعديل المبادرة. ولكن النقطة الأساس هي أن الرد العربي يقوم على شيء وهو أن أي توجه نحو السلام بين إسرائيل والدول العربية لا يعالج القضية الفلسطينية أولاً وأخيراً لن ينجح.

الدولة الفلسطينية: تصويت بدافع المبادئ العالمية، وليس الطائفية

ترجمة :أ.نهال ثابت

الكاتب : باسكال بونيفاس[1]

مجلة المراقب الفرنسية (l'observateu)

الأربعاء 23ديسمبر 2014

مقدمة

على الرغم من أن التصويت في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ بشأن الاعتراف بفلسطين ليس له أي قوة قانونية إلا انه أثار المشاعر، وهذا يثبت أن اذا لزم الأمر سيؤثر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على المجتمع الفرنسي مثل أي شيء آخر.

[1]- باسكال بونيفاس أحد أبرز المحللين الإستراتيجيين الفرنسيين وهو حاصل على دكتوراه في القانون الدولي العام من معهد الدراسات السياسية في باريس

بالفعل يتم استيراد الصراع إلى فرنسا

تم عقد العديد من المناقشات حول أثر التصويت علي عملية السلام ، لكن دار الحديث أيضا عن السياسة الداخلية، فقد كانت هناك حجة متكررة لدى البرلمانيين الاشتراكيين الذين صوتوا لصالح الاعتراف بأنهم فعلو ذلك للاستفادة من الناخبين في أحياء هذه الأخيرة، بعد أن صوتوا بكثافة لاهولند في عام 2012 وتحاشوا التصويت للاشتراكيين. ونريد أن نكون اكثر دقة، فقد شارك المجتمع المحلي أيضا في التصويت لإرضاء الناخبين المسلمين لمجرد أن الاشتراكين موالون لإسرائيل ولهذا لجئوا لمثل هذا الخيار.

حجه تدعو للسخرية ، ليس لأنه تم طرحها من قبل منظمات الجالية اليهودية الفرنسية وتتبناها البرلمانيون الذين رفضوا التصويت (بنعم) فهل هناك طائفة جيدة وأخرى سيئة مثل الكوليسترول؟. وبصراحة كيف يمكن أن لا نرى أن أولئك الذين رفضوا التصويت لصالح الاعتراف بفلسطين فعلوا ذلك في المقام الأول لأسباب سياسة داخلية، وخاصة للحفاظ على علاقات جيدة مع مؤسسات المجتمع اليهودي؟

في الواقع تم استيراد الصراع منذ فترة طويلة إلى فرنسا والعديد من البرلمانين اندمجوا في صراع منذ وقت طويل بين سياسة خارجية وبين سياسة داخلية لفرنسا.

المسلمون بدأوا يسمعون

صحيح أن المسلمين الفرنسيين لديهم حساسية لمحنة الفلسطينيين مثلما أن اليهود غالبيتهم يؤيدون إسرائيل. لكن الصحيح أيضا أن المسلمين بالتأكيد هم الأكثر عدداً ولكن منظماتهم منقسمة اجتماعياً وسياسياً وسائل الإعلام عادة وزنها أقل ولكنها بدأت تسمع.

وعلي أية حال، لا يوجد على سبيل المثال، لدى المسئولين السياسيين أو المثقفين أو الصحفيين أي مشكلة مهنية دعمهم لإسرائيل. على العكس من ذلك، فقد واجه الكثيرون منهم المتاعب عندما بسبب دعمهم للفلسطينيين أو انتقاد الحكومة

الإسـرائيلية. بالنسـبة لهيئـات المجتمـع الإسـلامي فـإن دعـم القضـية الفلسـطينية هـي قضـية جزئيـة تصـنف بـين العديـد مـن القضـايا الأخـرى، أمـا الهيئـات الجاليـة اليهوديـة فقـد أصـبح دعمهـم لإسـرائيل أولويـة وفـي بعـض الأحيـان أهـم مـن مكافحـة معـاداة السامية .

الحقوق نفسها التي يتمتع بها غيرهم من الفرنسيين

منـذ عـام 1967 كـان يحجـر علـى اليهـود الفرنسـيين التحـدث عـن الصـراع العربـي الإسـرائيلي. وحتـى وقـت قريـب كـان علـى العـرب والمسـلمين الابتعـاد عـن الحـديث والحـوار حـول الصـراع العربـي–الإسـرائيلي اذا أرادوا النجـاح بشـكل كامـل، أو أن يتحملوا مخاطر على رأسها تهمة معاداة السامية.

وقـد ظـل هـذا التخـوف قائمـا عنـد بعـض المسـلمين، علـى الـرغم مـن الـدعم غيـر المشـروط الإسـرائيلي الـذي يميـز الحيـاة بـامتلاكهم لـنفس الحقـوق التـي يتمتـع بهـا سـائر الفرنسـيين فضـلاً عـن القمـع وارتفـاع وتيـرة العنـف ضـد الفلسـطينيين وآخرهـا الحـرب على غزة، ودفعهم لإبداء آرائهم وإن كان بشكل متحفظ إلى حد ما.

المبادئ العالمية تتنافي مع الاحتلال

لأن هنـاك محتـل والمحتـل مـن الصـعب وضـعه علـى نفـس المسـتوى مـع الطـرف الـذي تـم احتلالـه. والحجـج غيـر كافيـة لإعفـاء قـوة محتلـة بسـب غيـاب السـلام، فـإن الـوعي بـالظلم الـذي لحـق بالشـعب أصـبح لا يقتصـر علـى المجتمـع المسـلم فـي فرنسا واصبح معظم الشباب الفرنسيين يدركون هذا الشعور.

بيبـر لولـوش مـع الان فيكيكـورت يـوم السـبت فـي برنـامج علـى قنـاة فرنسـا الثقافيـة تنـاول مـذكراتي عـن الحـزب الاشـتراكي عـام 2001 واتهمنـي بـأنني طـائفي وكـان هـذا مثيـرا للضـحك قياسـاً باتهـام تومـاس توفونـد بـأنني اشـجع علـى التهـرب مـن الضرائب..

بالنسـبة لـي فلـن أتراجـع عمـا كتبتـه فـي مـذكراتي وانـا مصـمم علـى القـول بأنـه اذا كـان المجتمـع اليهـودي يعـول علـي وزنـه الانتخـابي للـدفاع عـن الحكومـة الإسـرائيلية

فإنه سيفشل في نهاية المطاف لان المجتمع العربي أيضا له وزنه وقيمته. وسيكون من الأفضل للجميع أن يتمسك بالمبادئ العالمية وليس علي وزن كل مجتمع على حدة.

وهنا تكمن المشكلة الحقيقية، لان المبادئ العالمية تتنافى مع احتلال شعب لشعب آخر ، وحتى لو حاول أولئك اللعب لتغيير متوازن المجتمعات من خلال السلطة السياسية ووسائل الإعلام فإن نجاحاتهم ستظل محدودة بل سيصلون إلى حد اليأس عندما ينوون التأثير على المجتمع لدفعه للتصويت ضد فلسطين لأنهم لا يقاتلون ضد الطائفة بل أنهم يائسون فعلا لأنهم فقدوا الاحتكار.

مراجعات

كتاب الإسلام والتنمية المستدامة

أ.د. / عودة راشد الجيوسي

تقديم ونقد / توفيق أبو شومر

لا بد من الاعتراف أولا بأنني قرأت كتبا كثيرة، في السياسية والأدب والتاريخ، وقرأت كثيرا من الكتب الفكرية والفلسفية، وبعض الكتب العلمية، غير أن قراءة هذا الكتاب، كتاب الإسلام والتنمية المستدامة تختلف عن كل قراءاتي السابقة، فالكتاب شائك من أول صفحاته حتى آخرها، لا، لأن أسلوبه صعبٌ، ولا لأن مجالَ تخصصه يختلف عن هواياتي ورغباتي، بل لأن مؤلف الكتاب عالمٌ مُجرِّبٌ في المجال البيئي والتنموي، أقدم على مغامرة جديدة، حين قرَّر أن يقدم كتابه بطريقة مختلفة عن الكتب العلمية الأخرى. فهو يمزج بين الأرقام والإحصاءات والجداول، وبين المصطلحات الدينية والآيات القرآنية، ويُطوِّعها لخدمة فكرته الرئيسة.

فمؤلف الكتاب نحتَ مصطلحاتٍ عديدةً جديدة ، ووظَّفها لمدلولات جديدة، وارتدى، وهو ينحتها أزياءَ عديدةً ، فهو واعظٌ تارةً، وطورا آخر عالمٌ يرصد التقارير العلمية وينقل آراء العلماء والباحثين، وفي أحيانٍ كثيرة يخلع هذين الزيين ، ويرتدي زي الفلاسفة القدماء، فلاسفة المذهب الرواقي، الصوفي الزاهد.

إن مؤلف كتاب الإسلام والتنمية المستدامة د.عودة الجيوسي، أرجأ غايته من تأليف الكتاب إلى آخر فصوله فقال:

" كانت تكنلوجيا المعلومات هي الحافز لظهور موجة الديمقراطية في الشرق الأوسط، أو ما سُمي(الربيع العربي) 2011، فظهرت المطالبات بالحكم الرشيد

(العدل)، وظهر وعيٌ جديدة يتمثل في (الإحسان) وبرز رأس المال الاجتماعي المتمثل في (الأرحام) ومكافحة الفساد .... وهذه جميعها تُشكل الحمض النووي للتنمية المستدامة!!"

ولم يمر المؤلفُ على تعبير (التنمية المستدامة) بدون أن يحدد مفهومها، وآليات عملها، وطرق تحقيقها

فقد أشار إلى تعريفها داخل سياق الكتاب، حين قال:

" التنمية المستدامة هي القدرة على تلبية احتياجات الحاضر بدون إهدار احتياجات الأجيال القادمة"

والتنمية المستدامة ليست مقصورة على البيئة ومحتوياتها، كما يتبادر إلى الأذهان، بل هي نظام شامل لكل مناحي الحياة'، أي تنمية بيئية واجتماعية واقتصادية.

هذا الكتاب الشائك موجه في الأساس إلى القارئ الآخر، القارئ الغربي الأوروبي، فالغربيون عاشوا عصر الاستهلاك وإهدار الإمكانات، وجشع حكومات الصناعات والتكنلوجيا، وعصر الأزمة المالية الكبرى 2008–2009 ، عصرا، ظلَّ أهلُهُ يسوِّقون لمواطنيهم وللعالم الدينَ الإسلامي، كدينٍ إرهابي، فانتشر مرض (الإسلاموفوبيا) كتهديدٍ للحضارة البشرية.

ومن هذا المنطلق، فقد أشار المؤلف إلى أن الإسلام يشبه ثاني أكسيد الكربون في أوروبا، لأن المشبه والمشبه به(الإسلام، والكربون) يُنظر إليهما كتهديد على العالم، على الرغم من أن ثاني أكسيد الكربون ضروريٌ للحياة، إلا أن زيادة جرعاته تشكل خطرا على الحياة، وعلى التنمية المستدامة كذلك .

ومن هذا المنطلق استعاد الكاتب هويته الإسلامية، وشرع في إعداد أسلحته للهجوم على مستحضرات هذا العالم، وهي مستحضرات ستؤدي في وقت قريب إلى كارثة عالمية في كل مجالات الحياة ، فندرة المياه وتلوثها ، وازدياد أعداد المواليد ،

والإخلال بالنظام البيئي، وازدياد الفقر، كلها تقود إلى تشييع جثمان العالم و(التنمية المستدامة).

وسوف تؤدي في النهاية إلى كارثة أكبر، تتمثل في (زوال حضارة كوكبنا) كما زالت حضاراتٌ سابقة، بسبب إفساد المحيط

وأثبت الكاتب بأن النماذج الغربية للتنمية المستدامة، نماذج عقيمة، ولا يمكن تطبيقها على المجتمعات الشرقية.

ومن هذا المنطلق فهو يقدم رؤيته للتنمية المستدامة، وهو يعرض نموذجا إسلاميا لتحقيق التنمية المستدامة ، فالتنمية المستدامة من وجهة نظره ليستْ نظرياتٍ وأفكارا ، بل إنها خطواتٌ عملية، يمكن تطبيقها على كل بلدان العالم. ولا سيما أن عدد مسلمي العالم 1،2 مليار مسلم، وهم خمس سكان العالم، يعيشون في 57 دولة.

فالتنمية المستدامة عند المؤلف ، هي السعي لتحقيق العدالة، باستخدام المصادر بشكل حكيم للأجيال القادمة، مع الأخذ بظروف كل مجتمع على حده!

وفي ضوء ما سُمي بالربيع العربي، فإن المؤلف يشير إلى تعطُّش العرب لتحقيق العدل في صيغة الهتاف الشعبي السائد في الربيع العربي: (الشعب يريد تغيير النظام)

وقد كشف المؤلفُ في بداية كتابه عن أدواته الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة، وهي تتمثل في ثلاثة ركائز رئيسة، تبدو للوهلة الأولى بسيطة وسهلة، لأنها مصطلحات متداولة على الألسنة، بخاصة على ألسنة المتدينين وهي: العدل، والإحسان، والأرحام.

غير أنه حمَّل هذه الكلمات معانى عديدةً، ووضعها في أطر متغيرة بدأت من أول أسطر الكتاب إلى آخر صفحات الكتاب.

فهو يشير إلى أن هناك حلولا للأزمات المالية العالمية، تتمثل أيضا في تطبيق مفاهيم الإسلام، في التكافل وصلة الأرحام والزكاة، والعدل ومحاربة الفساد، وتسخير التعليم لغرض التنمية المستدامة.

وهو يعترف بأن أبرز مشكلات التنمية المستدامة تعود إلى: إهدار الطاقة والمناخ والمياه الجوفية، وهذه لا يمكن معالجتها في إطار كل دولة على حدة ، لأنها مشاكل عالمية ، لذا، لا بد من وضع إطار دولي لحل تلك المشاكل.

ومن أبرز الإشكالات التي تعترض التنمية المستدامة، انشغال الأمم بالملف السياسي على حساب شؤون التنمية المستدامة.

فهو يعرض قناعته التالية تمهيدا للشروع في تحليل فصول الكتاب فيقول:

" الإسلام ليس مجرد دينٍ، ولكنه يمثل نظرة عالمية شاملة، وطريقة حياة، تهتم بتنظيم العلاقات بين البشر من جهة، وبين البشر والطبيعة من جهة أخرى"

وفي الفصل الأول من الكتاب(التنمية المستدامة) يعرض العناوين التالية:

مصطلحات التنمية المستدامة، ونقد الاقتصاد العالمي القائم، ثم التنمية المستدامة من منظور إسلامي.

إنه يؤكد الحقيقة التي ذكرها في المقدمة ، وهي أن التنمية الاقتصادية الحالية خيّبت آمال الناس، وأفسدت الطبقة المجتمعية، وهوت بالاقتصاد. فقد دمر الإنسان ثلاثة أرباع مساحة الأرض القابلة للحياة البشرية:

فقد أنفقت أمريكا 450$ مليار عام 2001 على الصعيد العسكري، وكان 15$ مليار كافية للنهوض بالفقراء في العالم،

وأكّد على حقيقة مفادها: لم يعد نموذج التنمية الحالي المطبق في الدول الصناعية الكبرى صالحا للاستمرار، والدليل على ذلك التغيرات المناخية.

ويعـرض الأسـس الإسـلامية لمعالجـة هـذا الخلـل، وتتمثـل فـي مبـدأ التـوازن والاعتـدال ، وهـو ركـن رئـيس فـي الإسـلام ، ومصـالح النـاس فـي (الأرحـام)، وتقـدير البيئة في الإسلام في طقس (التسبيح)، والذي يعني التقديس والاحترام.

قـال تعـالى: " ألـم تـر أن الله يسـبح لـه مـن فـي السـماوات والأرض، والطيـر صافاتٌ كلٌ قد علم صلاته وتسبيحه والله عليم بما يفعلون"

وهـو يضـع أسسـا إسـلامية مكونـة مـن : " دور الإنسـان هـو عمـارة الأرض، والزهد، وتنمية البشر بالإحسان والأرحام.

لا يجب النظر للإسلام على أنه دين فقط ، بل إنه منهج وطريقة حياة.

ويشـير إلـى أن تكبيـل الـدول الصـغيرة بالـديون لا يتوافـق مـع الرؤيـة الإسـلامية. كمـا أن المـال فـي الإسـلام لـيس سـلعة كمـا هـو سـائدٌ اليـوم، بـل وسـيلة لتحقيـق غايـة العدل والمساواة والزهد والقناعة والأرحام.

وهو يضع مقترحاتٍ علمية أيضا فيقول:

" يكفي تخصيص 0،7% من الناتج الإجمالي كمساعدة إنمائية.

هنـاك 21،3% مـن سـكان العـالم يعيشـون فـي فقـر مـدقع يبلـغ عـددهم 1،1 مليار إنسان.

وهو يعرض نموذج (كوبا) ويعتبرها هي دولة تسير على طريق الاستدامة.

ويُقـر المؤلـف بغيـاب المعـايير الدقيقـة لقيـاس الاسـتدامة، فقياسـها علـى أسـاس الناتج القومي قياس خاطئ.

يـذكر مثـالا على(واحـة الأزرق) فـي الأردن كمثـال علـى عـدم التوافـق بـين المجـال الاقتصـادي والاجتمـاعي والبيئـي، فقـد كانـت الواحـةُ مـأوى للطيـور المهـاجرة ، وهي اليوم تسير نحو التدهور بسبب الإفراط في استهلاك المياه الجوفية.

يوظـف المؤلـف الآيـات القرآنيـة لتأكيـد نظريتـه فـي التنميـة المسـتدامة، الشـاملة، فعناصر الطبيعة أمم كالبشر:

" قال تعالى:" وما من دابة في الأرض، ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمـمٌ أمثالكم"

ويؤكد احترام الاسلام للغرس في حديث الرسول الكريم:

" إن قامت الساعة ، وبيد أحدكم فسيلة فليغرسها"

"لا يسمح الإسلام بقطع الأشجار عبثا"

أما في فصل الحكم الرشيد (العدالة)، فيشير الكاتب إلى أن (العدل) هو أحد أسماء الله الحسني، وهو يعني الوقوف بحزم لتنفيذ العدالة.

ويؤكد على الملكية الفردية كملكية مقدسة:

" لا يحلُّ لامرئ مالُ أخيه، إلا عن طيب نفس"

ويعرض أحكام الملكية في الإسلام، والتجارة العادلة في ضوء قيم الإسلام العادلة

" مَن احتكر فهو خاطئ"

ويؤكد على أن الإسلام يرفض مبدأ الوساطة في التجارة"

ويقدر جُهد العامل في قول الرسول الكريم:

" أعطِ العامل أجره ، قبل أن يجف عرقه"

يعرض المؤلف في فصل (الأرحام أو رأس المال الاجتماعي) مكونات المجتمعات:

الأمة والأسرة والفرد ،

يعرض الكاتب نصا قرآنيا آخر يؤكد على محاربة الإسلام للفساد:

" قال تعالى: وابتغِ فيما أتاك اللهُ الدار الآخرة، ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك، ولا تبغِ الفساد في الأرض، إن الله لا يحب المفسدين"

ويشير إلى أهمية الصدقات والزكاة في الإسلام لهدف تطهير القلوب، والتعاطف والود والرحمة

ويذكر قضية الأوقاف الإسلامية ، وكيف يجب أن تُسخر لخدمة المسلمين ثقافيا وإنتاجيا.

أما في فصل (التلوث وتغيير المناخ) فالكتاب يقسم الفكر الإسلامي بشأن المناخ إلى ثلاثة أقسام:

أهل القدر

أهل الشك (المؤامرة)

العقل الرشيد

ويؤكد على أن أهل القدر وأهل الشك، أو معتنقي نظرية (المؤامرة)، هما خطر على البشرية، ولن يحُلا المشكلة، التي ستؤدي في النهاية إلى زوال الحضارة البشرية.

إن الحل يكمن في العقل الرشيد ، والعقل يتمثل في تطبيق الآراء الإسلامية في تغيير المناخ وهي:

النشاط الأخضر ، أي (ضمان التوازن بالثقافة والوعي).

الاجتهاد أي العمل على نشر الخضرة وتقليل التلوث.

الزهد، أي الاكتفاء بالحاجات الضرورية.

يُفرد المؤلفُ جزءا آخر للحديث عن تصميم (تعليم) خاص بالتنمية المستدامة:

ويرفض المؤلف التعليم على طريقة نيوتن، وهي الطريقة المعتمدة في الغرب، الذي يعتبر التعليم فرصة للاستغلال، ويقترح نموذجا جديدا: التعليم التحويلي:

و يعرض نقدا للتعليم الخالي من الإبداع والجذب لعناصر الجمال والعظمة في الطبيعة ، ويقترح أن يكون للتعليم هدفٌ رئيس وهو:

" جعل كوكبنا ملائما للعيش لجميع البشر"

وهو أيضا يؤكد ضرورة تغيير التعليم من تعليم استهلاكي وظيفي، إلى تعليم استكشافي، ويطالب بتعليم خاص بتنمية العواطف والوجدان .

وأخيرا فإن هذا الكتاب يحتوي على موضوع مهم ليس للمختصين فقط، بل للقارئين في كل مكان، لهدف استعادة الوعي بمخاطر الإفراط في الاستهلاك، ومخاطر الإخلال بالتوازن البيئي، واعتبار مشروع التنمية الإسلامية المستدامة، بداية مشروع نهضوي، لا يهدف فقط إلى انتشال الدول الفقيرة من كبوتها، بل لتصميم المشروع النهضوي المستقبلي الذي يستفيد من تعاليم الدين وآراء العلماء والمفكرين.

ولا بد في النهاية من الإشارة إلى أن الكتاب لم يُشر إلى التجارب العديدة التي طُبِّقت بالاستناد إلى الدين والقرآن، ولم تتمكن من النجاح في تطبيقاتها، فستظل هناك مشاكل قائمة في مشروع التنمية الإسلامية المستدامة،

وأخيرا فإن هناك مجموعة من الأسئلة ظلَّت تحتاج إلى إجابات:

مَن هي الجهة المخولة باستنباط الأحكام المتعلقة بالتنمية المستدامة؟

ومن هي الجهة التي ستقوم بتنفيذ مشاريع حقيقية تُطبق على واقعنا المعاصر؟

فما يزال الاشتباك قائما بين الاقتصاديين وفقهاء الدين، حول مفهوم التجارة الإسلامية والربا والتعامل مع البنوك، حتى في رؤية الشهور القمرية، وتحديد منازلها ومواعيد بدئها وانتهائها،

كما أن الكتاب لم يعطِ إجاباتٍ كافيةً عن إمكانية تطبيق هذا النموذج الإسلامي في ظل الواقع العربي والإسلامي الراهن والعالمي أيضا،

ومـا موقـف الـدين مـن تكنلوجيـا الألفيـة الثالثـة، وكيـف يمكـن تعمـيم تطبيـق التنمية الإسلامية المستدامة؟!!

ومـن المشـكلات التـي تحتـاج إلـى تكثيـف وطـرح حلـولٍ عمليـة؛ تعامـل المسـلمين مـع الأوقـاف الإسـلامية، وتسـخير معظمهـا للـربح التجـاري، ولـيس للـربح المعنوي والثقافي والروحي.

ومـن الأسـئلة التـي سـتظل مطروحـة أيضـا؛ مـا كُنـه النظـامُ التعليمـي والتربـوي الملائم للتنمية المستدامة؟

فالكتـاب لـم يقـدم شـرحا مفصـلا لنمـاذج تربويـة للتعلـيم (التحـويلي)، وهـو لـم يشـر أيضـا إلـى المصـطلح، فهـل يعنـي التعلـيم المُغيّـر للسـلوك؟أم أنـه يشـير إلـى تحويـل البرامج التعليمية جميعها لتكون في خدمة الهدف الرئيس وهو:التنمية المستدامة؟!.

كمـا أن الكتـاب لـم يُركـز علـى دور الإعـلام فـي الألفيـة الثالثـة، وكيـف أن الإعـلام اسـتخدم لتعزيـز الإفـراط فـي الاسـتهلاك، وإهـدار المخزونـات البيئيـة بحيـث أصـبح فـي معظمـه اليـوم، عقبـة رئيسـة فـي طريـق مشـروع المؤلـف:(التنميـة المسـتدامة فـي الإسـلام) .. وكـان يجـب أن يُركـز الكتـابُ علـى دور الإعـلام فـي تنفيـذ مشـروع مؤلف الكتاب: الإسلام والتنمية المستدامة.

سياسات الأرض والدين الإسرائيلية في القدس الشرقية

المؤلف/ مجموعة الأزمات الدولية

بروكسل/ 2013، 36 صفحة

مراجعة. جمال البابا

يقر التقرير منذ البداية بان الخلافات بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول القدس هي خلافات جوهرية، أول هذه الخلافات تتعلق بحدود المدينة ومساحتها والمدلول الجغرافي للإسم، بالنسبة للفلسطينيين فهي تشكل المركز الحضاري والإداري للضفة الغربية، ومحافظة القدس تمتد من رام الله شمالاً حتى بيت لحم جنوباً وإلى الشرق تمتد حتى البحر الميت.

أما بالنسبة للإسرائيليين، فإن القدس تمثل امتداد البلاد إلى الشرق من مدينة ميغاسيرات صهيون في الغرب وثلاث مستوطنات جهة الشرق هي جيفعات زئيف إلى الشمال ومعاليه أدوميم إلى الشرق وغوش عتصيون إلى الغرب، هذا ناهيك عن الخلاف الجوهري حول الحرم القدسي الشريف.

إن تقسيم المدينة شرقية وغربية منهج يستعمله عادة بعض الصحفيين وإن كان هذا التقسيم اقرب إلى الرؤية الفلسطينية منه إلى الرؤية الإسرائيلية، حيث يعتبر الإسرائيليون المستوطنات اليهودية شرقي المدينة هي أحياء إسرائيلية لا تختلف عن الأحياء الإسرائيلية الواقعة غربي المدينة، مع إشارة التقرير إلى التمييز الواضح من

حيث الخدمات عند مقارنة الأحياء العربية بالمستوطنات الإسرائيلية سواء شرقي المدينة أو غربها، حيث تفتد الأحياء العربية إلى الخدمات العامة والملاعب ومواقف السيارات والأرصفة والطرق المعبدة والمدارس، هذا ناهيك عن العقبات الهائلة للحصول على تصاريح بناء مما يجبر الكثيرين من الفلسطينيين على البناء دون ترخيص مما أدى إلى أن تصدر السلطات الإسرائيلية نحو 20 الف امر هدم في القدس الشرقية.

ويشير التقرير إلى أن الحكومة الإسرائيلية منذ البداية لم تكتف بضم المدينة بمساحتها البالغة 6 كم^2، منذ عهد الحكم الأردني بل قامت بتوسيع الحدود البلدية للمدينة لتشمل 70كم^2 من الضفة الغربية، وأصدرت تشريعات تنص على تطبيق القانون الإسرائيلي على هذه المناطق، وبعد هذا الضم رفضت الأغلبية الساحقة من سكان القدس الفلسطينية أن يصبحوا مواطنين إسرائيليين بعد أن تم تخييرهم بين الحصول على الجنسية الإسرائيلية أم الاحتفاظ فقط بالإقامة الدائمة في المدينة، فالغالبية اختارت أن تقيم إقامة دائمة في المدينة دون الحصول على الجنسية الإسرائيلية.

أهداف إسرائيل: الأرض والديموغرافيا:

تحت هذا العنوان أكدت الدراسة أن إسرائيل ومنذ بداية احتلالها للمدينة عام 1967 شرعت فوراً في اتخاذ تدابير تضمن أن تظل المواقع المقدسة والأماكن المحيطة بها في يد إسرائيل، ولقد كان توسيع حدود المدينة لتحقيق هدفين، الأول يتعلق بالأرض، ضم المدينة القديمة والمواقع التاريخية اليهودية المجاورة لإسرائيل، وجعل أي تقسيم مستقبلي للمدينة أكثر صعوبة، أما الهدف الثاني فكان ديمغرافيا: تحقيق أغلبية يهودية واضحة في المدينة.

وهنا تشير الدراسة انه على الرغم من نجاح إسرائيل في تحقيق الهدف المتعلق بالأرض وقيامها بغرس ما يزيد على 15 حياً استيطانياً في المدينة، إلا أنها فشلت في تحقيق الهدف الديمغرافي حيث يبلغ عدد الفلسطينيين الآن في المدينة

نحو 290 الف مواطن يمثلون نحو 36% من مجموع سكان المدينة بشقيها الغربي والشرقي ويمثلون الأغلبية في الشق الشرقي من المدينة.

القدس غداً:

أكد التقرير تحت هذا العنوان أن اتفاقيات أوسلو ألزمت إسرائيل بالتفاوض على الوضع النهائي للمدينة كجزء من اتفاقية للسلام يبدو أن إسرائيل لم تمض أبعد من تسليم بعض القرى المجاورة للمدينة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا ما تم طرحه في مفاوضات كامب ديفيد في عام 2000 وفي المفاوضات التي دارت بين كل من الرئيس محمود عباس وأولمرت في عام 2008 التي كانت في مجملها تتحدث على أفكار الرئيس كلينتون بشأن المدينة أي أن كل ما هول فلسطيني للفلسطينيين وكل ما هو يهودي لإسرائيل، إلا أن إسرائيل نسفت هذه الصيغة من خلال طلبها الاحتفاظ بمستوطنة معاليه أدوميم ومنطقة E1 المتاخمة للجهة الشرقية للمدينة والتي تعتبر صلة الوصل الرئيسية بين المدينة وباقي أنحاء الضفة الغربية.

وبين التقرير أن السياسات الإسرائيلية تجاه المدينة أبرزت هشاشة وضع سكان المدينة من الفلسطينيين، حيث انعزلت المدينة بسكانها عن الضفة الغبية من حيث التواصل الأراضي والتواصل السياسي والاجتماعي مع التضييق الاقتصادي إلى أبعد الحدود، مع حرمان الأحياء العربية داخل المدينة من أسباب التطور والازدهار، فقد أغدقت الحكومات الإسرائيلية مع المستوطنات اليهودية دون حدود، ورغم هذه التعقيدات فإن التقرير يشير إلى أن إمكانية التوصل إلى اتفاق حول المدينة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي مازال ممكناً وإن كان أكثر صعوبة من الماضي وأن أي اتفاق ليس بالضرورة أن يكون على الأسس السابقة التي تمت الإشارة إليها والتي لم تستطع إيجاد صيغة مقبولة لدى الطرفين.

أحزمة القدس الثلاثة:

يؤكد التقرير تحت هذا العنوان أن هناك إجماع وطني إسرائيلي على ضرورة ترسيخ الوجود اليهودي في الجزء الشرقي من المدينة، مع الإشارة هنا إلى أن وزارة

الداخلية الإسرائيلية هي اللاعب الرئيس في تخطيط السياسات الخاصة بالمدينة مع ضعف الدور الذي تلعبه بلدية المدينة إضافة إلى دور الحكومة ممثلة ببعض الوزارات وهناك لاعبين غير ذلك من جمعيات وخلافة، كل ذلك أنتج واقعاً استيطانيا يتمثل بالآتي:

-الحزام الخارجي الذي يحيط بما يسمى بالقدس الكبرى ويضم ثلاثة "أصابع" من المستوطنات المحيطة، وكل منها تمتد على بعد عشرة كيلومترات تقريباً من الحدود البلدية للمدينة داخل أراضي الضفة الغربية: جيفعات زئيف في الشمال الغربي ومعاليه أدوميم في الشرق وغوش عتصيون في الجنوب، أما الحزام الأوسط فيتكون بشكل أساسي من مستوطنات سكنية كبيرة داخل حدود البلدية حيث يضم هذا الحزام نحو 15 مستوطنة داخل المدينة متقاطعة مع الأحياء الفلسطينية داخل المدينة ويقطنها قرابة 180 ألف مستوطن، أم الحزام الداخلي والذي يحيط بالمدينة القديمة وهو عبارة عن مستوطنات صغيرة تحيط بالبلدة القديمة والأماكن الأثرية المحيطة بها، وما يؤكده التقرير في هذا الصدد أن معظم الأنشطة الاستيطانية في هذه المنطقة لا تعود للحكومة الإسرائيلية مباشرة بل إلى جماعات المستوطنين بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمعاهد الدينية التي تتمتع بالدعم الحكومي، الهدف الرئيسي لهذا النشاط الاستيطاني في هذه المنطقة هو السيطرة على الأماكن الدينية والأثرية إضافة إلى وضع عراقيل على الأراضي للحيلولة دون تقسيم المدينة في أي إطار حل سلمي قادم.

من خلال التقرير يتضح أن الهدف الرئيسي للنشاط الاستيطاني المحيط بالمدينة (الحزام الخارجي) يهدف بالدرجة الأولى إلى توفير عمقاً استراتيجياً للمدينة، وبحيث تظل هذه المستوطنات وما يحيط بها من أراضي ذخراً استراتيجياً للبناء المستقبلي في المدينة، ومن أجل ذلك تتعالى بعض الأصوات بين الحين والآخر من أجل تمرير "قانون القدس الكبرى"، مع أن الجدار العازل بدأ يَرسم على ارض الواقع حدود القدس الكبرى كما يراها أنصار توسيع المدينة على حساب أراضي الضفة الغربية.

أما الحزام الأوسط من المستوطنات فإن هذا الحزام يعاني من نقص في عدد الوحدات السكنية نظراً للزيادة السكانية المطردة داخل حدود المدينة، إضافة إلى ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات في المدينة وإسرائيل هنا تحاول التغلب على ذلك من خلال بناء أحياء جديدة في المدينة خاصة في الجزء الجنوبي منها بهدف ايجاد وحدات سكنية جديدة إضافة إلى غلق جنوب المدينة أمام أي تمدد عمراني فلسطيني وفصل القدس عن مدينة بيت لحم في الجنوب.

أما الحزام الداخلي، وهي المنطقة الواقعة داخل وحول المدينة القديمة وتضم بعض أقدس المواقع التاريخية والدينية لدى الأديان السماوية الثلاث، ومنذ احتلال المدينة تأسست شركة إعادة أعمار وتطوير الحي اليهودي في المدينة القديمة وهي شركة حكومية أُسست عام 1969 لترميم وتطوير الحي اليهودي، حيث قامت هذه الشركة بأعمال الحفريات وأسست العديد من المؤسسات التعليمية والدينية والمتاحف في المنطقة.

في بداية الثمانينات من القرن الماضي بعد دخول مجموعات دينية متطرفة للعمل في المدينة مثل عتريت كوهانيم ونواث كوهانيم وايلاد، هذه المجموعات عملت بشكل وثيق مع وزراء الحكومة وبتمويل داخلي وخارجي حيث تم العمل في الفترات الأولى على استملاك بعض المنازل من خلال الشراء أو من خلال أدعاء الملكية قبل عام 1948، أو من خلال قانون أملاك الغائبين، تم توسع العمل في فترة ما بعد 2000 بعد انهيار مفاوضات كامب ديفيد وانتقل إلى أحياء مجاورة للبلدة القديمة أدت هذه الأعمال إلى وجود نحو 2000 مستوطن داخل الأحياء العربية في المدينة منهم 600 طالب في المعاهد الدينية، كانت سياسة الحكومة الإسرائيلية في هذه المنطقة ومازالت هي تخصيص اكبر قدر من الأراضي للاستعمالات العامة وهي بذلك تمنع أي بناء عربي في المنطقة وفي المقابل تحافظ على احتياط من الأراضي للتوسع الاستيطاني اليهودي في المستقبل.

نشطاء جبل الهيكل:

يبدأ التقرير حديثه تحت هذا العنوان بأن إسرائيل تعرف منطقة الحرم القدسي الشريف "بجبل الهيكل"، هذه المنطقة المقدسة حسب التقرير تظل مصدراً للتوتر خاصة عندما يتم الحديث عن أعمال الحفر ومحاولات التغيير في المنطقة المحيطة في الحرم القدسي، إضافة إلى عنصر هام من عناصر التوتر خاصة بعد تزايد الأعداد والزيارات التي تدعو إلى الصلاة في الحرم القدسي الشريف بعد أن تم الفتوى من قبل بعض الحاخامات بأنه يجوز الصعود إلى الحرم القدسي الشريف والصلاة فيه بعد أن كان ذلك محرماً طبقاً للشريعة اليهودية.

وازدادت هذه الزيارات بعد فوز شارون في عام 2001، حيث يبلغ المتوسط الشهري لعدد الزوار نحو 1000 يهودي.

التغيرات المتعلقة بالأراضي ومفهوم القابلية للحياة:

تحت هذا العنوان يبدأ التقرير الحديث عن أن المدينة شهدت تغيرات جوهرية بعد عام 1967، وكذلك بعد عام 2000، مما أدى إلى تشكيك العديد من الأطراف حول اذا ما يزال بالإمكان تقسيم المدينة طبقاً للمبادئ التي تم طرحها في قمة كامب ديفيد عام 2000، ثم يعود التقرير ليؤكد أن حجم التغيرات رغم كبرها إلا أنها تمت في مناطق يوجد فيها بناء أصلاً مما يتيح المجال لصناع السياسات اذا كانوا جادين أن يجدوا إمكانية لرسم خرائط تضع حلاً داخل المدينة.

إن التغير الأخير الذي جرى في محيط المدينة هو استئناف التخطيط في المنطقة (هـ1) في أعقاب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة برفع مكانة فلسطين، حيث أن جزءاً كبيراً من البنية التحتية قد اكتمل مثل الطرقات، المجاري والكهرباء، ومواقف السيارات إضافة إلى مركز شرطة، هذا المشروع يعتبر الأخطر على التواصل بين الضفة الغربية ومدينة القدس وبين شمال الضفة الغربية وجنوبها. أما داخل المدينة فإن عدد اليهود الذين يعيشون داخل الأحياء العربية الرئيسية تضاعف ليصل إلى 2000 مستوطن، أما التوسع بالأحياء اليهودية الرئيسية فهو يزحف باستمرار على الأراضي المتبقية داخل المدينة ويقترب شيئاً فشيئاً من الأحياء العربية، بذلك تكون مستوطنة معاليه أدوميم ومعها مخطط E1 قد فصلت القدس

من جهة الشرق وهارحوما وما حولها فصلت المدينة من جهة الجنوب ويتم الآن دراسة إنشاء مستوطنيه للمستوطنين المتزمتين قرب مستوطنة عطروت شمال المدينة بحيث يتم فصل المدينة من جهة الشمال أيضاً.

الخلاصة: هل يمكن إعادة العجلة إلى مكوناتها الأصلية:

يبدأ التقرير خلاصته متوجها إلى أولئك الملتزمين بحل الدولتين العمل على ضرورة وقف الساعة خاصة الولايات المتحدة، يجب عليها وقف الأنشطة التي يمكن أن تنسف أي حل قادم في المدينة وذلك بالضغط على الجانب الإسرائيلي، في مقابل ذلك يجب على الجانب الفلسطيني التوقف عن "إنكار الروابط اليهودية بالمدينة". مع أن التقرير يشير إلى أن الضغط الدولي على إسرائيل ليس بالضرورة أن يستمر على طول الخط وليس بالضرورة أن يأتي بنتيجة كبيرة خاصة أن الحكومة الإسرائيلية والجمعيات الإسرائيلية المعنية باستمرار النشاط الاستيطاني في المدينة ستجد الوسائل الملتوية لتنفيذ نشاطاتها في المدينة.

كما يسرد التقرير بطريقة "غير بريئة" تخوفات إسرائيل من تقسيم المدينة (إعطاء الفلسطينيين عاصمة لهم في القدس) حيث يقول أن تقسيم المدينة يخاطر بكشف عاصمة الدولة ومركزها على الحدود الشرقية، وسيضعف قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها ضد عودة جبهة شرقية إلى الظهور. وهنا يضيف التقرير أن التشكيك بإمكانية التوصل إلى اتفاق حول المدينة ليس فقط نتاج الوقائع على الأرض بل أيضاً نتاج شعور سياسي مجرد حول عبثية المفاوضات (مع الإشارة إلى هذا المناخ أدى إلى تصلب الموقف الفلسطيني حول المدينة).

يخلص التقرير إلى أن العودة إلى المفاوضات يوجب على صناع السياسات أن يأخذوا في الاعتبار عددا من العوامل أهمها:

- **الأرض:**

دون المحافظة على قاعدة من الأرض تكون أساساً لعاصمة فلسطينية في المدينة، فإن أياً من التفاصيل الأخرى لن تكون ذات صلة فإن بعض الخطوات

علـى الأرض مثـل البنـاء فـي (هـ1) قـد يـؤدي إلـى نسـف إمكانيـة تقسـيم المدينـة إلـى عاصمتين.

- **الهوية والتراث:**

الحكومـة الإسـرائيلية وغالبيـة المجتمـع اليهـودي فـي إسـرائيل حساسـة علـى نحـو خـاص مـن أفكـار الفلسـطينيين للتـاريخ والتـراث اليهـودي فـي المدينـة، الأمـر الـذي يصـعب مـن وجهـة نظـر التقريـر دعـم يهـودي لحـل الـدولتين دون تغيـر فـي هـذا الموقـف الأمر الذي يستدعي اعترافاً متبادلاً للمطالب التاريخية والسياسية لكلا الطرفين.

- **الاستعداد للنظر بحلول جديدة وخلاقة:**

يؤكـد التقريـر مـن الناحيـة النظريـة سـيكون مـن الممكـن إزالـة بعـض التغيـرات علـى الأرض وتقسـيم المدينـة إلا انـه فـي غـرف المفاوضـات مـن الصـعوبة التوصـل إلـى حلـول قائمـة علـى هـذه المبـدأ، ومـن الأجـدر بـالأطراف المعنيـة البحـث عـن حلـول إبداعيـة مثـل الحـل الـذي طـرح "الحـوض المقـدس" بحيـث يـتم توسـيع الاقتـراح وتعميمـه علـى المدينـة، أي البحـث عـن حلـول تقليديـة فـي المدينـة، ويبـدو أن واضـعي التقريـر لا يؤيدون تقسيم المدينة إلى عاصمتين وأنهم يفضلون مدينة موحدة وعاصمة لدولتين.

الدورات التي عقدتها دائرة التدريب والتثقيف خلال عام 2014م

إعداد: أ.غادة حجازي

أولاً: دورات في مجال التثقيف السياسي حول القضية الفلسطينية

الدورة الأولى :

عَقَدَت دائرة التدريب والتثقيف بمركز التخطيط دورة تثقيف سياسي حول القضية الفلسطينية في قاعة التدريب بالمركز حيث افتتح الدورة كل من د. خالد شعبان نائب المدير العام بالمركز ومسئولة دائرة التدريب أ. غادة حجازي، أ. معين الطناني ، والمحاضر الجامعي أ. رائد موسى . ضم الحضور نخبة من الطلبة الدارسين بالجامعات وكذلك الخريجين، ونخبة من الحرس الرئاسي حيث بلغ عدد المشاركين بالدورة (35) مشارك . بدأت الدورة يوم الأحد الموافق 2/23 وانتهت في 2014/3/23 – مدة ثلاثة أيام بالأسبوع – مدة اللقاء ساعتين) عدد الساعات التثقيفية 24 ساعة.

جدول رقم (1) موضوعات دورة التثقيف السياسي (1)

الموضوع	المحاضر	التاريخ	الساعة
التثقيف السياسي (مفهومه وأهدافه)	أ. معين الطناني	2014/2/23	10- 12
فلسطين قبل وبعد الانتداب البريطاني	أ. رزق المزعنن	2014/2/27	10- 12
المواطنة والجنسية في فلسطين	أ. يسر حجازي	2014/3/2	10-12
منظمة التحرير الفلسطينية (نشأتها- فضائلها- دوائرها)	د. عمر شلايل	2014/3/4	10- 12
كيفية اتخاذ القرارات في منظمة التحرير الفلسطينية	د. إبراهيم المصري	2014/3/6	10-12
المجازر في فلسطين	أ. وجيهه البيومي	2014/3/9	10- 12
حدود دولة فلسطين	أ. جمال البابا	2014/3/11	10- 12
الإعلام الفلسطيني وحق العودة	أ. توفيق أبو شومر	2014/3/13	10- 12
الاقتصاد الفلسطيني بعد عشرين عاماً من اتفاق أوسلو	د. مازن العجلة	2014/3/16	10-12
المصلحة الفلسطينية تحديات الواقع أفاق المستقبل	د. خالد صافي	2014/3/18	10-12
موقف إسرائيل من قضية اللاجئين	أ. عاطف المسلمي	2014/3/20	10- 12
إعادة الانتشار الثانية للاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة (المبررات – المواقف- جذور الخطة)	أ. رائد موسى	2014/3/23	10-12

وكـــان اللقـــاء الأول بعنـــوان: "التثقيـف السياسـي (مفهومـه وأهدافـه) إلقـاء الأسـتاذ :معـين الطنـاني (باحـث بمركـز التخطـيط الفلسـطيني) . أكـد علـى أن الثقافـة تتحقـق بعـدة عناصـر تتمثـل فـي البنـاء العضـوي وهـو الانتقـال الـوراثي للثقافـة داخـل المجتمـع، وعلـى القابليـة للتحليـل أي تحليـل الثقافـة الواحـدة إلـى عـدة ثقافـات محليـة

أخرى، وعلى التوازن بين الوحدة والتنوع في الدين حيث لا يمكن إغفال أمر تهميش عامل الدين. فالثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر وتتأثر به.

والثقافة السياسية مصدرها من الميراث التاريخي للمجتمع من حيث النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما أن الثقافة تتنوع إلى ثقافات تتمثل في ثقافة أهل المدن ، وثقافة أهل الريف، وثقافة الكبار وثقافة الصغار.

وللثقافة وسائل تؤثر عليها تتمثل أيضاً في التالي :

1. عملية التنشئة من خلال مؤسسات المجتمع التي تتمثل في الأسرة والمدرسة والجمعيات.
2. المنظمات الدينية
3. الأصدقاء
4. المهنة
5. وسائل الإعلام
6. الأحزاب السياسية
7. المؤسسات الأهلية
8. البيئة الاجتماعية والثقافية

بهذه الوسائل تتشكل الثقافة السياسية لمعالجة ضعف الوعي السياسي. فالثقافة السياسية عبارة عن مجموعة معارف وآراء واتجاهات سائدة نحو شؤون السياسة والحكم والدولة والسلطة.

اللقاء الثاني: للأستاذ رزق مزعنن (الكاتب والمحلل السياسي) بعنوان (فلسطين قبل وبعد الانتداب البريطاني) تعرض بشكل مختصر عن الأوضاع التاريخية لفلسطين في تلك الحقبة التاريخية تحدث من المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين من أواخر الدولة العثمانية إلى الانتداب البريطاني حيث

عرض المزعنن بشكل موجز محطات تقدم المشروع والمحاولات الدؤوبة والمتكررة من قبل الصهاينة للاتصال بالقوى الدولية العظمى ومحاولة استدرار عطفها على التوجهات والخطط الصهيونية من أواسط القرن التاسع عشر مروراً بالحرب العالمية الأولى ومحاولة الارتباط بالقوى الاستعمارية ومخططاتها للشرق العربي واستعرض نشوء الصهيونية البريطانية والصهيونية الفرنسية، كتعبير عن الأهداف والطموحات الإمبريالية في المنطقة وعرض فضل وثورات شعب فلسطين والأمة العربية في مواجهة هذه المخططات وأشار المزعنن إلى الإخفاق في إدراك تبعات نجاح هذا المشروع الصهيوني من قبل القيادات العربية على نهوض الأمة وتقدمها.

اللقاء الثالث: أ. يسر حجازي (ناشطة مجتمعية) حول المواطنة الجنسية في فلسطين تناولت فيه مفهوم المواطنة وأبعادها والفروق بين المواطنة والجنسية وأنواع الجنسيات ومراحل الوضع القانوني للجنسية الفلسطينية كيفية اكتساب الجنسية الفلسطينية تخلل اللقاء المشاركة الفعالة من قبل المشاركين، كما تعددت الوسائل التي استخدمت في اللقاء التثقيفي من حوار ونقاش واستخدام اللوح القلاب وعرض للشرائح وتقييم نهائي للمحاضرة من قبل المشاركين.

اللقاء الرابع: حول منظمة التحرير الفلسطينية (نشأتها – دوائرها – فصائلها) .

إلقاء د. عمر شلايل (سفير دولة فلسطين بالسودان سابقاً).

تحدث بالتفصيل منذ البدايات الأولى لنشأة منظمة التحرير الفلسطينية، وتطرق لتقسيم دوائرها المسميات، والمهمات، والفصائل بحديث مختصر.

اللقاء الخامس: حول (كيفية اتخاذ القرارات في منظمة التحرير الفلسطينية) إلقاء د. إبراهيم المصري (محاضر جامعي) أكد د.المصري أولا: على ضرورة توضيح الصورة فبدأ حوارا مع الفئة المستهدفة المشاركة في البرنامج التثقيفي السياسي من خلال طرح عدة أسئلة تحاور حولها الحاضرين مع بعضهم ومع المحاضر ضمن آليات وضوابط تم الاتفاق عليها لكي يصبح النقاش مثمرا يستفيد منه الجميع. كما أكدد.المصري ثانيا على ضرورة ترسيخ الوعي لدى الشباب

بـدور منظمـة التحريـر الفلسـطينية وتمثيلهـا لشـرائح الشـعب الفلسـطيني وممارسـتها الديمقراطيـة وحريـة الـرأي فـي اتخـاذ القـرارات ضـمن منظومـة قانونيـة وسياسـية راسـخة ومتجـذرة فـي التقاليـد السياسـية الفلسـطينية ، و تصـويب المفـاهيم وإزالـة سـوء الفهـم والشـائعات التـي نالـت مـن مكانـة المنظمـة بـدون حـق أو مبـرر سـوى العـداء لمؤسسـات الشـعب الفلسـطيني مـن الأوسـاط الصـهيونية والمعاديـة والأوسـاط الرافضـة للمنظمـة كمبـرر لعـدائها كممثـل شـرعي ووحيـد للشـعب الفلسـطيني ، وتناولـت جلسـة الحـوار عمليـة الفصـل بـين السـلطات بـين المجلـس الـوطني كمؤسسـة تشـريعية بآلياتهـا الديموقراطيـة فـي اتخـاذ القـرارات ووضـع السياسـات والبـرامج والمخططـات المختلفـة للمنظمـة ، واللجنـة التنفيذيـة كـأداة تنفيـذ لقـرارات المجلـس الـوطني والمجلـس المركـزي بعـد أن ظهـرت الحاجـة الماسـة آليـه اقتضـتها ظـروف تشـتت الشـعب الفلسـطيني كمـا أن صـعوبة انعقـاد المجلـس الـوطني الـذي يبلـغ عـدده عـدة مئـات مـن الأعضـاء ويحتـاج إلـى توافـق لمكـان انعقـاده ، وان المجلـس المركـزي يقـوم فـي بعـض مهامـه مقـام المجلـس الـوطني باشـتراط أن تسـتوجب اتخـاذ قـرارات مهمـة وعاجلـة و تسـتلزم اتخـاذ قـرارات فـي أوقـات محـددة ، إذن مـارس النظـام السياسـي الفلسـطيني فـي خصوصـية ايجابيـة ، مـارس تعدديـة سياسـية عـززت حريـة الـرأي عبـرت عـن ممارسـة ديموقراطيـة حقيقيـة ، غيـر أن الأمـر لـم يخـل مـن بعـض السـلبيات التـي لا يخلـو منهـا أي نظـام سياسـي يفتـرض أن نتلافهـا بـل نطـور أدائهـا كلمـا أمكـن وأن شـريحة الشـباب هـي المنـوط بهـا أن تطـور أداء المنظمـة وأداء السـلطة نحـو مزيـد مـن الديموقراطيـة والحريـة ونحـو غـد أفضل.

اللقاء السادس: حول المجازر الإسرائيلية في فلسطين.

إلقـاء أ. وجيهـه البيـومي (ناشـطة مجتمعيـة) تناولـت الحـديث عـن سلسـلة مـن الأعمـال الإرهابيـة مـن قتـل جمـاعي، وزرع عبـوات ملغمـة فـي الأسـواق والتجمعـات السـكانية، وتـدمير للقـرى والتنكيـل بـالقتلى ممـا أدى إلـى تهجيـر، وتشـريد عـدد كبيـر مـن أهالي فلسطين.

كما تطرقت أ. البيومي إلى الحديث عن عملية التهجير القسري للفلسطينين ومخططه المسبق والغرض من وراءه تمثل في تفريغ فلسطين من سكانها العرب عن طريق الإبادة والعنف والإرهاب.

والحرب النفسية من خلال تسرب أخبار المجازر، ووصول أخبار القتل الجماعي والاغتصاب إلى القرى المجاورة، فزرع في نفوس السكان الهلع، والخوف مما أدى لإخلاء قراهم حفاظاً على أرواحهم وأعراضهم.

ومن أهم المجازر التي تحدثت عنها البيومي في محاضرتها :

- دير ياسين 1948/4/9
- ناصر الدين 1948/4/14
- بيت الخوري 1948/5/5
- الطنطورة 1948/5/25
- صبرا وشاتيلا 1982/9/16
- الحرم الإبراهيمي 1990/2/25
- مذابح 1956 في قطاع غزة (رفح 56/11/12، مذبحة خانيونس 1956)
- مذبحة كفر قاسم 1956/10/29
- مذبحة تل السلطان برفح 2004/5/17

اللقاء السابع: للأستاذ : جما البابا (باحث بمركز التخطيط) حول حدود الدولة الفلسطينية.تحدث عن الظروف التي نشأت فيها حدود فلسطين بعد اتفاقية سايكس بيكو وبعد أن كانت فلسطين خالصة لسكانها العرب أصدرت الأمم المتحدة قراراً بتقسيم فلسطين الذي أعطى دولة لليهود بمساحة تقدر ب(55%) من مساحة فلسطين. ثم قامت الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948م.حيث أشار أ. البابا إلى أهم نتائج الحرب وهى احتلال إسرائيل لجزء مهم من الأراضي المخصصة للدولة

العربيـة، وتـم توقيـع اتفاقيـة الهدنـة التـى أفـرزت خطـوط الهدنـة أو مـا يسـمى بـالخط الخضـر ثـم انـدلعت حـرب عـام 1967م حيـث احتلـت إسـرائيل الضـفة الغربيـة، وقطـاع غـزة ومنـذ ذلـك الحـين لـم تتوقـف إسـرائيل عـن الادعـاء بـان لهـا أطمـاع فـي الضـفة الغربية في محاولة منها لتغيير الحدود تحت ذرائع ،ومبررات واهية.

اللقـاء الثـامن: للأسـتاذ توفيـق أبـو شـومر (محلـل سياسـي) بعنـوان: الإعـلام الفلسـطيني وحـق العـودة. تحـدث مـن مكونـات الإعـلام الفلسـطيني والضـوابط والمحـددات التـي تـتحكم فـي وسـائل الإعـلام الفلسـطيني كمـا تخلـل اللقـاء المشـاركة الفعالة من قبل المشاركين بالدورة.

اللقـاء التاسـع للـدكتور مـازن العجلـة (باحـث فـي الشـؤون الاقتصـادية) بعنوان: الاقتصاد الفلسطيني بعد عشرين عاماً من اتفاق أوسلو.

تطـرق للحـديث عـن الاتفـاق باعتبـاره يتعلـق بالقضـية الفلسـطينية ومصـير الشـعب الفلسـطيني ومشـروعه الـوطني ومشـروع الاسـتقلال والدولـة الفلسـطينية، فالاتفـاق لـه العديـد مـن الإيجابيـات علـى المسـتوى السياسـي والاقتصـادي بمعنـى أن القيـود السياسـية والاقتصـادية علـى السـلطة وتحركاتهـا وصـلاحياتها والقضـايا التـي تـم تأجيلهـا والشـروط والالتزامـات المطلوبـة مـن السـلطة كـل ذلـك إذا قـورن بالنتـائج الواقعـة أمـام الشـعب الفلسـطيني يؤكـد تواضـع الإنجـازات مقارنـة بمـا فقدتـه المنظمـة مـن مكانـة ومـا وصـل إليـه المشـروع الـوطني مـن ضـعف وهـوان، وتطـرق للحـديث عـن اتفـاق باريس الاقتصادي الذي أبقى على حالة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي ... الخ.

اللقـاء العاشـر للـدكتور خالـد صـافي (المحاضـر بجامعـة الأقصـى) بعنـوان: "المصـالحة الفلسـطينية تحـديات الواقـع وآفـاق المسـتقبل" . تحـدث عـن المصـالحة الفلسطينية بأنها ليست شأناً فلسطينياً ذاتياً بل هي شأناً عربياً وإقليمياً ودولياً.

تحدث في محاضرته عن التحديات الذاتية التي تمثلت في التالي:

1. وجـود قـوى فلسـطينية مـن حركتـي فـتح وحمـاس تعمـل علـى عرقلـة المصالحة لأجندة شخصية.

2. بنية ثقافية ثنائية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

3. وجود انقسام في الأجندة السياسية الحزبية لدى بعض القوى داخل المعسكر الإسلامي

4. وجود انقسام داخل حركة فتح

5. ضعف البيئة الثقافية الديمقراطية

6. إشكالية الوحدة الجغرافية في البعد الفلسطيني.

كما تطرقت للحديث عن التحديات الموضوعية الخارجية للأطراف العربية والإقليمية والدولية

اللقاء الحادي عشر: إلقاء أ. عاطف المسلمي (الباحث في مركز التخطيط) حول: موقف إسرائيل من قضية اللاجئين.

تناول في محاضرته الأفكار الصهيونية لترحيل الفلسطينيين قبل قيام دولة إسرائيل وتطرق للحديث من موقف حكومات إسرائيلية من حق العودة بعد قيام دولة إسرائيل حتى نكسة عام 1967م.

تناول الحديث عن مشاريع التوطين التي طرحها إسرائيليون لحل مشكلة اللاجئين وكذلك تحدث عن قضية اللاجئين في مفاوضات الحل النهائي من وجهة نظر الإسرائيليين.

اللقاء الثاني عشر: للأستاذ رائد موسى(محاضر جامعي) بعنوان: "إعادة الانتشار الثانية للاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة "المبررات – المواقف – جذور الخطة" .

تناول في حديثه مقدمة عن موقع قطاع غزة. وتطرق للحديث عن الخطة التي أطلقت عليها إسرائيل اسم خطة الانفصال والتي صادقت حكومة إسرائيل عليها 6/يونيو / 2004 برئاسة أرئيل شارون والتي تم بموجبها إزالة جميع المستوطنات والمنشآت العسكرية في قطاع غزة، ثم تناول الحديث عن المبررات الإسرائيلية لخطة

إعادة الانتشار والتي تمت في النصف الثاني من شهر أغسطس عام 2005، حيث أعادت إسرائيل انتشار قواتها في قطاع غزة وهدمت جميع المستوطنات والمواقع العسكرية داخل القطاع. تحدث أيضاً عن الموقف الفلسطيني من خطورة إعادة الانتشار وعن جذور خطة إعادة الانتشار وعن الموقف الإسرائيلي في قطاع غزة بعد خطوة إعادة الانتشار.

- **الدورة الثانية :**

والتي عقدت في قاعة التدريب والتثقيف بمركز التخطيط الفلسطيني. استمرت الدورة على مدار شهر ابتداء من 3/30 وحتى 2014/4/24م بمعدل (12) لقاء تثقيفي. مدة اللقاء ساعتين عدد الملتحقين (25) مشارك وعدد ساعات الدورة (24) ساعة تثقيفية. أدار اللقاءات نخبة من الأكاديميين ومن المحللين السياسيين والناشطين المجتمعيين .

جدول رقم (2) موضوعات دورة التثقيف السياسي (2)

الموضوع	المحاضر	التاريخ	الساعة
النكبة ويوم الأرض	أ. ناهض زقوت	2014/3/30	10- 12
مكونات المجتمع الإسرائيلي وتأثيره على القضية الفلسطينية	أ. جهاد ملكه	2014/4/1	10- 12
خطة كيري السياسية	د. جمال أبو نحل	2014/4/3	10-12
إشكالية التنمية الاقتصادية في ظل الاحتلال الإسرائيلي	د. جلال شيخ العيد	2014/4/6	10- 12
القدس (تراث هوية حضارة)	د. نجود أحمد	2014/4/8	10-12
مظاهر الاحتلال الإسرائيلي بقطاع غزة	أ. رائد موسى	2014/4/10	10- 12

وانتهاكاته لمواطني القطاع			
المقاومة بين النظرية والتطبيق	أ. جمال الفاضي	2014/4/13	10- 12
اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين كدولة غير مراقب	أ. أمجد ثابت	2014/4/15	10- 12
الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي	أ. نشأت الوحيدي	2014/4/17	10-12
وسائل الإعلام ودورها في تحقيق المصالحة	أ. هاني حبيب	2014/4/20	10-12
إصدار عملة فلسطينية: المحددات والآفاق	أ. وائل قديح	2014/4/22	10- 12
واقع اللاجئين الفلسطينيين	د. عبير ثابت	2014/4/24	10-12

اللقـــاء الأول : افتـتح الـدورة كـل مـن د. خالـد شـعبان نائـب المـدير العـام ومسـئولة دائـرة التـدريب أ. غـادة حجـازي وأ. نـاهض زقـوت الـذي حاضـر فـي اللقـاء الأول بعنوان: النكبة ذكرى ويوم الأرض.

تطـرق للحـديث عـن تـاريخ النكبـة الفلسـطينية عـام 1948 وهـي المأسـاة الإنسـانية المتعلقـة بتشـريد عـدد كبيـر مـن أبنـاء الشـعب الفلسـطيني خـارج ديـاره وتحـدث عـن أحـداث النكبـة واحـتلال معظـم أراضـي فلسـطين مـن قبـل الحركـة الصـهيونية وطـرد ما يربو عن 750 ألف فلسطيني وتحويلهم إلى لاجئين.

اللقـــاء الثـــاني : بعنـوان: "مكونـات المجتمـع الإسـرائيلي وتـأثيره علـى القضـية الفلسـطينية" المحاضـر أ. جهـاد ملكـة (ناشـط مجتمعـي) تحـدث عـن واقـع اليهـود، ومعانـاتهم والتحـديات التـي تـواجههم وعـن هجـرة اليهـود السـفارد وكيـف جـاءت بهـم إسرائيلي على شكل دفعات عام 49 وانتهت عام 1952م.

تحدث أ. جهاد ملكة عن واقع اليهود الإشكناز وهجرتهم لإسرائيل ودورهم في الحياة السياسية الإسرائيلية وعلاقتهم باليهود الشرقيين. وخصص أ. ملكة الجزء الأكبر من المحاضرة عن الحديث عن اليهود الروس ودورهم في الحياة السياسية الإسرائيلية ومعرفة طبيعة دور المهاجرين اليهود الروس في الحياة السياسية الإسرائيلية وأهم التطورات التي مهدت لصعودهم من الفترة 1990 منذ بداية نشاط المهاجرين الروس السياسي ودخولهم الانتخابات البرلمانية إلى عام 2010م.

والكشف عن تطورات وتكوين اليمين الإسرائيلي المبني على اليهود الروس في المجتمع الإسرائيلي والتعرف على السياسة الإسرائيلية المستقبلية التي سوف يشكلها اليمين اليهودي الصاعد في إسرائيل من خلال قوته في المجمع الإسرائيلي كما تطرق للحديث عن موضوع يهودية الدولة وأثره على القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين مستقبلاً.

اللقاء الثالث: حول خطة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري السياسية لقاء د. جمال أبو نحل (محاضر جامعي). تحدث عن مضمون الخطة ، وسلبياتها وإيجابياتها ، كما تطرق د.نحل إلى مكوناتها التي تتكون من تسع نقاط تمثلت في :

1. ضم إسرائيلي 6.8% من أراضي الضفة الغربية مقابل أن تسمح للفلسطينيين بالسيطرة على خمسة ونصف في المائة من أراضي بديلة.
2. إقامة ممر أمني سريع بين غزة والضفة.
3. حصول إسرائيل على واحد في المئة من الأراضي بدلاً من إنشاء سكة الحديد.
4. تقسيم القدس الشرقية.
5. حق العودة بحسب خطة كلينتون.
6. إخلاء إسرائيل لفور الأردن واستبدال وجودها العسكري بوجود أمريكي.
7. مواصلة العمل بنظام الجمارك بحسب اتفاقية باريس في حال استخدام الفلسطينيين لميناء حيفا أو ميناء اسدود.

8. تجميع ثمانين في المئة من المستوطنين اليهود في الضفة الغربية في تجمعات كبيرة.

9. إدراج جداول زمنية لكل البنود.

اللقاء الرابع بعنوان: إشكالية التنمية الاقتصادية في ظل الاحتلال الإسرائيلي إلقاء د. جلال شيخ العيد (محاضر جامعي) تناول في محاضرته الحديث عن التنمية الاقتصادية والاحتلال والفرق بين التنمية والنمو وتطرق للحديث عن مدى تأثير الانقسام الفلسطيني على التنمية الاقتصادية. والآليات المقترحة لتحقيق التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

اللقاء الخامس: بعنوان: "القدس (تراث – هوية – حضارة) للدكتورة نجود أحمد (محاضر جامعي). تحدثت عن تاريخ القدس عبر العصور حيث يرجع تاريخ مدينة القدس إلى أكثر من خمسة آلاف سنة وتعددت أسماء مدينة القدس سميت أورساليم ، وأورشاليم، إيلياء.

وتطرقت للحديث عن سكان القدس الأصليون وتحدثت عن العصر اليهودي 977- 586 ق.م وعن العصر البابلي 586- 537ق.م، العصر الفارسي 537- 333 ق.م، والعصر اليوناني 333-630 ق.م. ثم تناولت الحديث عن مدينة القدس تحت الحكم الروماني 63 ق.م- 636م. وعن كنيسة القيامة وعودة الفرس تطرقت للحديث عن العصر الإسلامي الأول، وعن القدس أبان الحملات الصليبية والمماليك والاحتلال البريطاني.

اللقاء السادس: بعنوان: "مظاهر الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة وانتهاكاته لمواطني القطاع، إلقاء أ. رائد موسى (محاضر جامعي) تناول الحديث عن مظاهر الاحتلال الإسرائيلي من السيطرة الجوية على القطاع المتمثلة في تنفيذ الطيران الحربي الإسرائيلي في أجواء غزة وباستمرار خرق لجدار الصوت. وتنفيذ غارات عدوانية ، تدمير للمنشآت في مختلف أشكالها ومقرات حكومية وجمعيات وورش صناعية ومصانع وجسور وتدمير للبنى التحتية وتجريف للأراضي مما يشكل

انتهاكاً صارفاً للمادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة الثالثة من اتفاقية جنيف الرابعة واللتان كفلتا حق الفرد بالحياة والحرية والسلامة.

والمادة 53 من مواد اتفاقية جنيف الرابعة والتي كفلت حماية الممتلكات التي تتعلق بالأفراد والجماعات أو الدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية كذلك تحدث من السيطرة البحرية والسيطرة على المعابر وتنقل الأشخاص والبضائع وكذلك النشاط العسكري البري المستمر داخل قطاع غزة لقوات الاحتلال الإسرائيلي.

كذلك تحكم المحتل الصهيوني بالبنى التحتية المدنية، والتحكم بسجل السكان الفلسطيني والتحكم في الضرائب واستمرار بقاء أسرى من قطاع غزة داخل سجون الاحتلال.

وتطرق لتناول عدة قضايا تؤكد أن قطاع غزة ما زال جزء من الأراضي الفلسطينية الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي. كقضية اللاجئين، قضية المبعدين، وقضية أبعاد الأسرة المحررين في صفقة التبادل الأخيرة التي تمت بين حركة حماس وإسرائيل في 2011م. وكذلك قضية حق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة بتقرير مصيره والعيش في دولة مستقلة على كامل الأراضي المحتلة عام 1967م.

اللقاء السابع: بعنوان "المقاومة بين النظرية والتطبيق" إلقاء أ. جمال الفاضي(محاضر جامعي). تحدث عن تعريف المقاومة ومدى شرعيتها في القانون الدولي وتحدث عن البعد الفلسفي باعتباره السند الارتكازي للمقاومة من خلال العديد من قوانين الأمم المتحدة.

تناول الخلفية القانونية لحق أبناء الشعب الفلسطيني في المقاومة لأجل ألا يتم الخلط بين الإرهاب والمقاومة وضح الفروق بينهما.

وتطرق للحديث عن علاقة الدين بالمقاومة والتسلسل التاريخي لمفهوم المقاومة.

اللقاء الثامن: بعنوان: "اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين كدولة مراقب إلقاء أ. أحمد ثابت. تناول في محاضرته الحديث عن كيفية نشأة فكرة الأمم المتحدة،

ومقاصد الأمم المتحدة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فروع الأمم المتحدة. ثم خصص حديثه عن اكتساب العضوية في منظمة الأمم المتحدة، تحدث عن الضيفة القانونية لصفة الدولة المراقب في الأمم المتحدة، وتحدث عن التمثيل الفلسطيني في الأمم المتحدة قبل طلب العضوية (م.ت .ف) وعن أهمية توجه فلسطين للأمم المتحدة لنيل العضوية.

وتطرق للحديث عن أهمية حصول فلسطين على صفة مراقب وعن الأبعاد السياسية التي تضمنها الطلب الفلسطيني المقدم للحصول على صفة مراقب.

واختتم محاضرته بفتح مجال المناقشة الجماعية حول تخوف وتعصب التنظيمات الفلسطينية من طلب فلسطين صفة المراقب في الأمم المتحدة والعراقيل التي حاولت إسرائيل طرحها على لجنة العضوية في مجلس الأمن واللجنة السياسية في الجمعية العامة لإعاقة الطلب الفلسطيني.

اللقـــاء التاســـع: بعنوان" الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي إلقاء أ. نشأت الوحيدي.(مسئول في شؤون الأسرى) أكد أن قضية الأسرى بحاجة لجهود وتواصل دائم نحو إبرازها وتفعيلها، وتدويلها وفق احتياجات الحركة الوطنية الأسيرة في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

تحدث الوحيدي عن تعريف الحركة الوطنية الأسيرة واليوم الوطني للأسير الفلسطيني مذكراً بعملية التبادل التي أطلقت خلالها سراح أول أسير في حركة فتح والثورة الفلسطينية محمود بكر حجازي في 28/فبراير/ 1971م. كما تحدث الوحيدي عن الأسيرات الفلسطينيات الأوائل وعن التجربة الاعتقالية للحركة الوطنية النسوية الفلسطينية الأسيرة مذكراً بالفلسطينيات الماجدات اللواتي وقفت دائماً جنباً إلى جنب الرجال في كل الميادين.

وتحدث عن الإهمال الطبي الإسرائيلي للأسرى في السجون وتطرق للحديث عن الأسرى القدامى والمرضى والمضربين عن الطعام والإداريين والمعزولين والأسيرات الماجدات باعتبار رسائلهم موجهة للمسؤولين وللجهات المختصة وإلى

جميع السفارات والقنصليات وإلى فصائل العمل الوطني الإسلامي نحو العمل على التخفيف من معاناتهم ومن معاناة ذويهم الذين هم أيضاً يعيشون نفس المعاناة.

اللقاء العاشر: بعنوان "وسائل الإعلام ودورها في تحقيق المصالحة الوطنية" إلقاء أ. هاني حبيب (كاتب ومحلل سياسي).

أكد فيه على دور وسائل الإعلام الفعّال في تهيئة الأجواء لكي يتم الحوار في أجواء تصالحية وإشاعة أجواء من الرضا والهدوء والأمل، وتوجيه الجمهور والأحزاب نحو العدو الرئيسي وهو الاحتلال، وقال هذا جانب ذو طبيعة إعلامية سياسية، لكن هناك الجانب الأكثر خطورة وهو الجانب المجتمعي. أكد حبيب على أهمية المصلحة المجتمعية، وأن الحلول التي من الممكن أن يتم التوقيع عليها أو يمكن التوصل إليها لا تلمس معاناة الشارع ولا الخسائر التي تكبدها الجمهور أو الاقتصاد الوطني الفلسطيني. وشدد على ضرورة أن يلعب الإعلام دوراً كبيراً في عملية المصالحة الداخلية في الداخل الفلسطيني، ورأى أن هذا لا يساعد المتفاوضين على أن يتوصلوا إلى الاتفاق فحسب، وإنما يبث الأمل لدى الجمهور ويجعله أداة فاعلة للضغط على الفصائل من أجل إنجاح الحوار.

وقال حبيب أنه يشاع أن الإعلام يستقي مهماته من الساسة، مؤكداً في الوقت نفسه أن الإعلام الحقيقي لا يستقي مهماته من الساسة، وإنما هو الذي يؤثر في الرأي العام والساسة، ويؤثر في القرار السياسي، وذلك عندما يكون الإعلام مهنياً، ورأى حبيب أنه لا يعيب الإعلام أن يكون حزبياً، ولكن يجب أن يكون حزبياً مهنياً وليس حزبياً يصفق ويهلل للحزب، مشيراً إلى أن الصحفي والإعلامي النامي هو الذي يستمع ويصغى إليه الساسة والذين لا يستطيعون أن يتخذوا قراراً صحيحاً وسليماً إلا بعد الاستماع إلى هذا الجسم الصحفي والإعلامي، ولكن ما يجري لدينا هو العكس، حيث أصبح الإعلام جزءاً من الآلة السياسية، وأضاف: لا أقول أن الإعلام يجب أن يتمرد، ولكن يجب أن يكون متمسكاً بمهنيته لدرجة يؤثر ليس فقط على الجمهور، ولكن أيضاً على صناع القرار. ورأى أن هذا عيب في إعلامنا الفلسطيني الذي لم يكن في يوم من الأيام قادراً على أن يلعب هذا الدور باعتباره مؤثراً على القرار لدى أصحاب القرار.

ورغم تأكيده على أهمية دور الإعلام، إلا أن حبيب قال يجب ألا نبالغ كثيراً في الدور الذي من الممكن أن يلعبه الإعلام، مشيراً إلى أن الإعلام في وضعنا الفلسطيني لا يمثل سلطة، رغم أنه يطلق على الإعلام سلطة رابعة، وضرب حبيب أمثلة على دور الإعلام في دول العالم في كشف الفساد ومحاربة الفاسدين، إلا أن هذا نفتقده في مجتمعنا.

ونوه حبيب إلى أن الإعلام لا يقتصر فقط على الصحافة والإذاعة والتلفزيون، بل إنه يمتد ليشمل المساجد والندوات وورشات العمل واللقاءات وغيرها، مؤكداً على أهمية الدور الذي تلعبه ورشات العمل من منطلق أنه يشارك فيها أصحاب الرأي، وهم يصبحون أدوات للرسالة الإعلامية في التأثير على الرأي العام.

اللقاء الحادي عشر: بعنوان: "إصدار عملة فلسطينية المحددات والآفاق إلقاء أ. وائل قديح (باحث في مركز التخطيط).

تناول الحديث عن الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته لإسرائيل وعن إمكانية وأهمية إصدار العملة الوطنية في حال توفرت الظروف السياسية والاقتصادية نظراً لما يحققه ذلك من مكاسب اقتصادية هامة وفي مقدمتها تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية .

اللقاء الثاني عشر: بعنوان "واقع اللاجئين الفلسطينيين إلقاء د. عبير ثابت (محاضر جامعي) تطرقت الدكتورة لتعريف اللاجئين الفلسطيني حق العودة، التعويض، حق العودة والتفويض، وأكدت على أن حق العودة والحق في التعويض هما من المطالب الأساسية التي يجب عدم التخلي عنها والنضال من أجل تحقيقها، والتأكيد على أن أي حل سياسي نهائي للقضية الفلسطينية يجب أن يقترن بإيجاد حل لقضية اللاجئ الفلسطيني وحقه في العودة، وتقرير المصير ثم تطرقت للحديث عن اللاجئين الفلسطينيين في المواثيق الدولية.

- **الدورة الثالثة :**

استغرقت الدورة مدة شهر من تاريخ 29-5 وحتى 24-6-2014م. حيث شارك بإلقاء المحاضرات التثقيفية نخبة من المتخصصين من حملة الماجستير والدكتوراه وبعض الباحثين من مركز التخطيط الفلسطيني. بلغ عدد الملتحقين والملتحقات بالدورة (25) من ذوي الإعاقة الحركية. عقدت الدورة بالتعاون مع الاتحاد العام للمعاقين بمحافظة غزة . تم إلقاء جميع المحاضرات التثقيفية بقاعة الندوات بالاتحاد العام للمعاقين. مدة ساعتين في اليوم ثلاث لقاءات بالأسبوع. وفي نهاية الدورة تم عمل حفل تخريج في الاتحاد العام حضره د.خالد شعبان نيابة عن المدير العام للمركز أ.مجد مهنا حيث ألقى د.خالد كلمة رحب فيها بتعاون الاتحاد العام للمعاقين مع مركز التخطيط واهتمامه بمثل هذه الدورات التي تنشر الوعي لدى فئات مجتمعنا الفلسطيني بقضيته وأكد على استمرارية التعاون ودعا الجميع للالتحاق بالدورات التي يعقدها المركز وتوجيه الدعوة لزيارة المركز والتعرف على دوائره ومكتبته المتخصصة في القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي. وحضرت مسئولة التدريب أ.غادة حجازي التخريج مؤكدة على شكرها للاتحاد العام للمعاقين وأثنت على التزام المشاركين بحضورهم ومشاركتهم الفعالة وتمنت مواصلة التعاون بين المؤسستين في الدورات القادمة. كما شاركت أ.ريم نتيل كضيفة شرف ممثلة عن مكتب الرئيس في تخريج الفئة المشاركة.

الجدول التالي يوضح عناوين الموضوعات اشتملت عليها الدورة.

جدول(3) موضوعات دورة التثقيف السياسي (3)

الرقم	الموضوع	المحاضر	اليوم	التاريخ
1-	التثقيف السياسي (مفهومه ، أهدافه)	أ.معين الطناني	الخميس	2014-5-29
2-	دور القانون في حياة الأشخاص	أ.صخر قنديل	الأحد	2014-6-1

	ذوي الإعاقة في فلسطين			
3-	نشأة م.ت.ف والنظام الأساسي لها(مؤسساتها، فصائلها).	د.جمال أبو نحل	الثلاثاء	2014-6-3
4-	الدبلوماسية وفن التفاوض وأثرهما على اتخاذ القرار السياسي	أ.ريم نتيل	الخميس	2014-6-5
5-	الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية	د.نجود أحمد	الأحد	2014-6-8
6-	مكونات المجتمع الإسرائيلي وتأثيره على القضية الفلسطينية	أ.جهاد ملكة	الثلاثاء	2014-6-10
7-	فلسطين بين القانون الأساسي والدستور الدائم	أ.محمد التلباني	الخميس	2014-6-12
8-	المجازر في فلسطين	أ.وجيهة البيومي	الأحد	2014-6-15
9-	الفكر والإستراتيجية تجاه مدينة القدس	أ.يحيي قاعود	الثلاثاء	2014-6-17
10-	حدود الدولة الفلسطينية	أ.جمال البابا	الخميس	2014-6-19
11-	النضال بالوسائل المدنية في فلسطين	أ.رائد موسى	الأحد	2014-6-22
12-	واقع اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة	د.خالد شعبان	الثلاثاء	2014-6-24

• الدورة الرابعة :

دورة التثقيف السياسي الرابعة (حول القضية الفلسطينية) بدأت الدورة يوم الثلاثاء الموافق 27-5 وانتهت في يوم الأحد الموافق 22-6-2014م قرابة الشهر

شارك بالدورة مجموعة من الأكاديمين المتخصصين وباحثي من المركز وعقدت جميع اللقاءات في قاعة التدريب بمركز التخطيط حيث تم استخدام مهارات متعددة في العرض والإلقاء تمثلت في المحاضرة والمناقشة والحوار الفعال. وتم الاعتماد على عرض بعض المحاضرات LCD . واستمرت الدورة مدة الشهر شارك فيها (35) مشاركاً ومشاركة جُلُهم من الحرس الرئاسي وبعضاً من موظفي المؤسسات الحكومية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

جدول(4) موضوعات دورة التثقيف السياسي (4)

الرقم	الموضوع	المحاضر	اليوم	التاريخ
1-	النضال بالوسائل المدنية في فلسطين	أ.رائد موسى	الثلاثاء	2014-5-27
2-	نشأة م.ت.ف والنظام الأساسي لها(مؤسساتها، فصائلها).	د. جمال أبو نحل	الخميس	2014-5-29
3-	فلسطين بين القانون الأساسي والدستور الدائم	أ.محمد التلباني	الأحد	2014-6-1
4-	الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية	د.نجود أحمد	الثلاثاء	2014-6-3
5-	دور القانون في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة	أ.صخر قنديل	الخميس	2014-6-5
6-	واقع اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة	د. خالد شعبان	الأحد	2014-6-8
7-	المجازر في فلسطين	أ.وجيهة البيومي	الثلاثاء	2014-6-10
8-	مكونات المجتمع الإسرائيلي وتأثيره على القضية الفلسطينية	أ.جهاد ملكة	الخميس	2014-6-12
9-	الفكر والإستراتيجية تجاه مدينة القدس	أ.يحيي قاعود	الأحد	2014-6-15
10-	التثقيف السياسي (مفهومه وأهدافه)	أ.معين الطناني	الثلاثاء	2014-6-17
11-	الدبلوماسية وفن التفاوض وأثرهما على اتخاذ القرار السياسي	أ.ريم نتيل	الخميس	2014-6-19
12-	حدود الدولة الفلسطينية	أ.جمال البابا	الأحد	2014-6-22

ثانيا : دورات في مجال التنمية البشرية

الدورة الأولى: تدريب مدربين (TOT)

عقد مركز التخطيط الفلسطيني دورة في مجال التنمية البشرية بعنوان تدريب مدربين(TOT) . بدأت الدورة يوم الموافق وانتهت في تاريخ بواقع (24) ساعة تدريبية ثلاث لقاءات في الأسبوع مدة كل لقاء ساعتين تخلل الدورة استخدام عدة تقنيات تمثلت في استخدام اللوح القلاب، واستخدام عرض LCD لعرض السلايدات التي تحتوي على محتوى الدورة.

شارك في الدورة (25) مشاركاً ومشاركة من الخريجين والخريجات. تم تصوير الكتاب المقرر من قبل المشاركين لاعتماده في الجلسات التدريبية . كما اعتمدت الدورة على عدة أساليب متمثلة في أسلوب المناقشة، والعصف الذهني، والمجموعات والحوار البناء ولعب الدور.. الخ. و في نهاية الدورة تم تقييم عملي لجميع المشاركين حيث طلب من كل مشارك إعداد موضوعاً يقوم بالشرح التفصيلي عنه مستخدماً الأساليب والفنيات التي تعلمها من خلال الدورة التدريبية. استمر التقييم مدة (6) ساعات على مدار ثلاثة أيام تدريبية.

جدول(5) موضوعات دورة تدريب مدربين (TOT)

تدريب الأستاذة : غادة حجازي

م	الموضوع
1-	تعريف التدريب وأنواعه
2-	أهمية التدريب وأهدافه ومبادئه
3-	متطلبات وحاجات التدريب
4-	وسائل أساليب التقييم للاحتياجات التدريبية

5-	التعرف على أنواع المدربين
6-	التعرف على أنماط المتدربين
7-	دراسة لغة الجسد للمدرب وكيفية استخدامها أمام جمهور المتدربين
8-	مهارة فن الاتصال والتواصل
9-	مهارة توكيد الذات لبناء الثقة بالنفس والتخلي عن الخوف في مواجهة الجمهور
10-	مهارة الإنصات الجيد
11-	التخطيط لإعداد جلسة تدريبية وكيفية إعداد المادة التدريبية
12-	تقييم عملي للمشاركين بالدورة

وفي نهاية التقييم العملي تم اختيار من حصل على المركز الأول وحتى التاسع للمشاركة في دورات التنمية البشرية، وثلاثة من حملة الماجستير تخصص علوم سياسية ومشاركين بالدورة. تم اختيارهم للتدريب في البرنامج التثقيفي السياسي حول القضية الفلسطينية لتمكنهم من مهارات التدريب.

الدورة الثانية : اللغة الفرنسية (المستوى الأول)

عقدت دائرة التدريب بمركز التخطيط الفلسطيني دورة اللغة الفرنسية المستوى الأول لـ (25) مشارك ومشاركة من الدارسين بالجامعات والخريجين وموظفي السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تم اعتماد المقرر في المركز الثقافي الفرنسي(المستوى الأول). تم تصوير الجزء المقرر من قبل المشاركين، والاعتماد عليه في الدورة. استمرت الدورة مدة شهر ابتداء من 3/31 وانتهت حتى 2014/5/9 مدة (20) ساعة تدريبية لمدة (12) لقاء زمن كل لقاء ساعتين تدريبيتين، يومان بالأسبوع (الاثنين ، الأربعاء).

جدول(6) موضوعات دورة اللغة الفرنسية (مستوى أول)

تدريب الأستاذة : نيهال ثابت

م	الموضوعات
1-	التعارف (التعريف بالنفس ، التعريف بالآخرين) – تمارين على التعارف
2-	تطبيق عملي على التعارف – الحروف
3-	أيام الأسبوع
4-	فصول السنة
5-	أشهر السنة
6-	الأفعال الثلاثة الأساسية في اللغة الفرنسية وبعض الأفعال الأخرى
7-	تمارين على الأفعال– أدوات التعريف والتنكير
8-	الأرقام
9-	الساعة
10-	قصيدة سجل أنا عربي (الفقرة الأولى)
11-	بعض الجمل الشائعة في اللغة الفرنسية
12-	جسم الإنسان – الألوان
13-	أسماء بعض الملابس
14-	أدوات الاستفهام

الدورة الثالثة : دورة التخطيط الاستراتيجي

عقدت دائرة التدريب بمركز التخطيط الفلسطيني دورة التخطيط الاستراتيجي لـ (25) مشارك ومشاركة من الدارسين بالجامعات والخريجين وموظفي السلطة الوطنية الفلسطينية، والحرس الرئاسي. حيث تم اعتماد المقرر المعد من قبل ا.رامز

أبو صفيه. تم تصوير الجزء المقرر من قبل المشاركين، والاعتماد عليه في الدورة. استمرت الدورة من 5/25 وانتهت حتى 2014/6/10. مدة (24) ساعة تدريبية (3) أيام بالأسبوع. زمن كل لقاء ساعتين تدريبيتين. تهدف هذه الدورة لإكساب المشاركين المفاهيم والإدراك الكامل الذي يمكنهم من فهم عملية التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات الأهلية والقدرة على التفكير والعمل بطريقة إستراتيجية من شأنها تحقيق أهداف المؤسسة ورسالتها ضمن الرؤية التي انطلقت من أجلها.وفي نهاية الدورة تم مناقشة الخطط الإستراتيجية التي قام المشاركون والمشاركات بالدورة بإعدادها ومناقشتها عبر عرضها LCD حيث تم تقسيم المشاركين لخمس مجموعات تم عرض (5) خطط إستراتيجية. حضر المناقشة كل من المدير العام أ.مجد مهنا ونائبها د.خالد شعبان ومسئولة التدريب أ.غادة حجازي والمدرب أ.رامز أبو صفيه.

جدول (7) الموضوعات التي اشتملت عليها دورة التخطيط الاستراتيجي

تدريب الأستاذ : رامز أبو صفية

م	الموضوعات
1-	مقدمة – أهداف البرنامج
2-	أساسيات التخطيط الاستراتيجي
3-	تحليل البيئة الخارجية
4-	تحليل القدرات الذاتية
5-	التحليل الرباعي SWOT
6-	شبكة الأهداف والتوقعات
7-	وضع الخطط الإستراتيجية
8-	تقييم وتسويق الخطة
9-	النموذج العام للتخطيط الاستراتيجي
10-	مميزات التخطيط الاستراتيجي
11-	تنفيذ الخطط الإستراتيجية

ثالثاُ: اللقاءات التثقيفية والتدريبية

اللقـاء الأول : إدارة ضـغوط الحيـاة وضـغط العمـل مـن خـلال تطبيـق تقنيـات الطاقة الحيوية (E.F.T) والحرية النفسية. (لقاء تدريبي)

عقـد اللقـاء التـدريبي بالتعـاون مـع مركـز العـلاج بـالحواس بـإدارة د. عطـا شـقفة (طبيـب نفسـي معـالج بالطاقـة) أدار اللقـاء د. عطـا شـقفة وذلـك يـوم الثلاثـاء الموافـق 2014/4/1 وذلـك فـي قاعـة المكتبـة بمركـز التخطـيط، افتـتح اللقـاء كـل مـن نائـب للمـدير العـام د. خالـد شـعبان، ومنسـقة ومسـؤولة التـدريب أ. غـادة حجـازي والمـدرب د. عطـا شـقفة اسـتغرق اللقـاء ثـلاث سـاعات تدريبيـة بحضـور (56) مشـاركاً ومشـاركة مـن مختلـف الفئـات العمريـة والمـؤهلات العلميـة سـواء مـن حملـة البكـالوريوس أو حملـة الشهادات العليا من الماجستير والدكتوراه من موظفين وغير موظفين.

تطـرق د.عطـا شـقفة لتعريـف ضـغوط الحيـاة وضـغوط العمـل، وعـن مفهـوم طاقـة الإنسـان، اسـتخدم عرضـاً لفيـديو يوضـح كيفيـة عـلاج الأمـراض السـرطانية باسـتخدام العـلاج بالطاقـة الحيويـة ثـم عـرض الفيـديو علـى LCD ، وأكـد علـى أن اللقـاء يعنـي التـدريب والعـلاج حيـث تـم اسـتخدم التـدريب العملـي أمـام المشـاركين علـى بعـض المشاركين باللقاء.

اللقـاء الثـاني: أخلاقيـات التعامـل المجتمعـي مـع الأشـخاص ذوي الإعاقـة (لقـاء تثقيفي)

قـام مركـز التخطـيط بالتعـاون مـع الاتحـاد العـام للمعـاقين بعقـد ورشـة العمـل حـول أخلاقيـات التعامـل المجتمعـي مـع الأشـخاص ذوي الإعاقـة وذلـك بحضـور عـدد كبيـر مـن الشخصـيات الاعتباريـة والمختصـين، والاكـاديمين، والمهتمـين مـن الناشـطين الاجتمـاعيين، والسياسـيين وذلـك فـي مقـر مركـز التخطـيط الفلسـطيني بقاعـة المكتبـة. افتتحـت الورشـة أ. مجـد مهنـا الوجيـه مـدير عـام مركـز التخطـيط الفلسـطيني، أ.غـادة حجـازي مسـؤولة دائـرة التـدريب والتثقيـف بـالمركز قـدمت أ. مجـد الشـكر والافتخـار لشـريحة ذوي الإعاقـة بمـا أنهـم احـد مكونـات المجتمـع الفلسـطيني وللاتحـاد العـام للمعـاقين بمـا انـه احـد مؤسسـات واتحـادات منظمـة التحريـر الفلسـطينية وأكـدت علـى انـه

يجب العمل معا وسويا من اجل رفع مكانة الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير كافة الاحتياجات لهم

وبدوره قدم أ. توفيق الغولة الأخصائي الاجتماعي في الاتحاد العام للمعاقين الشكر الجزيل لمركز التخطيط الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل بالأستاذة مجد مهنا رئيس المركز والأستاذة غادة حجازي منسقة ومسئولة التدريب في المركز وكافة الاكاديمين والمشرفين والإداريين في المركز. وتناول الغولة تعريفا شاملا عن الاتحاد العام للمعاقين ورسالته ورؤيته وأهدافه ونشاطاته واهم الانجازات التي حققها الاتحاد خلال فترة وجوده باعتباره احد مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسة الوحيدة التي يديرها المعاقون أنفسهم.

ووضح مفهوم الإعاقة وأسبابها ونتائجها وتأثيرها على الفرد والأسرة والمجتمع بالإضافة إلى استعراض الطرق العلمية الحديثة في التعامل مع ذوي الإعاقة ودفعهم إلى الانخراط في المجتمع والإسهام في تنميته ، فالأشخاص ذوي الإعاقة هم جزء من المجتمع ولكن اغلب مجتمعنا لا يتقن فن التعامل معهم فبعض الناس يخاف التعامل معهم والبعض الآخر ينظر لهم نظرة شفقة أو تجاهل والبعض يستغل إعاقتهم كما تطرق الغولة إلى التحديات والمشاكل التي تواجه الاتحاد العام للمعاقين والتي من أهمها عدم تطبيق قانون المعاق رقم 4 لعام 99م الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة ، وركز على دور الإعلام في طرح قضايا الإعاقة والوعي الجماهيري بالإعاقة وأوضح أن نسبة الإعاقة هي الأعلى في فلسطين بالنسبة للعالم العربي.

وتحدث أ. محمد أبو كميل الناشط في الاتحاد العام للمعاقين كصورة حية عن تجربته مع الإعاقة وكيفية التغلب عليها وأكد أبو كميل بان الأشخاص ذوي الإعاقة بحاجة إلى من يتفهم وضعهم ويساعدهم ويتعامل معهم بشكل لائق وان قضية الأشخاص ذوي الإعاقة من القضايا المهمة يجب التنويه إليها والعمل معها ، فقضيتنا قضية حقوقية وليست إنسانية مرتبطة بالخدمات والإعانات

وتحدثت الأستاذة غادة حجازي عن التأهيل والتعامل مع الإعاقات المختلفة من باب الأخلاقيات المجتمعية والدينية والإنسانية ونوهت إلى احترام الأشخاص ذوي الإعاقة وقدراتهم وإمكانياتهم وتطرقت إلى إعاقة التوحد وما يترتب عليها من مضاعفات نفسية واجتماعية.

وخلال مداخلة له نوه د. جمال أبو نحل يجب علينا جميعا أن نعمل كل ما بجهدنا وإمكانياتنا وأحزابنا وفصائلنا ومؤسساتنا الحكومية والأهلية من أجل النهوض بذوي الإعاقة و العمل على حل كافة قضاياهم العادلة والمشروعة. وفي النهاية أثنى الجميع على هذا اللقاء المميز وطالبوا بالعديد من اللقاءات الأخرى وقدموا مجموعة من المقترحات والتوصيات كان أهمها العمل على تنفيذ بنود قانون المعاق رقم 4 لعام 99 م وتفعيل نسبة ال 5% لتوظيف ذوي الإعاقة وتوفير قاعدة بيانات موحدة عن الأشخاص ذوي الإعاقة وتغيير المفاهيم السلبية السائدة تجاه ذوي الإعاقة وتكوين لجان الضغط والمناصرة لدعم قضايا الإعاقة.

ببليوغرافيا فلسطينية

الموضوعات المطروحة في الببليوغرافيا التالية وردت في الدوريات العربية بمكتبة مركز التخطيط الفلسطيني، وبعضها مقتبساً من المواقع الالكترونية
(دراسات– تقارير – ندوات– قراءات)

إعداد:أ.كفى الوحيدي

-"القدس والإسلام– دراسة في قداستها من المنظور الإسلامي"، مراجعة: أحمد الحروب، **حوليات القدس**، ع16، خريف/شتاء2013، ص99–102.

-أبو بكر، وليد، "المسرح الفلسطيني الآن صورة للواقع والتظاهر"، **شؤون فلسطينية**، ع256، ربيع2014، ص241–247.

-أبو جبل، سليم،" أفلام الأيديولوجيا والحرب في السينما الإسرائيلية"، **قضايا إسرائيلية**، ع53، 2014، ص93–103.

-أبو راس، ثابت،" فلسطينيو النقب في مواجهة "مخطط برافر"، **الدراسات الفلسطينية**، ع99، صيف2014، ص116–125.

-أبو سيف، عاطف،" غزة أن تكون هناك"، **أوراق فلسطينية**، ع 6–7، ربيع/صيف 2014، ص17–32.

-آثار الجدار العنصري على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القدس" (ندوة) ، **شؤون فلسطينية**،ع256، ربيع2014، ص100–133.

-أحمد، أحمد،" حال الأمة 2012–2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داهمة"، **المستقبل**

العربي، ع414، آب/أغسطس2013، ص7-23.

-أسعد، أحمد،" الهوية المقدسية: صراع الصهينة والعبرية والأسرلة"، **شؤون فلسطينية**، ع256، ربيع2014، ص21-31.

-أوفير،عادي،" الأكاديميا الإسرائيلية واللاوعي السياسي"، **قضايا إسرائيلية**، ع53، 2014، ص7-13.

-بابه، ايلان،" مذبحة غزة 2014من منظور تاريخي"، **الدراسات الفلسطينية**، ع100، خريف2014، ص13-17.

-البرغوثي، عمر"، حركة مقاطعة إسرائيل(BDS)"، **الدراسات الفلسطينية**، ع99، صيف 2014، ص20-28.

-بركات، زياد،" الثقة الاجتماعية المتبادلة لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة في ضوء بعض المتغيرات"، جامعة القدس المفتوحة، مج2، ع7، تشرين الأول2014، ص343-375.

-تشاندار، جنكيز،" الغرب وغزة: تضامن غير مسبوق لكنه غير كاف"، **الدراسات الفلسطينية**، ع100، خريف2014، ص120-127.

-جبور، سامي،" السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي للصحة العامة في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، ع419، كانون الثاني/يناير2014، ص27-53.

-الجرباوي، علي،" المأزق الفلسطيني: ابتعاد الهدف وانغلاق المسارات "، **الدراسات الفلسطينية**، ع99، صيف2014، ص29-37.

-الجرباوي، علي،" فشل حل الدولتين: آفاق الدولة الواحدة في صراع فلسطين وإسرائيل"، **المستقبل العربي**، ع420، فيراير2014، ص157-162.

-جردي، مي،وفياض،ريم،" التدهور البيئي في الوطن العربي:التصدي لاستدامة الحياة"، **المستقبل العربي**، ع419، كانون الثاني/يناير2014، ص54-74.

-جقمان، جورج،" غزة العبر والمخاطر"، **الدراسات الفلسطينية**، ع100، خريف2014، ص69-77.

-حامد، عمر،" الهوس البريطاني بفلسطين والقدس"، **حوليات القدس**، ع16، خريف/شتاء2013، 80-85.

-حسن، سما،" أنا وأولادي والعدوان على غزة"، **أوراق فلسطينية**، ع6-7، ربيع/صيف 2014، ص65-86.

-الحلايبة، حمزة،" تجاهل جغر"، الدراسات الفلسطينية افي–ديمغرافي للمنطقة ج"، **الدراسات الفلسطينية**، ع99، صيف2014، ص97–112.

-حمودة، سميح،" مقدسي في سجن الجفر: يوميات ومذكرات داوود الحسيني"، **حوليات القدس**، ع16، خريف/شتاء2013، ص86–98.

-حمودة، محمد،" النهضة في الفكر العربي المعاصر: دراسة مقارنة في فكر حسن حنفي ومحمد عابد الجابري"، **المستقبل العربي**، ع420، فبراير2014، ص163–167.

-حنانئيل، رافيت،" نظرة على السياسة القومية التي تنتهجها الدولة الإسرائيلية في موضوع الأراضي"، **قضايا إسرائيلية**، ع54، 2014،ص 61–74.

-حوراني، فيصل،" استهداف عرفات والحماية الدولية"، **أوراق فلسطينية**، ع6–7، ربيع/صيف2014، ص99–108.

-الخالدي، خضر، والرازق، عارف عبد،" فلسطين وعضوية الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)"، **حوليات القدس**، ع16، خريف/شتاء2014، ص61–73.

-الخالدي، روحي، "المعرفة الموضوعية والنظر السياسي الحديث"، **أوراق فلسطينية**، ع6–7، ربيع/صيف2014، ص83–98.

-الخالدي، وليد،" فلسطين والدراسات الفلسطينية بعد قرن من الحرب العالمية الأولى ووعد بلفور"، **الدراسات الفلسطينية**، ع99، صيف2014، ص7–19.

-الخطيب، غسان،"جديد المفاوضات ومآزقها"، **الدراسات الفلسطينية**، ع99، صيف2014، ص38–43.

-خمايسي، راسم،" اعادة تشكيل المحيط الحضري المقدسي قلب الدولة الفلسطينية"، **حوليات القدس**، ع16، خريف/شتاء2013، ص27–50.

-خمايسي، راسم،" أيديولوجية سياسات وأدوات السيطرة على الأرض وتهويد المكان"، **قضايا إسرائيلية**، ع54، 2014، ص18–33.

-خمايسي، راسم،" واقع ومعيقات تطوير الحقول التشغيلية الصناعية في البلدات العربية الفلسطينية"، **المستقبل العربي**، ع419، كانون الثاني/يناير2014، ص90–114.

-خويرز، ايال،" الجامعة العبرية: اللغة والعنف في الصهيونية المبكرة"، **قضايا إسرائيلية**، ع53، 2014، ص52-38.

-دارج، فيصل،"نهاية الحداثة اليهودية"، **أوراق فلسطينية**، ع6-7، ربيع/صيف2014، ص231-234.

-دراغمة، محمد،" هدنة، 2014 في غزة، الولادة من الخاصرة"، **الدراسات الفلسطينية**، ع100، خريف2014، ص110-119.

-رازكركوتسكين، أمنون،" المنفى..التاريخ، وقومنة الذاكرة اليهودية:تأملات في "العودة إلى التاريخ" كفكرة صهيونية"، **قضايا إسرائيلية**، ع54، 2014، ص 75-97.

-زريق،رائف،" إسرائيل..القانون...الايدولوجيا!!"، **قضايا إسرائيلية** ، ع54، 2014، ص9-17.

-زريق،رائف،" الفكر الصهيوني ضمن سياقه الأوروبي"، **قضايا إسرائيلية**، ع53، 2014، ص116-119.

-سلافه، عبد العني،" القدس بين المزاعم الإسرائيلية والحقائق التاريخية"، **شؤون فلسطينية**، ع256، ربيع2014، ص6-20.

-سلامة، خضر،" نقش سلجوقي في المسجد الأقصى"، **حوليات القدس**،ع16، خريف/شتاء2013، ص51-60.

-سلامة، سليم،" لم يكن الهولوكست ممكنا بدون طابور خامس يهودي"، **قضايا إسرائيلية**، ع53، 2014، ص120-125.

-سلامة،بلال،" تحديات الحركة الطلابية الفلسطينية مابين الواقع والإمكانيات"، **إضافات**، ع23-24، صيف/خريف2014، ص9-32.

-شاهين، حسن،" مصر :فلسطين في قبضة النسيان"، **الدراسات الفلسطينية**، ع99، صيف2014، ص157-164.

-شاهين، خليل،" حكومة تكنوقراط رهينة التوافق الفصائلي خارجها"، **الدراسات الفلسطينية**، ع99، صيف2014، ص187-194.

-شاهين، خليل،" كي يجرؤ الفلسطينيون على الانتصار"، **الدراسات الفلسطينية**، ع100، خريف2014، ص205-212.

-شاهين، محمد، وناصر، فداء،" الاغتراب النفسي وعلاقته بتقدير الذات"،

جامعة القدس المفتوحة، مج2، ع7، تشرين الأول2014، ص55-92.

-الشريف، ماهر، تاريخ فلسطين القديم في الكتابة العربية:قراءة في الإشكاليات، **الدراسات الفلسطينية**، ع99، صيف2014، ص68-96.

-الشريف، ماهر،" انتصرت فلسطين لأن إسرائيل عجزت عن كسر إرادتها"، **الدراسات الفلسطينية**، ع100، خريف2014، ص7-12.

-شعيب، مهى،" تعليم الطلاب الفلسطينيين اللاجئين في لبنان"، **المستقبل العربي**، ع420، فبراير2014، ص53-70.

-شقير،محمود،"المرأة والحصار"، **أوراق فلسطينية**، ع6-7، ربيع/صيف2014، ص235-240.

-شلح، رمضان،" فلسطين هي البوصلة"، **الدراسات الفلسطينية**، ع100، خريف2014، ص47-68.

-شلحت، أنطوان،" إسرائيل مابعد " الجرف الصامد" مصدر الشعوب بالمرارة"، **الدراسات الفلسطينية**، ع100، خريف2014، ص213-220.

-شلحت، أنطوان،" ماذا بعد آخر جولة مفاوضات إسرائيلية- فلسطينية"، **الدراسات الفلسطينية**، ع99، صيف2014، ص195-201.

-الشواشرة، عمر، ومحمود، سبين،" الأفكار اللاعقلانية وعلاقتها بالاكتئاب لدى النساء المعنفات في منطقة المثلث"، **جامعة القدس المفتوحة**، مج2، ع8، تشرين الاول2014، ص363-390.

-صايغ، روزماري،" استبعاد النكبة الفلسطينية من دراسات "نوع الصدمة"' **الدراسات الفلسطينية**، ع99، صيف2014، ص44-56.

-الطاهر، معين،" غزة قراءة اولية للحرب"، **الدراسات الفلسطينية**، ع100، خريف2014، ص86-97.

-طعمه، خالد،" توظيف السينما في التعليم"، **رؤى تربوية**، ع44-45، مارس/آذار2014، ص146-148.

-الطيراوي، توفيق،" مع ياسر عرفات في حصار المقاطعة"، **الدراسات الفلسطينية**، ع100، خريف2014، ص184-187.

-عاطف، سوزان،" التركيبة السكانية للقدس من 1967 حتى الآن"، **شؤون فلسطينية**، ع256، ربيع2014، ص32-43.

-عبد الحميد، مهند،" جبهة الثقافة الفلسطينية: عناصر القوة والمبادرة والنجاح، **شؤون فلسطينية**، ع256، ربيع 2014، ص248-257.

-عبد الشافي، صلاح " الشرق الأوسط الجديد وإعادة رسم خرائط المنطقة"، **أوراق فلسطينية**، ع6-7، ربيع/صيف2014، ص109-118.

-عزم، أحمد، والتميمي، علاء،" عملية وادي الحرامية2002"، **الدراسات الفلسطينية**، ع99، صيف2014، ص57-67.

-عزم، أحمد،" حراك "الضفة الغربية "في سياق حرب غزة 2014"، **الدراسات فلسطينية**، ع100، خريف2014، ص128-136.

-عقل، محمد،" القائد العام لجيش الثورة في سوريا الجنوبية"، **حوليات القدس**، ع16، خريف/شتاء2013، ص74-79.

-عواودة،وديع،" التعليم العالي في إسرائيل بين الجامعات والكليات"، **قضايا إسرائيلية**، ع53، 2014، ص66-71.

-عوكل، طلال،" بانوراما الكارثة والبطولة في قطاع غزة"، **الدراسات الفلسطينية**، ع100، خريف 2014، ص98-109.

-عيد، ربيع،" انتفاضة فلسطينيي 48: مرحلة جديدة؟!"، **الدراسات الفلسطينية**، ع100، خريف2014، ص137-145.

-عيسى، عبد الله،" محمود درويش شعرية الخلق الجمالي"، **أوراق فلسطينية**، ع6-7، ربيع/صيف2014، ص175-199.

-الغبرا، شفيق،" ياسر عرفات: الأب الروحي للمقاومة"، **الدراسات الفلسطينية**، ع100، خريف2014، ص189-195.

-فحص، هاني،" أبو عمار في طهران: من سيرتي الى سيرته"، **الدراسات الفلسطينية**، ع100، خريف2014، ص168-175.

-فيدمان، جورج،" الوضع الاستراتيجي الجديد لإسرائيل"، **المستقبل العربي**، ع419، كانون الثاني/يناير 2014، ص143-147.

-فيلدحاي،ريفكا،" الحدود الهشة بين السياسي والأكاديمي"،**قضايا إسرائيلية**، ع53، 2014، ص14-19.

-قبعة، كمال،" تجريم الأبرتايد الإسرائيلي والمعاقبة عليه"، **شؤون فلسطينية**،ع256، ربيع 2014، ص67-99.

-القدس بين حريقين: 1948-1967"،مراجعة:رضوى عبد القادر، **شؤون فلسطينية**، ع256، ربيع2014، ص264-272.

-قسيس، مضر،" مقومات انتصار المقاومة الفلسطينية"، **الدراسات الفلسطينية**، ع100، خريف2014، ص18-24.

-قسيس، نبيل،" مابعد العدوان على غزة"، **الدراسات الفلسطينية**، ع100، خريف2014، ص78-85.

-القطاونة، يحيى،" فاعلية برنامج تدريبي في علاج التلعثم وأثره في مستوى الثقة بالنفس لدى الأطفال المتلعثمين"، **جامعة القدس المفتوحة**، مج2، ع7، تشرين االأول2014، ص235-272.

-القلقيلي، عبد الفتاح،" الأرض في الصراع مع الصهيونية"، **أوراق فلسطينية**، ع6-7، ربيع/صيف2014، ص119-126.

-كيالي، ماجد،"محنة الدولة والمواطنة والديمقراطية في العالم العربي، **شؤون فلسطينية**، ع256، ربيع2014، ص188-217.

-محسن، أنيس،" تهويد الأرض وسبل المواجهة"، **الدراسات الفلسطينية**، ع99، صيف2014، ص113-115.

-محمد، عمرو،" نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي"، **المستقبل العربي**، ع414، آب/أغسطس2013، ص180-190.

-مصطفى، مهند،" المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية بين الخصخصة والتوجهات النيوليبرالية الحكومية"، **قضايا إسرائيلية**، ع53، 2014، ص 20-51.

-مكاوي، نجلاء،" الاغتراب السياسي لدى الشباب المقدسي"، **شؤون فلسطينية**، ع256، ربيع2014، ص44-66.

-مواسي، حسن،" الجليل ومشاريع التغيير الديمغرافي"، **الدراسات الفلسطينية**، ع99، صيف2014، ص150-156.

-مواسي، حسن،" المثلث بين المصادرة والتبادل السكاني"، **الدراسات الفلسطينية**، ع99،صيف2014، ص141-144.

-مواسي، حسن،" النقب في مواجهة التهويد"، **الدراسات الفلسطينية**، ع99، صيف2014، ص135-140.

-مواسي، حسن،" وادي عاره مشاريع كبرى واستيطان"، **الدراسات**

الفلسطينية، ع99، صيف2014، ص145-149.

-ناصر، قيس،" التخطيط والبناء في إسرائيل والسلطة المركزية والأقلية العربية"، ق**ضايا إسرائيلية**، ع54، 2014، ص53-60.

-ناصر، قيس،" مشاريع البلدات الجديدة في إسرائيل بين ادعاء التطوير وحقيقة التهويد"، **الدراسات الفلسطينية**، ع99، صيف2014، ص126-133.

-نوفل، ميشال،" أزمة الإسلام السياسي في تركيا"، **الدراسات الفلسطينية**، ع99، صيف2014، ص165-173.

-هدسون، مايكل،" تحولات جيو-سياسية: صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط"، **المستقبل العربي**، ع414، آب/أغسطس2013، ص95-105.

-الهندي، عليان،"حزب العمل الإسرائيلي هل سينجح باستعادة مكانته السابقة"، **شؤون فلسطينية**، ع256، ربيع2014، ص228-240.

-ياسين، صباح،" الإعلام القضائي في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، ع414، آب/أغسطس2013، ص58-70.

-يخلف، يحيى،" العدوان على غزة ومستقبل القضية الفلسطينية"، **أوراق فلسطينية**، ع 6-7، ربيع/صيف 2014، ص7-11.

-يخلف،يحيى،"في وداع سميح القاسم"، **أوراق فلسطينية**، ع6-7، ربيع/صيف2014، ص201-202.

-يفتحئيل،أورن،" الحيز البدوي غير المعترف به"، **قضايا إسرائيلية**، ع54، 2014، ص34-52.